جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

مدركات العاملين في القطاع العام والقطاع الخاص في المجتمع السعودي نحو الفساد الإداري

إعــداد

نامي خاف الشمري

إشــراف

الأستاذ الدكتور ذياب موسى البداينـة

رسالة مقدمـة إلى عمادة الدراسات العليـــا

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه

في علم الاجتماع تخصص علم جريمــــــة

جامعة مؤتـة، 2010

الإهـداء

إلى والدي ... رحمهما الله.

إلى رفيقة دربي وعوني في حياتي زوجتي الغالية...

إلى فلذات كبدي... أبنائي وبناتي...

إلى إخواني وأخواتي ... احتراماً وتقديراً.

أهدي لهم جميعاً هذا العمل

نامي خلف الشمري

الشكر والتقدير

أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور ذياب البداينة المشرف على هذه الدراسة, فقد تتبع هذا العمل منذ بداياته وأبدى ملاحظاته القيمة التي قومت فصوله, ولولا الله ثم فضلُ وحسن نصحه لما وصلت الدراسة إلى هذه الصورة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة، وهم أ. د. فايز المجالي، ود. حسن العوران، ود. سليمان أحمد ال خطاب من جامعة الحسين بن طلال، على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الدراسة, وعلى ملاحظاتهم القيمة التي تفضلوا بإبدائها, فهم أصحاب الفضل والريادة في مجال الدراسات الاجتماعية والإدارية.

كما وأشكر أيضاً زملائي, وإلى كل من أسهم في إعداد هذه الدراسة.

نامي خاف الشمري

فهـرس المحتويـات

المحتـــوى	الصفحة

قائمــة الجــداول

قائمـة الأشكـال

قائمــة الملاحـــق

المصطلحات

المصطلح بالعربي	الرمز	المصطلح
فهرس مدركات الفساد	CPI	Corruption Perception Index
باروميتر الفساد العالمي	GCB	THE Global Corruption Barometer
صندوق النقد الدولي	IMF	International Monetary Fund
الدليل الدولي للخطورة الدولية	IRG	International Risk Guidance
تقرير التنافسية الدولي	GCR	Global Transparency Report
فهرس الاعمال العالمي	IBI	Business International Index

الملخـص

مدركات العاملين في القطاع العام والقطاع الخاص في المجتمع السعودي نحو الفساد الإداري

نامي الشمري

جامعة مؤتة، 2010م

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدركات العاملين في القطاع العام والقطاع الخاص نحو الفساد الإداري، واختلافها باختلاف مدركات الفساد نحو متغير قطـاع العمل، والمرتبة الإدارية، والنوع الاجتماعي، والحالـة الاجتماعيـة، والمـستوى التعليمي، ومكان العمل. تكونت عينة الدراسة من (404) شخصاً تم اختيـارهم مـن القطاعين الحكومي والخاص.تم استخدام الأداة التي طورها البداينـة (2010) فـي قياس مدركات الفساد.

أظهرت النتائج أن أهم أسباب انتشار الفساد: عدم الجدية في مكافحـة الفـساد، وتدخل أصحاب النفوذ لصالح الفاسدين، وغياب الرقابة الداخلية أو ضعفها، وكـذلك أشارت نتائج الدراسة إلى أن أفضل جهود الحكومة فـي محاربـة الفـساد تمثلـت بالمحاسبة، والتحقيق في الفساد، وتدعيم أجهزة مكافحة الفساد. ويرى المشاركون أن الفساد أكثر انتشاراً في البلديات والأمانات، والمقاولات، وبين كبار الموظفين. أمـا أكثر أشكال الفساد انتشاراً في المؤسسات الحكومية والخاصة، فهي: اتخاذ القرارات لخدمة الواسطة والمحسوبية والمحاباة والإيثار، والتربح من أعمال الوظيفة. وفيمـا يتعلق بمدى ثقة العاملين، فقد تبين أن المؤسسات الدينية، والأجهزة الأمنيـة كانـت أكثر ثقة من الناس. كما أشارت نتائج الدراسة إلى وجود إجماع لدى المشاركين في مدركاتهم نحو الفساد يعزى للقطاع، والمرتبة الإدارية، والنوع الاجتماعي، والحالـة الاجتماعية، والمستوى التعليمي، ومكان العمل.

Abstract

The Corruption Perceptions of the Employees in the Public and Private Sector in KSA.

Nami AL- Shamari

Mu'tah University, 2010

The study aimed at describing the corruption perception of the public and private sector employees in KSA. Also it examines the differences in corruption perception attributed to sector, rank, social status, education and job.

A convenient sample consisted of (404) employees in both public and private sector were selected. Questionnaire developed by Al-badayneh, (2010) was used as a research tool in this study. The results revealed that the causes of corruption prevalence were: the lack of seriousness of combating corruption; the interference of the influential people in the favor of corrupted people; absence of corruption monitoring. The most effective government efforts in curbing corruption were: accountability; corruption investigation; and supporting anti corruption institutions and organizations. Corruption was prevailed the most in municipalities, contractors and senior officials.

The common prevalence of the forms of corruption were: Taking decisions in favor of corrupted people; mediation Instrumentality, bribery; discriminate, preference, profiting from the position. Religious institutions and organizations and security sector were the most trusted organizations.

There is a consensus on the perception of corruption regardless of the sector, position, gender, social status, education and job of the respondent.

الفصـل الأول
خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 المقدمـة:

عرف الفساد في الأرض، من قديم الزمان وتعمقت جذوره، واختلفت صوره وأساليبه وتزايدت آثاره في كثير من المجتمعات، إذ لا يوجد مجتمع يخلو من الفساد ولكن بدرجات مختلفة بعضها بسيط جداً، لا يلاحظ وبعضها كبيـر جـداً يشعر به المواطن العادي ويدل هذا على وجود الفساد وممارسته في كافة مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية، ولقد كان تطهير الأرض من الفساد غاية من غايات الرسالات السماوية، ففي القرآن الكريم هناك العديد من الآيات التي تنهى عن الفساد في الأرض وتذم المفسدين. قال تعالى: ﴿وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ (سورة الشعراء، 183)، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ﴾ (سورة البقرة، 205). كما اختلفت صور وأحجام وميادين الفساد، حيث قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ (سورة البقرة، 30).

لقد حظي موضوع الفساد باهتمام كبير على مستوى عالمي وعربي، وخاصة من قبل صناع القرار والباحثين، ولقد تركز الاهتمام بالآثار المؤلمة للفساد، وتشويه توزيع المصادر وخفض الإنتاجية، وعدم الإنصاف، والاستعباد الاجتماعي، وعرقلة النمو الاقتصادي والاجتماعي (El-Bahnasawy, 2008).

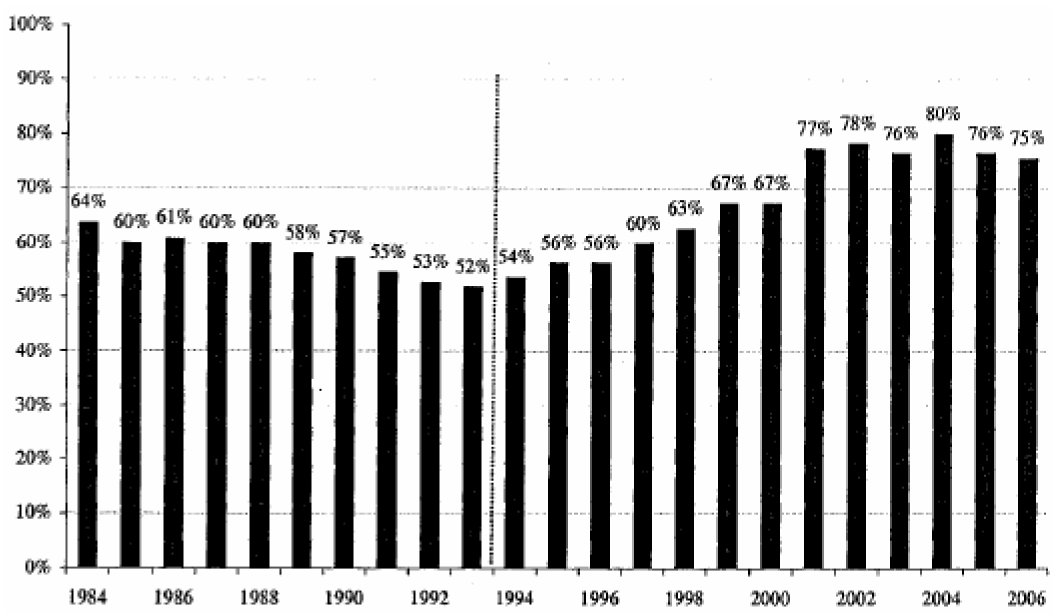
كما وأن الفساد ليس مرتبط بزمان ومكان معينين، فقد عثر فريق الآثار الهولندي عام (1997) في سوريا على ما يشير إلى إدارة رقابية تكشف قضايا خاصة بالفساد الإداري، وقبول الرشاوى من قبل الموظفين العاملين في البلاط الملكي الأشوري قبل آلاف السنين، فكانت المنظمات والهيئات الدولية والحكومية هي المهتمة بظاهرة الفساد الإداري، ولكنها أصبحت حديث الساعة في جميع الجهات والمؤسسات،

ولاقت اهتمام كبير من أساتذة الإدارة والعلوم الاجتماعية ويأتي الاهتمام بهذه الظاهرة متأخراً جداً بالرغم من وجودها (عيد، 2003).

وأصبح ينظر للفساد الإداري بجميع أنماطه من رشاوى واختلاس وتزوير وتزييف واستغلال للسلطة والنفوذ، وعمولات وغيرها على أنه مشكلة عالمية، فهو لم يعد اليوم مشكلة داخلية خاصة بالدولة على المستوى الوطني، بل أصبح ظاهرة تتجاوز الحدود الوطنية، نتيجة لتزايد العولمة، وتحرير التجارة، ولم يعد من الممكن التعامل مع هذه الظاهرة من خلال الإجراءات الوطنية فقط، ولذلك أصبح المجتمع الدولي في حاجة ملحة إلى وجود أساس مشترك للتعاون حتى لا تؤدي ممارسات الفساد إلى إعاقة عملية التنمية والنمو (عبدالله، 2003).

لقد قدر البنك الدولي عام (2001) أن الفساد هو العامل الأهم والأوحد في عرقلة النمو الاجتماعي والاقتصادي، وأن هناك ما يزيد على (1) ترليون دولار تدفع رشاوي سنوياً. كما أظهر تقرير باروميتر الفساد العالمي The Global Corruption (GCB) Barometer) (2004) أن الفساد العام أهم خمس مشكلات عاجلة، وهي: (البطالة وعدم الأمن، والعنف، والفقر والتضخم والفساد الأصغر). والرشوة شائعة في الدول الفقيرة، ففي عام (2006) أظهر تقرير باروميتر الفساد العالمي (GCB)، أن سوء استخدام موازنات المشاريع العامة، قد أدت إلى خفض المال المتاح للمياه والأمن والمدارس، والصحة، ولا تزال الإجراءات الحكومية في العالم غير فعالة في مكافحة الفساد. ويظهر الشكل رقم (1) زيادة نسبة الدول الفاسدة على مستوى العالم، والتي أكثرها يتركز في الدول النامية والفقيرة.

وأظهر تقرير باروميتر الفساد العالمي(The Global Corruption Barometer) لعام (2009) أن: يرى حوالي 50% أن القطاع الخاص فاسد بزيادة 8% عن ما كان عليه قبل (5) سنوات مضت. وأن الأحزاب السياسية الأكثر فساداً ثم الخدمات المدنية. وان واحد من (10) دفع رشوة في آخر (12) شهر. وان (56%) من جهود الحكومات غير فعالة. وأخيرا هناك (4) من (10) في الشرق الأوسط أفادوا بأنهم دفعوا رشوة في آخر (12) شهراً.



شكل (1)

نسبة الدول الأكثر فساداً في العالم للفترة 1984-2006

المصدر: Bissessar, 2008, p. 7

كما يبين الجدول رقم (1) والجدول رقم (2) مدى إدراك وجـود الفـساد فـي المؤسسات الحساسة وفق مناطق العالم، ووفق الدولـة. حيـث احتلـت الـشرطة، والخدمات، والجمارك أعلى المؤسسات فساداً، والخدمات العامة. كما يبين الجـدول رقم (3) أن استخدام العلاقات الشخصية والأقارب والمعارف كانت هي النوع الأكثر بقليل شيوعاً بين أنواع الرشوة، والتي تساوت في انتشارها. ويبين الجدول رقم (4) أن أكثر من نصف المشاركين قد أفادوا بعدم فعالية الجهود الحكومية فـي مكافحـة الفساد. كما يبين الشكل رقم (2) نسبة الذين دفعوا رشاوى في آخـر (12) شـهر، حيث تبين أن حوالي (40%) منهم في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

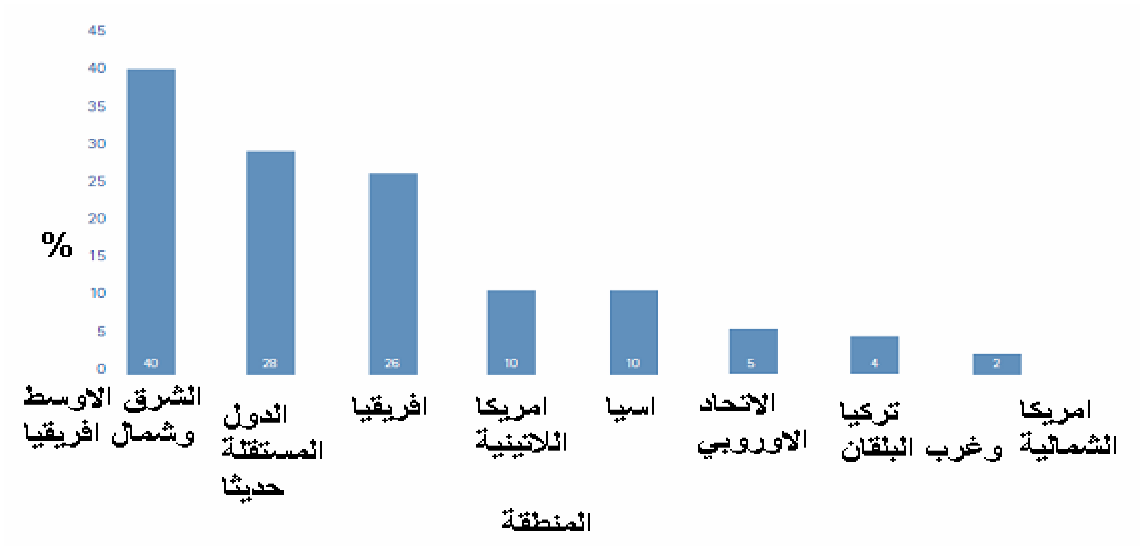
جدول (1)

مدى ادارك العامة لوجود الفساد في المؤسسات وفق المنطقة.

	الإجمالي	أفريقيا والشرق الأوسط	أسيا الباسيفيك	وسط وشرق أوروبا	أمريكا اللاتينية	غرب أوروبا والولايات المتحدة
الأحزاب السياسية	3.0	3.7	3.0	4.0	2 .4	3.5
البرلمان/التشريع	3.4	3.6	3.4	3.6	3.8	3.0
الأعمال / القطاع الخاص	2.9	3.0	2.8	3.3	2.8	2.9
الإعلام	3.0	3.1	2.7	3.3	3.0	3.1
الجيش	2.5	2.5	2.6	3.0	2.4	2.1
المنظمات الإنسانية غير الحكومية	2.5	2.4	2.5	2.8	2.5	2.5
الهيئات الدينية	2.4	2.1	2.5	2.4	2.5	2.4
نظام التعليم	2.8	3.1	2.8	2.8	3.0	2.2
القضاء	3.1	3.2	2.9	3.3	3.8	2.5
الخدمات الطبية	2.9	3.0	2.7	3.0	3.0	2.5
الشرطة	3.5	4.0	3.5	3.5	3.9	2.4
خدمات التسجيل والترخيص	3.4	3.7	3.3	3.6	3.5	2.7
(الهاتف والكهرباء والماء)	2.6	2.7	2.7	2.4	2.8	2.4
سلطة ضريبة الدخل	2.8	3.1	3.0	3.6	2.9	2.3
الجمارك	3.1	3.0	3.2	2.9	3.4	2.2

- القيم الكبرى تعني أكثر فساداً

المصدر: مسح Transparency International 2009 Bribe Payers Index
http://www.karmayog.org/redirect/strred.asp?docId=20843



شكل (2)

نسبة الأفراد الذين دفعو رشاوي في آخر 12 شهر حسب المنطقة

Transparency International 2009 Bribe Payers Index
http://www.karmayog.org/redirect/strred.asp?docId=20843

جدول (2)

مدى انتشار الفساد في بعض المؤسسات حسب الدولة

الجمارك	سلطة ضريبة الدخل	الخدمات	خدمات التسجيل والترخيص	الشرطة	الخدمات الطبية	القضاء	نظام التعليم	الهيئات الدينية	المنظمات الإنسانية غير الحكومية	الجيش	الإعلام	الأعمال/ قطاع الخاص	البرلمان/ التشريع	الأحزاب السياسية	**المؤسسات/ الوكالات**
3.1	**2.8**	**2.6**	**3.4**	**3.5**	**2.9**	**3.1**	**2.8**	**2.4**	**2.5**	**2.5**	**3.0**	**2.9**	**3.4**	**3.8**	**الإجمالي**
3.6	2.6	2.6	3.3	3.9	2.7	3.7	2.3	1.8	1.8	2.5	3.2	2.7	3.9	4.1	الأرجنتين
3.2	3.4	3.2	3.4	3.8	3.4	3.3	2.9	2.9	3.1	2.7	2.8	2.9	3.6	4.2	البرازيل
2.7	2.4	2.6	2.7	2.7	2.8	3.5	3.3	2.4	2.7	2.2	2.8	2.9	3.7	4.1	تشيلي
2.8	2.6	2.5	3.7	3.9	3.4	3.5	2.7	2.5	2.7	3.6	3.2	3.1	3.9	3.4	التشيك
3.1	2.9	2.4	3.6	3.3	3.2	2.0	3.5	1.5	2.3	1.6	3.0	2.9	3.1	3.5	مصر
1.8	1.8	1.8	2.2	2.3	2.3	2.5	1.9	1.9	2.1	1.8	3.0	2.8	2.7	3.4	فرنسا
2.0	1.9	2.6	2.8	2.1	2.8	2.1	2.2	2.5	2.8	2.2	3.0	3.0	3.8	3.4	ألمانيا
4.1	3.7	3.4	4.1	4.6	3.2	3.7	2.5	2.3	2.9	2.2	3.9	3.2	3.4	4.0	غانا
2.4	2.4	2.1	3.4	3.2	3.6	2.7	2.4	2.2	2.8	2.4	3.5	3.4	3.5	4.0	هنغاريا
3.3	3.1	3.0	3.7	4.2	2.9	2.9	2.9	2.9	2.6	2.1	2.8	2.9	3.8	4.1	الهند
3.9	3.5	2.9	3.7	3.9	2.6	3.8	2.8	2.1	2.5	2.9	2.4	2.9	4.1	3.3	اندونيسيا
2.0	2.0	2.7	2.4	2.6	2.9	1.7	2.8	3.1	2.2	2.4	2.6	2.9	2.9	3.3	اليابان
3.3	2.2	2.2	3.6	4.0	2.3	3.2	2.7	1.8	2.0	2.6	2.7	3.0	3.3	3.8	ماليزيا
3.7	3.2	2.8	4.1	4.7	3.1	3.4	3.3	2.7	2.3	2.4	3.2	2.7	3.9	4.5	المكسيك
3.1	2.9	1.8	3.1	3.4	3.0	3.6	2.4	1.8	1.9	2.5	2.5	2.4	2.8	3.1	المغرب
4.3	3.7	3.7	3.9	4.7	2.5	3.2	3.6	2.2	2.5	3.3	3.0	3.2	4.0	4.6	نيجيريا
4.2	4.2	4.0	3.3	4.7	3.7	3.9	3.3	2.9	3.5	2.9	3.2	3.2	3.9	4.2	الباكستان
4.4	4.1	2.6	4.0	4.1	2.8	3.5	3.0	2.1	2.3	3.4	2.8	2.8	3.8	4.0	الفلبين
2.7	2.3	2.3	3.3	3.0	3.9	3.1	2.6	2.8	2.6	2.4	3.2	3.1	3.5	3.8	بولندا
3.6	3.2	2.6	4.0	4.0	3.7	3.9	3.5	2.3	3.0	3.3	3.2	3.4	3.4	3.7	روسيا
4.2	3.4	2.2	4.2	4.0	3.0	3.7	2.7	3.1	2.2	2.3	3.3	3.2	3.8	3.9	السنغال
1.4	1.4	1.3	1.4	1.4	1.5	1.4	1.4	2.0	1.8	1.3	1.7	1.9	1.4	1.5	سنغافورة
2.0	2.0	2.8	3.5	4.0	3.0	2.9	3.0	1.9	2.6	3.0	2.5	2.9	3.5	3.9	جنوب أفريقيا
3.0	3.2	2.5	3.5	3.4	3.2	3.1	3.4	3.1	2.9	3.0	3.6	3.1	4.0	3.9	كوريا الجنوبية
2.2	2.3	2.5	2.5	2.3	1.8	2.1	1.9	2.3	2.9	1.9	2.8	2.5	2.8	3.2	المملكة المتحدة
2.8	3.2	2.8	3.1	3.0	2.8	3.1	2.7	2.8	2.6	2.5	3.3	3.2	3.6	3.8	الولايات المتحدة الأمريكية

المصدر: مسح Transparency International 2009 Bribe Payers Index

http://www.karmayog.org/redirect/strred.asp?docId=20843

جدول (3)

نوع الرشوة المقدمة للأجانب حسب الدولة

الدولة المصدر/ المنطقة	رشوة سياسيين كبار أو الأحزاب السياسية	رشوة مسؤولين ذوي المناصب الدنيا (لتمشية المعاملات)	استخدام العلاقات الشخصية لغرض الحصول على عقود عامة
المجموع	%13	%13	%15
استراليا	%7	%5	%9
بلجيكا	%3	%7	%10
البرازيل	%17	%21	%18
كندا	%4	%7	%10
الصين	%24	%28	%26
فرنسا	%12	%11	%14
ألمانيا	%7	%8	%9
هونك كونج	%15	%11	%13
الهند	%25	%30	%25
ايطالي	%22	%20	%20
اليابان	%8	%4	%10
المكسيك	%32	325	%38
هولندا	%4	%7	%5
روسيا	%51	%50	%43
سنغافورة	%10	%11	%9
جنوب أفريقيا	%19	%16	%17
كوريا الجنوبية	%14	%14	%16
اسبانيا	%11	%16	%19
سويسرا	%5	%2	%5
تايوان	%17	%14	%12
المملكة المتحدة	%5	%4	%7
الولايات المتحدة الأمريكية	%12	%8	%11

المصدر: مسح Transparency International 2009 Bribe Payers Index
http://www.karmayog.org/redirect/strred.asp?docId=20843

جدول (4)

تقييم الإجراءات الحكومية في مكافحة الفساد

الدولة/ المقاطعة	غير فعال جداً	غير فعال	محايد	فعال	فعال جداً	لا اعرف	المستجيبين
المجموع	**%34**	**%32**	**%11**	**%16**	**%5**	**%1**	**2.742**
الأرجنتين	%51	%38	%7	%3	%0	%1	109
البرازيل	%51	%22	%3	%21	%3	%0	100
تشيلي	%41	%39	%13	%5	%2	%0	100
جمهورية التشيك	%48	%39	%10	%1	%1	%1	100
مصر	%29	%23	%13	%25	%7	%3	103
فرنسا	%11	%43	%0	%41	%4	%1	100
ألمانيا	%14	%58	%2	%22	%2	%2	100
غانا	%27	%31	%9	%27	%4	%3	104
هنغاريا	%41	%29	%16	%9	%2	%3	104
الهند	%42	%30	%20	%9	%0	%0	117
اندونيسيا	%13	%27	%15	%41	%4	%0	100
اليابان	%19	%43	%22	%15	%1	%0	100
ماليزيا	%27	%46	%9	%12	%6	%0	100
المكسيك	%50	%30	%3	%15	%1	%0	151
المغرب	%27	%40	%3	%27	%3	%0	100
نيجيريا	%32	%36	%6	%17	%7	%1	108
باكستان	%72	%18	%4	%6	%0	%0	100
الفلبين	%60	%32	%1	%7	%0	%0	100
بولندا	%20	%34	%28	%13	%0	%5	109
روسيا	%29	%32	%28	%7	%4	%1	101
السنغال	%60	%24	%8	%7	%1	%1	106
سنغافورة	%0	%1	%1	%26	%72	%0	100
جنوب أفريقيا	%56	%17	%10	%14	%2	%1	101
كوريا الجنوبية	%14	%55	%19	%10	%2	%0	100
المملكة المتحدة	%21	%37	%7	%27	%5	%3	100
الولايات المتحدة الأمريكية	%25	%26	%16	%22	%6	%6	129

المصدر: مسح Transparency International 2009 Bribe Payers Index
http://www.karmayog.org/redirect/strred.asp?docId=20843

2.1 مشكلة الدراسة:

لا يتوقف الفساد عند الحدود الزمنية والمكانية، حيث وجد في الماضي، وهـو موجود في الحاضر، وقد يوجد في المستقبل، ومن الملاحظ أن هناك ثقافات تنظيمية ومجتمعية، وتنظيمات إدارية تحفز شيوع الفساد الإداري، وهو أكبر معوق لتحقيـق الإنصاف والتنمية البشرية، والسلام الاجتماعي في المجتمع.

وهناك مؤشرات على وجود الفساد الإداري في المجتمع السعودي، مثله مثل بقية المجتمعات، لقد نبه خادم الحرمين الشريفين في افتتاح أعمال السنة الثانية من الدورة الرابعة لمجلس الشورى في الثالث من شهر ربيع الأول لعام (1427هـ) ليؤكـد مخاطر وجود الفساد الإداري في المملكة العربية السعودية والاعتـراف بوجـوده كظاهرة. ويظهر التقرير السنوي لهيئة الرقابة والتحقيق أن عـدد القـضايا التـي عالجتها الهيئة خلال خمس سنوات (من عام 2004 إلى عام 2008) فـي منـاطق المملكة العربية السعودية قد بلغ **(**48572**)** قضية، ما بين رشوة وتزوير واخـتلاس وغيرها من أنماط الفساد الإداري المختلفة الداخلة في اختصاص الهيئـة (التقريـر السنوي لهيئة الرقابة والتحقيق، 2004م-2008م). وتأتي الدراسة الحاليـة لرصـد مدركات العامة وتصوراتهم بخصوص وجود الفساد في المجتمع، وأشكاله, أسـبابه، وجهود الحكومة في مكافحته.

ويمكن تلخيص مشكلة الدراسة الحالية من خلال السؤال التالي: مـا مـدركات العاملين في القطاع العام والخاص بالمملكة العربية السعودية نحو الفساد الإداري؟

3.1 أهمية الدراسة:

يعد الفساد الإداري مشكلة دولية، واجتماعية وإدارية، وهو مشكلة جديـدة فـي المجتمع السعودي، وانحرافاً عن المعايير الأخلاقية للمجتمع، ويعود ذلـك إلـى أن المجتمع السعودي مجتمع متدين ومحافظ من جهة، ومجتمع يمر بعمليـات تحـديث وتغير اجتماعي كبرى بفعل التعليم والنفط. لاسيما وأن المملكة العربيـة الـسعودية دولة إسلامية تستمد نظامها من القرآن والسنة، وفيهـا الأمـاكن المقدسـة كمكـة والمدينة. فكان ظهور الفساد الإداري أمراً غيـر مقبـول مـن الناحيـة الدينيـة

والاجتماعية، وانطلاقاً مما سبق تكتسب الدراسة الحالية أهميتها، إذ تـستهدف فـي المقام الأول من يعملون في القطاعين العام والخاص كطرف ومن شرائح المجتمـع الأخرى، للوقوف على مدركاتهم حول هذه الظاهرة موضوع الدراسة. وتكتسب هذه الدراسة أهميتها من التالية:

1. الوصول إلى كشف مدركات العامة عن مـدى شـيوع الفـساد، وأشـكاله، وأسبابه.
2. أن رصد إدراكات العاملين، من شأنه أن يوضح مدى انتشار الفساد، وفي أي المؤسسات بالذات، الأمر الذي يمكّن الجهات المختصة من توجيـه جهـود المكافحة، ووضع البرامج والخطط المناسبة، ورسم الـسياسات ذات الـصلة بمكافحة الفساد.
3. تحسين إجراءات الكشف عن الفساد.
4. تحسين إجراءات المحاكمة الخاصة بالفساد
5. تحسين إجراءات الضبط الخاصة بالفساد.
6. تقديم بيانات امبريقية عن الفساد في السعودية.
7. تقييم جهود الحكومة في مكافحة الفساد.

لذا جاءت هذه الدراسة لتحديد مدى إدراك العاملين في القطاعين العام والخاص لحجم ظاهرة الفساد الإداري ومدى انتشارها في بعـض المؤسـسات الاجتماعيـة الهامة، والطرق المناسبة لمكافحتها والحد منها، وعلاوة على ذلك إدراكهم ومـدى رضاهم عن جهود الحكومة في الحد من مشكلة الفساد الإداري.

4.1 أهداف الدراسة:

لا يكاد يخلو مجتمع من المجتمعات من مظاهر الفساد الإداري، بما فيها مجتمع المملكة العربية السعودية، حيث أصبح ظاهرة عالمية تشكو منها كل الدول، ومن هنا حازت هذه الظاهرة على اهتمام الباحثين في الحقـول الاجتماعيـة عامـة وعلـم الجريمة والاقتصاد وهيئات مكافحة الفساد خاصة في كـل المجتمعـات، وتعالـت

النداءات إلى إدانتها وكشف مسبباتها والحد من انتشارها وعليه هدفت هذه الدراسـة إلى:

1. التعرف على مدركات العاملين في القطاعين العام والخاص بالمملكـة العربيـة السعودية نحو صور الفساد الإداري.
2. التعرف على أسباب الفساد في المملكة العربية السعودية.
3. التعرف على أكثر المؤسسات فساداً من وجهة نظر العامة.
4. التعرف على أشكال الفساد في المملكة العربية السعودية
5. التعرف على العلاقة بين خصائص المبحوثين ومدركاتهم نحو الفـساد الإداري، مثل مركز العمل والخبرة وعلاقتهما بالفساد الإداري.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري:

1.1.2 مفهوم الفساد الإداري:

يعرف الفساد في اللغة: إنه التلف والعطب والاضطراب وإلحاق الضرر بالآخرين (ابن منظور، 1414). وقد فسر الفساد في قوله تعالى: ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ (سورة الروم، 41)، بينما يطلق جمهور الفقهاء لفظ الفساد في باب المعاملات بمعنى البطلان (الجرجاني، 1405هـ) كما ورد الفساد في القران الكريم بمعنى العصيان والهلاك والقتل والتخريب والتدمير والقحط والسحر وأكل مال الغير، ووضع القران الكريم آلية للقضاء على الفساد بشتى ألوانه وأصنافه وذلك بالكشف عن أسبابه، ومن ثم بيان طريقة مكافحته (كنعان، 2008). قال تعالى: فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُولُوا بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ (سورة هود، 116)، وقد ورد الفعل فسد ومشتقاته في القرآن الكريم في أكثر من خمسين موضعاً بدلالات متعددة وسياقات مختلفة، فبعضها جاء بوصف جملة من الأفعال والتصرفات كقوله تعالى: الَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِن بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَن يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ (سورة البقرة، 27) وبعضها جاء في وصف أصحاب تصرفات أخرى كقوله تعالى: وَإِذِ اسْتَسْقَى مُوسَى لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ كُلُوا وَاشْرَبُوا مِن رِّزْقِ اللَّهِ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ (سورة البقرة، 60)، وبعضها الآخر جاء في وصف بعض الأفكار والمعتقدات أو وصف معتنقيها كقوله تعالى: ثُمَّ بَعَثْنَا مِن بَعْدِهِم مُّوسَى بِآيَاتِنَا إِلَى فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ فَظَلَمُوا بِهَا فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ (سورة الأعراف، 103)، وتدلنا السيرة النبوية من خلال أقوال الرسول –صلى الله عليه وسلم- في معالجة الفساد: "إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق" (رواه الحاكم في

المستدرك، 2630)، وقوله: "امسكوا عليكم أمـوالكم ولا تفـسدوها" (رواه مـسلم، 1625**)**.

كما يعني الفساد اصطلاحاً عدم المشروعية أو الخروج عن القانون لتحقيق كسب خاص مادي أو معنوي على حساب الآخرين؛ أي إساءة استعمال الـسلطة العامـة لأجل الكسب المادي ويمكن أن يقوم بالفساد فرد واحد أو مجموعة من الأشـخاص، وبذلك يصبح الفساد جريمة منظمة (المؤتمر الأممي, 1995).

لقد تم تعريف الفساد بعدة طرق (Nye, 1967)، وأجمعت هذه التعريفات، على انه السلوك الذي ينحرف عن الواجبات الرسمية للوظيفة العامة، بـسبب الحـصول على الميزات الخاصة (الشخصية، والقرابة، والزمرة الشخصية) سواء كان ذلك نقداً أم مكتسبات معنوية أم خرق القوانين لتحقيق تأثير واعتبارت خاصة. ويعرفه جـي (Jai, 2001) بأنه: "... فعل حيث تستخدم القوة (الصلاحيات) المرتبطـة بـالموقع الإداري للمنفعة الشخصية بطريقة تتعارض مع "النظام العام". كمـا تـرى ايـدت (Aidt, 2003) أن الفـساد الحـالي يتـأثر بقـيم الفـساد الـسابق. أمـا عـالم (Alam, 1989) فيرى أنه خرق الأعراف لصالح سلوك العميل. أمـا كـاميرون وشيدوهوري، واكال، وجـانح دهـاران (& Cameron, Chaudhurir, Erkal, Gangadharan, 2005) فيرون أنه موقـف، حيـث يحـاول شخـصان زيـادة مخرجاتهم مع حساب شخص ثالث وهو الضحية، مفترضين أن التحويل الجاري بين شخصين قانوني، بحيث يسمح للضحية معاقبتهم ولكـن العقـاب مكلـف بالنـسبة للضحية.

1. أما تعريف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (IMF) بأنه: استغلال السلطة لأغراض خاصة سواء في تجارة الوظيفة أو الابتزاز أو المحاباة أو إهدار المال العام أو التلاعب فيه وسواء كان ذلك مباشراً أم غير مباشر، بينما تعرف منظمة الشفافية الفساد بأنه: كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة؛ أي أن الفساد: "سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصالح شخصية.

وعرف ويسلن ودامينيا (Wilson and Dammania) الفساد الإداري هو "استخدام الوظيفة العامة لتحقيق مصالح شخصية" (Wilson & Dammania, 2005). كما يعرفه بايسون على أنه: "إساءة استخدام المكتب الحكومي من أجل فوائد خاصة" (Bissessar , 2008).

وتستند هذه الدراسة على أن الفساد الإداري "سوء استخدام السلطة التي تتم داخل الجهاز الإداري لتحقيق منفعة شخصية مادية أو معنوية، ويشمل وليس حصراً الرشوة (الكبرى والصغرى)، والتسهيلات الإدارية في مجال العقود والعطاءات، وقبول الهدايا لتسريع المعاملات، والحنث باليمين، وتضارع المصالح، وشراء الأصوات، .....الخ.

2.2 أنواع الفساد:

للفساد أنواع عديدة في الشريعة الإسلامية منها: قتل النفس، وأكل مال اليتيم، وأكل الربا، وقذف المحصنات، وشهادة الزور، والزنا، وشرب الخمر والسرقة (الصالح، 2003).

وهناك أنواع أخرى من الفساد متعارف عليها بين المفكرين والباحثين وهي تشترك في العديد منها مع أنواع الفساد الواردة في القرآن الكريم مع اختلاف المسميات، ومن هذه الأنواع:

الفساد الإداري: ويعرف بأنه: "اتباع سلوك مخالف للقوانين، من خلال استغلال الموظف العام لموقعه، وصلاحياته عن طريق قيامه بالأفعال البيروقراطية المنحرفة، وهو الفساد الذي ينشأ بسبب سوء التخطيط، وتغليب المصالح الفردية على حساب المصالح العامة" (حنوش، 2003).

الفساد الاقتصادي: وهو الحصول على منافع مادية وأرباح عن طريق أعمال منافية للقيم والأخلاق والقانون كالغش التجاري والتلاعب في الأسعار من خلال افتعال أزمات في الأسواق (محمد، 2004).

الفساد الأخلاقي: ويعني انحطاط القيم والمبادئ والأخلاق المقبولة اجتماعياً واستبدالها بعادات وقيم شاذة وغريبة عن القيم الوطنية، وينتج عن ذلك انتشار الدعارة والرذيلة والسلوكيات المخالفة للآداب العامة (عبدالله، 2003**)**.

الفساد السياسي: عرفت الأمم المتحدة الفساد السياسي بأنه: استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، أو هو تغليب مصلحة صاحب القرار على مصالح الآخرين، فمتى تم تقديم المصالح الخاصة لصانعي القرار على مصالح العامة كان ذلك دليلاً على وجود الفساد السياسي، ومن المؤكد أن جرائم الفساد السياسي، رغم الضبابيات التي تغطي عليها، ورغم دعوات الشفافية التي تقف لها بالمرصاد، تظل محوراً وعاملاً من العوامل المساعدة لانتشار كافة أنماط جرائم الفساد الأخرى (البشري، 2007).

1.2.2 خصائص الفساد الإداري:

إن أهم خصائص الفساد الإداري والمالي ما يلي:

1. أنه يتخذ أشكالاً وعناصر متعددة يصعب الإحاطة بها والتصدي لها: كالرشوة، والاختلاس، والتزوير وغيرها من صور الفساد المختلفة.
2. أنه عمل مستتر، حيث يتم الفساد الإداري والمالي عادة في إطار من السرية والخوف وأن الكشف عن حالات الفساد لا تؤدي في الغالب إلى الكشف إلا عن جزء من الحقيقة التي يجب معرفتها كاملة.
3. أنه فعل لم يعد عملاً فردياً بل أصبح عملاً منظماً، إذ يشترك في الفساد عادة أكثر من شخص، فالفساد الإداري والمالي يتركز من الناحية الفعلية على عدة أطراف رئيسية هم الموظف العام الذي يبيع خدماته مستغلاً سلطاته ونفوذه الوظيفي، والطرف الثاني ممن يتعاملون مع هذا الموظف، مستغلين في ذلك ضعف الوازع الديني والأخلاقي لدى الموظف والبيروقراطية الفاسدة وغياب المساءلة، والطرف الثالث وهو الوكيل، إذ لا يتم التعامل في قضايا الفساد الكبيرة مباشرة بين مقدم الرشوة والمسئول الحكومي بل يكون هناك وكيل عن المؤسسة مقدمة الرشوة وآخر عن المسئول الحكومي، وهكذا تتعدد

الأطراف التي تتعامل مع الفساد مما يجعل منه عملية معقدة مما يزيـد مـن صعوبة مكافحته.

4. وجود عنصر المغامرة أو المخاطرة الذي يصاحب أعمال الفساد " فالفـساد يكون مغرياً في المواقف والظروف التي يكـون فيهـا عنـصر المخـاطرة ضعيفا، ويقل الإغراء كلما زاد عنصر المخاطرة، فالصفقات الكبيرة تغـري كبار الموظفين على المغامرة، حيث أنه كلما كبر حجم الصفقة وتعقدها، كلما زاد الإقبال على المغامرة فيها؛ لأن احتمالات الشكوك حولها تكون ضعيفة، وبذلك تكون هذه الخاصية عاملاً ضرورياً لابد من أخذه بعين الاعتبار لـدى الشروع بأي جهد لمكافحة الفساد (كنعان، 2008).

2.2.2 الأسباب المساعدة على الفساد:

أفصحت معطيات التقارير والدراسات أن الفساد مشكلة عالمية، وقـد تعهـدت المنظمات الدولية والإقليمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة الـشفافية الدولية وغيرها عن دراسات قيمة ساعدت على إدخـال إصـلاحات فـي الهياكـل الإدارية ونظم الرقابة المالية في كثير من دول العالم. وكان من أبـرز مخرجـات الجهود الدولية في هذا المجال التعرف على العوامل المؤدية إلى تفاقم ظاهرة الفساد ومنها ما يلي:

1. عدم وجود أجهزة حكومية تتولى الرقابة، وتتلقى شكاوى المتـضررين مـن الفساد في كثير من دول العالم.
2. تزايد التعقيدات الإجرائية في جميع مستويات الأداء الحكومي.
3. سوء استخدام السلطة التقديرية وعدم الوثوق في سـلامة تفـسير وتطبيـق الأنظمة والقوانين في نطاق القطاع العام.
4. عدم توفر نظم الرقابة الداخلية التي تكفل الشفافية والتحكم والمسائلة في رسم وتنفيذ السياسات العامة.
5. ضعف التحفيز وسط موظفي القطاع العام.

6. عدم وجود فرص لمشاركة الموظفين في المستويات الدنيا والوسطى في صناعة القرارات التي تنفرد بها القيادات الإدارية العليا.
7. عدم فعالية أجهزة العدالة الجنائية كالشرطة، النيابة العامة والقضاء.
8. ضعف وسائل الإعلام وانشغالها بالأمور الهامشية التي لا تمس المصالح الحقيقية للمواطنين وخاصة في الدول النامية.
9. عدم توفر المعلومات الخاصة بمشاريع التنمية ومصادر تمويلها والجهات المكلفة بالأشراف عليها (البشري، 2007).

3.2.2 صور الفساد الإداري:

تتنوع صور الفساد الإداري بتنوع المؤسسات والقطاعات التي تنتشر فيها واختلاف الجهات والأطراف المتورطة بها حيث لم تتفق الأدبيات التي تعرضت لهذا الجانب على صور محددة لصور الفساد الإداري، وذلك لتباين الأنظمة والقوانين والمكونات الثقافية للمجتمعات، إذ أن ما يعتبر ظاهرة فساد في مجتمع ما قد لا يكون كذلك في مجتمع آخر، مما يجعل صور الفساد الإداري أكثر تنوعاً وفق المؤسسات والقطاعات التي تنتشر فيها، حيث يشير (الجريش، 2003م) أن صور الفساد هي: الرشوة، التزوير، الاعتداء على المال العام، التربح من أعمال الوظيفة، الغدر، المحاباة والإيثار والاستئثار، الإضرار بالأموال والمصالح، الابتزاز وتسخير الموظفين وأرباب المصالح والحاجات لمصالحه الخاصة.

فيما يشير (الكبيسي، 2005م) أن أنماط الفساد الإداري هي: الرشوة، العمولات مقابل الصفقات، السرقات والاختلاسات، الغش والتدليس، إساءة استعمال الصلاحيات، واستغلال النفوذ، الابتزاز، التحيز والمحاباة، التقصير والهدر والإساءة المتعمدة للمنظمة وللإدارة، الهدايا والغلول.

وحيث لم تتفق الأدبيات التي تعرضت لصور الفساد، مما يجعل هذه الصور أكثر تنوعاً وفق المؤسسات والقطاعات التي تنتشر فيها كما سبق، وانطلاقاً من المرسوم الملكي رقم (43 لعام 1377هـ)، لذا سوف نقتصر في دراستنا على أهم صور الفساد الإداري التي تتمثل في الآتي:

الرشوة، التزوير، التزييف، الاعتداء على المال العـام، التـربح مـن أعمـال الوظيفة، التحايل على النظام، إساءة استخدام السلطة، المحاباة والإيثار، الإضـرار بالأموال والمصالح، الابتزاز وتسخير الموظفين وأرباب المصالح لحاجاته الخاصة.

1.3.2.2 الصورة الأولى: الرشوة

تعني الرشوة: "اتجار موظف عام في أعمال وظيفته، وتقوم على اتفاق أو تفاهم بين الموظف، وصاحب الحاجة، يعرض فيه هذا الأخير على الموظـف عطيـة أو فائدة فيقبلها لأداء عمل أو للامتناع عن عمل يدخل في نطاق وظيفته أو فيما يتصل بها من سلطة" (درويش، 1411هـ)، وتعد الرشوة من أخطار الجرائم المخلة بحسن سير الإدارة الحكومية لما يترتب عليها من إخلال بالثقة بـين الحـاكم والمحكـوم، فالرشوة تؤدي إلى فقدان المحكومين للثقة، يضاف إلى ذلك أن الرشوة تـؤدي إلـى الإخلال بالمساواة بين المواطنين أمام المرافق العامة، حيث يحصل على خدماتها من يدفع المقابل للموظف العام، بينما يحرم من تلك الخدمات من لا يقدر على أدائهـا، وهي استغلال المصلحة العامة لتحقيق مصالح شخصية خاصة بـه عـن طريـق الاتجار بوظيفته والكسب منها كسباً غير مشروع، وأخيراً إن الرشوة تخل بالمساواة بين الموظفين (الشاذلي، 1989)، فالرشـوة من الأفعـال المحرمـة فـي القـرآن والسنـة، لأنهـا من أكل أموال الناس بالباطـل، والله تعالـى يقـول: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (سـورة البقرة، 188). وقال -صلى الله عليـه وسلم- " لعن الله الراشي والمرتشي" (أخرجه الترمذي، حديث رقم1337).

أشكال الرشوة

هناك أشكالاً عديدة للرشوة، فليس بالضروري أن تكون الرشوة مـالاً أو نقـداً، لكن قد تكون نوعاً من أنواع الهدايا المختلفة، أو قد تكون نظير خدمة متوقعة فـي المستقبل أي بطريقة تبادل منافع أو قد تكون عن طريق الفـساد الخلقـي، وتتعـدد أشكال الرشوة على النحو التالي: (الجريش، 2003م).

الرشوة الصريحة: وتعني الرشوة المباشرة التي يكون فيها أخـذ أو عطـاء، أو وعد، وتتوفر فيها الصفة العامة لذلك.

أما الهدايا فهي: فهي سبب لإشاعة المودة والحب للناس لقوله -صلى الله عليه وسلم- "تهادوا تحابوا"، ولكنها في حق عمال الدولة وولاتها محرمة، إذا كانت بقصد التأثير على الموظف.

بينما الإكرامية: فهي مماثلة للهدية، ويعبر عنهـا فـي الغالـب بالأتعـاب، أو المكافأة، أو العمولة، إلا إنها عادة ما تكون بعد الفعل بخلاف الهدية التي تكون قبـل الفعل في الغالب.

أو قد تكون بصورة فائدة: يحصل عليها الموظف أياً كان نوع هـذه الفائـدة أو الميزة، سواء كانت مادية أو غير مادية، وسواء انتفع بها الموظف نفسه أو غيره مع علمه بذلك وموافقته عليه، كأن تتم الرشوة في صـورة تعاقـد علـى أن يحـصل الموظف من وراءها على فائدة أو مزية، كبيع المرتشي للراشـي مـالاً منقـولاً أو عقاراً بثمن يزيد عن قيمته الفعلية، أو شرائه، أو استئجاره عقاراً بثمن رمـزي أو بأقل من قيمته، فتكون الرشوة هنا مختفية وراء العقد.

2.3.2.2 الصورة الثانية: التزوير

يعني التزوير تغيير الحقيقة بقصد الغش في محرر بإحدى الطرق المنـصوص عليها في القانون تغييراً من شأنه أن يـسبب ضـرراً للآخـرين، والتزويـر فـي المحررات من أخطر الجرائم التي تخل بالثقة الواجب توفرها في المحررات عرفية كانت أم رسمية (الشاذلي، 1989) وسواء كان هذا التغيير مادياً أم معنوياً، ولكن ما يهمنا في دراستنا هو ما يتعلق منه بأعمال الوظيفة العامة، على اعتبار أن التزويـر وسيلة للاختلاس وموصل إليه في الغالب، ومن زور فقد أعمل الفكر وعزم علـى ارتكاب المعصية، ولهذا يعرف التزوير في الاصـطلاح الإداري بأنـه: "تغييـر الحقيقة في محرر بإحدى الطرق يترتب عليه ضرر للغير" (الألفي، 1996)، أو هو: "تغيير الحقيقة بإحدى الطرق المقررة بالنظام، بقصد الغـش فـي محـرر صـالح للإثبات، ويترتب عليه أثر" إذاً فإن التزوير يتعلق بتغيير الحقيقة في بيانات محـرر

ما، بإحدى الطرق المحددة نظاماً، مع ترتيب ضرر للغير، وتوافر نيـة اسـتعمال المحرر فيما زور من أجله، ولهذا فإن النظام بالمملكة العربية السعودية يعتبره مـن الجرائم الخطيرة ويوقع على مرتكبه أشد العقوبات (خضر، 1990).

قال تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ﴾ (سورة الحج، 30).

3.3.2.2 الصورة الثالثة: التزييف

التزييف في اللغة: مأخوذ من الزيف، والزيف من وصف الدراهم، يقال زافـت عليه دراهمه: أي صارت مردودة لغشه فيها، وقد زيفت إذا ردتْ ، وزيف الرجل: بهرجه، وقيل صغر به وحقر مأخوذ من الدرهم الزائف وهو الرديء (ابن منظور، 1414هـ).

ويعرف التزييف بأنه: "كل اصطناع لعملة، تقليداً لعمله صحيحة، وكل تلاعـب في قيمة عملة صحيحة، وكذلك كل ترويج أو إدخال من الخارج لعملـة مزيفـة إذا تمت هذه الأمور بقصد وضع العملة المزيفة في التداول أو الغش والإضرار" (عبيد، 1978).

ومن هنا يتبين الفرق بين التزوير والتزييف، إذ أن التزييف خاص فقط بتقليـد العملة الصحيحة والتلاعب بقيمتها، أما التزوير فهو تغيير الحقيقة سواء كـان هـذا التغيير مادياً، أم معنوياً.

وبذلك فإن التزوير يكون بإدخال التغيير على شيء صحيح في الأصـل، أمـا التقليد فهو اصطناع شيء غير صحيح (العثيمـين، 1993)، وكلاهمـا فـي الفقـه الإسلامي يعدان من الأعمال المحرمة، وقد أمر الله سبحانه وتعالى باجتناب ذلك قال تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ﴾ (سورة الحج، 30)، وقد عده النبـي

-صلى الله عليه وسلم- من الكبائر، والنهي يقتضي التحريم سواء كان باللفظ أو الكتابة، وحتى تتحقق جريمة التزييف، فلابد من توافر ثلاثة أركان:

1. **الركن المادي**: يتحقق الركن المادي بأحد فعلين: التزييف أو التقليد، ويكفى أحد هذين الفعلين لقيام الجريمة فلا يشترط اجتماعهما.
2. **الركن المعنوي**: جريمة تزييف النقود أو تقليدها من الجرائم العمدية التي يتخذ ركنها المعنوي صورة القصد الجنائي، لكن القصد العام ليس كافياً لقيام هذه الجريمة، وإنما يجب أن يضاف إليه قصد خاص.
3. أما **الركن القانوني**: فيتمثل بوجود نص للتجريم (الشاذلي، 1989).

4.3.2.2 الصورة الرابعة: الاعتداء على المال العام

الاعتداء على المال العام من الجرائم المضرة بالمصلحة العامة، كما أنها عدوان من الجاني على أموال الدولة وهي من جرائم الوظيفة العامة، حيث تكمن علة تجريمها من إخلالها بثقة المواطنين في الدولة التي عهدت إلى الموظف، بحفظ الأموال المخصصة لتيسير المرافق العامة، والاعتداء على المال العام يمثل انحرافاً من الموظف بالوظيفة عن الغرض المستهدف من أدائها، وهو المصلحة العامة (الشاذلي، 1989)، ومن صور الاعتداء على المال العام:

الاختلاس: ويعني الاختلاس قانوناً أن يتصرف الموظف العام في المال الذي وجد تحت يده وفي حيازته بسبب وظيفته، ويعرفه المعجم الوسيط "عبث الموظف العام بما أؤتمن عليه من مال عام بسبب سلطته الوظيفية"، وإن الفرق بينه وبين السرقة أن السرقة تعتمد على الخفية، والاختلاس يعتمد على الاستغلال، فالسارق لا يمكن الاحتراز منه، لأنه يهتك الحرز، بينما المختلس يأخذ المال المتاح على حين غفلة من مالكه وغيره، فلا يخلو من التفريط الذي يمكن من الاختلاس، ولهذا يعد الاعتداء على المال العام أقرب إلى الاختلاس منه إلى السرقة (الشيرازي، 1977م).

وتفترض جريمة اختلاس المال العام أن مرتكبها موظف عام أو ممن يعد في حكم الموظف العام، فيحوز مالاً لحساب الدولة بسبب وظيفته وهذا لم ينص عليه النظام صراحةً، إلا أن طبيعة الجريمة تفرضه، فجريمة اختلاس المال العام من

جرائم ذوي الصفة الخاصة، حيث تفترض صفة خاصة في من يرتكبه، والصفة هنا كون الجاني موظفاً عاماً، وقد نصت المادة (12) من المرسوم الملكي رقم(43) لعام (1377هـ)، على ذلك فتعريف الموظف في صدد جريمة الاختلاس تعريف واسع، فالنظام السعودي قد أطلق حكم النص ليشمل كل موظف عام يختلس مالاً عاماً بحوزته بسبب وظيفته، وصفة الموظف لا تكفي لصلاحيته لارتكاب جريمة الاختلاس وإنما يجب أن يكون الموظف مختصاً بحيازة المال لحساب الدولة (الشاذلي، 1989).

الاستيلاء على المال العام أو تبديده أو إتلافه: قد يكون الإضرار بالأموال والمصالح عن طريق الاستيلاء على المال العام أو تبديده أو إتلافه، ويشمل ذلك استغلال الموظف لنفوذه الوظيفي بأي نشاط ايجابي يصدر عن الموظف العام أو من في حكمه بقصد نزع حيازة أو ملكيه مال عام حقيقة أو حكماً بنية امتلاكه أو بنية الانتفاع به على وجه غير مشروع، ومن صور الاستيلاء على المال العام أو تبديده أو إتلافه أيضاً تمكين الغير من الاستيلاء على المال العام بغير وجه حق، والمجاملة عن طريق المحسوبية والمحاباة في ترسية العطاءات والمناقصات عمداً على شخص بعينه، والتقاضي أو تجاهل أفضل المتقدمين، وكذا قيام الموظف بتخريب أو إتلاف أموال ثابتة أو منقولة للجهة التي يعمل بها أو يتصل بها بحكم عمله، كما أن من صور تبديد الأموال العامة استغلال بعض المسؤولين المال العام في تحقيق أغراض خاصة شخصية أو اجتماعية أو حزبية أو ترفيهية تخدم مصالحهم أو تخدم فئة معينة (كنعان، 2008).

5.3.2.2 الصورة الخامسة: التربح من أعمال الوظيفة

التربح هو استغلال للوظيفة ذاتها للحصول على ربح أو فائدة من أعمالها، والتربح هنا يكون بصفات عديدة كالاستفادة من الوظيفة باستعمال المعلومات الرسمية التي يحصل عليها من أجل استغلالها في تنفيذ المشروعات وكذلك الحصول على الأدوات والمواد التي يتطلب تأمينها أو تسويق إنتاجها أو بضاعتها باسم هذه الوظيفة (الجريش، 2003).

6.3.2.2 الصورة السادسة: التحايل على النظام

وهو من الخداع والكذب وتمويه الحقائق من أجل الحصول على منفعة، كما أنه من صفات المنافقين، لأنه يؤدي إلى إظهار فعل أو قول غير مقصود أصـلاً، ممـا يؤدي إلى الإضرار بالمصلحة العامة، ويتعارض مع واجبات الوظيفة التي تفـرض على الموظف أن يترفع عن كل ما يخل بـشرفها ونزاهتهـا، وأن ينفـذ الأوامـر والتعليمات بكل دقة وأمانة في الحدود المقررة لها. ويدرج هذا النوع ضمن جـرائم إساءة استعمال السلطة من باب أنها تمس كرامة الوظيفـة العامـة، وتخـل بمبـدأ المساواة والعدالة، كما أن التحايل على النظام قد يؤدي إلى ارتكاب جريمة جنائيـة، أو يخفي معالمها؛ لأن هذا التحايل قد يكون بهـدف حمايـة المـصلحة الخاصـة للموظف، وهذه الحماية ربما أنها لا تتحقق إلا عن طريـق فعـل يمثـل جريمـة، كالتزوير أو الإتلاف (الجريش، 2003).

7.3.2.2 الصورة السابعة: إساءة استخدام السلطة

لقد أدى تعقد وتشعب مهام الدولة الحديثة إلى زيادة سلطات الحكومة، وأخـذت على عاتقها القيام بمزيد من الأنشطة في الوقت الذي ازدادت فيه مطالب المواطنين بتدخل الدولة لمعالجة المشكلات الاجتماعية مما أسهم في حصول الدولة على مزيد من السلطات بهدف تلبية حاجات المجتمع. وترتب على ذلك زيادة السلطة التي تمنح للموظفين، وزيادة معدلات استخدامهم للسلطة بطريقة غير أخلاقية يضاف إلى ذلك أسباب إدارية تتمثل في كبر حجم الجهاز الحكومي واتساع مجالاته، فهنـاك أعـداد كبيرة من المواطنين يعملون في القطاع الحكومي الذي بدوره له تأثير كبيـر علـى حياة المجتمع فيما يتعلق بتوزيع السلع والخدمات، فكلما كبر حجم القطاع الحكـومي واتسعت مجالاته زادت الفرص للميل للفساد الإداري (كنعان، 2008).

وإساءة استخدام السلطة لا يقوم إلا بركنين الأول: **مادي**: وهو ما يـصدر مـن الجاني من طلب أو قبول أو أخذ للوعد أو العطية، **والثاني**: القصد الجنائي لأنه من

الجرائم العمدية بحيث يوجه الجاني إرادته إلى نشاط يعلم أنه مقابل استعمال نفوذ كانت مشروعة أو غير مشروعة (درويش، 1411هـ) وتنقسم إساءة استخدام السلطة إلى ما يلي:

التعذيب والقسوة والإكراه: إن التعذيب يعد إجراء غير قانوني وغير مشروع، ويجب معاقبة فاعله وأن يكون اعتراف المتهم محاطاً بضمانات ضد التعسف، بحيث يكون معبراً عن الحقيقة والواقع وإرغام المتهم على الاعتراف بالجريمة يتعارض مع هذه الضمانات مثل الضرب والإهانة بالقول أو منع الطعام أو الشراب أو النوم، أو التهديد بالاعتداء على قريب أو عزيز، وعلى المستوى الدولي، فقد حظرت المواثيق والمعاهدات الدولية استخدام العنف والضغط كوسيلة للحصول على الاعتراف، ولا يجبر المتهم على الإجابة، وتعتبر الأدلة التي يتم الحصول عليها بهذه الوسائل باطلة لأنها انتهاك لحقوق الإنسانية، وقد صدر عن الأمم المتحدة في (1984/12/10م) اتفاقية "مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة" (الجريش، 2003م).

سلب الحريات الشخصية وتقييدها: إذا أساء الموظف استعمال وظيفته واتخذها وسيلة لسلب حريات الأشخاص، أو تقييدها فيكون بذلك قد خالف واجباته، وهذه السلطة الوظيفية تمنحه القدرة على ممارسة مثل هذا الإجراء، فيجب عليه ألا يتعدى على حريات الأشخاص إلا بسبب موجب لذلك وحسب النظام، وقد أكدت المادة الثانية من نظام الإجراءات الجزائية لعام (1422هـ) على أنه "لا يجوز القبض على إنسان أو تفتيشه أو توقيفه أو سجنه إلا في الأحوال المنصوص عليها نظاماً" (نظام الإجراءات الجزائية، 1422هـ).

كما ورد بمشروع اللائحة التنظيمية لنظام هيئة التحقيق والادعاء العام الفقرة (4) من المادة (76) ما نصه "إذا تبين أن شخصاً قد سجن أو أوقف بدون سبب مشروع، فتتخذ الإجراءات اللازمة لإطلاق سراحه، وتطبق ما تقضي به الأنظمة في حق المتسبب" (اللائحة الداخلية لهيئة التحقيق والادعاء العام، 1420هـ).

مصادرة الأموال والإكراه على البيع والشراء: ويكون ذلك بالمصادرة المباشرة أو التغريم، أو الإكراه على البيع أو الشراء، وأن السلطة الممنوحة له قد تهيئ له

الفرصة المناسبة لارتكاب التجاوزات، فإذا ارتكب الموظف ذلك، فقد خالف واجباته الوظيفية وارتكب جرماً يعاقب عليه قانوناً (الجريش، 2003).

تفتيش الأشخاص ودخول المنازل: وهي إحدى صور إساءة المعاملة، متى ما كان التفتيش بغير الصورة المشروعة حيث تقضي التعليمات بأن يكون هذا في حدود السلطة ولا يتسبب المفتش في إزعاج الناس، ولا أن ينتهك حرمة الأماكن أو الأهل، أو أهانتهم.

حيث صدر (عن النظام الأساسي للحكم لعام، 1412هـ): "حرمة المساكن وعدم تفتيشها إلا في الحالات المحددة نظاماً"، وقد أكد نظام الإجراءات الجزائية الصادر عام (1422هـ) في مادته الثانية على أنه "لا يجوز القبض على أي إنسان أو تفتيشه أو توقيفه أو سجنه إلا في الأحوال المنصوص عليها نظاماً".

كما أكدت المادة الأربعون من هذا النظام على أن للأشخاص، ومساكنهم، ومكاتبهم حرمة تجب صيانتها، وحرمة الشخص تحمي جسده وملابسه وماله وما يوجد معه من أمتعة، وتشمل حرمه المسكن كل مكان مسور أو محاط بأي حاجز أو معد لاستعماله مأوى". كما أكدت المادة الحادية والأربعون من هذا النظام على أنه "لا يجوز لرجال الضبط الجنائي الدخول في أي محل مسكون أو تفتيشه إلا في الأحوال المنصوص عليها نظاما بأمر مسبب من هيئة التحقيق والادعاء العام".

8.3.2.2 الصورة الثامنة: المحاباة والإيثار

الإيثار والاستئثار يختص بهما الإنسان لنفسه، فهما من حب النفس، ويطلقان على من لا يهدف إلا لنفعه الخاص، وينطلقان من دوافع نفسية وقبلية وإقليمية وطائفية، تقوم على التمييز بين المواطنين، أو بين المناطق، أو بين شرائح المجتمع وفئاته لاعتبارات ممقوتة شرعاً ونظاماً. ومن يقوم بذلك، يكون مسيئاً في استعماله للوظيفة، والذي يستأثر بالخدمة لنفسه أو لصديقه أو لقريبه أو لمنطقته أو لمدينته، ويحرم الآخرين منها، والذي يحصل على ما يريد بسهولة بينما يحرم غيره من حقه المفترض له شرعاً ونظاماً، فإن كل هذه الأفعال يترتب عليها عقوبات جزائية وهذه الصورة من السلوك الإداري تعد انحرافاً بالجهاز الإداري عن أهدافه المتمثلة في

خدمة المواطنين على حد سواء. وهو خروج على المبادئ القانونية الداعية للمساواة والعدالة بين المواطنين، وهو أضعاف للقيم المؤسسية والوظيفية المؤكدة على الحياد والموضوعية والدقة في اتخاذ القرارات والمواقف (الكبيسي، 2005).

9.3.2.2 الصورة التاسعة: الإضرار بالأموال والمصالح

المقصود بذلك هو ما يقع من الموظف بحكم عمله الوظيفي المتمثل في إساءته استعمال سلطته بقصد الإضرار بالأموال العامة أو بالمصالح، وتتحقق عناصر هذه الصورة من خلال توفر الركن المادي والمعنوي، بالإضافة إلى الصفة العامة المفترضة في الجاني وهي كونه موظفاً عاماً، أما الركن المادي فيتمثل في النشاط الذي يصدر عنه، وهو الفعل وكذلك النتيجة المترتبة على هذا الفعل، ثم المحل الذي يرد عليه الضرر، وهو الأموال أو المصالح المتصل بها بحكم وظيفته (الجريش، 2003).

10.3.2.2 الصورة العاشرة: الابتزاز وتسخير الموظفين وأرباب المصالح لحاجاته الخاصة

فالموظف الذي يضيق على العاملين معه، ويجبرهم على تعظيمه وخدمته، يكون مسيئاً في استعمال سلطته، وكذلك الموظف الذي يفرض أشياء على الناس بدون حق، أو يذلهم بالإهانة أو السب، أو يستعبدهم في قضاء حاجاته، يعد مسيئاً في استعمال سلطته ومنحرفاً عن أهدافها، وقد يلتقي الابتزاز مع الرشوة في النهاية، لكن الذي يميزه عنها هو أن الرشوة تدفع طواعية من قبل مقدمها وبرضاه، لكونها تحقق منفعة له أو مصلحة، وتدفع عنه أذى أو ضرراً، بينما الابتزاز يعتمد على استخدام التهديد بالإيذاء النفسي أو الجسدي، أو الإضرار بالسمعة والمكانة الاجتماعية بتلفيق الفضائح وإلصاق التهم، ونشر أسرار مما يجبر الشخص المبتز على الدفع مكرهاً (الكبيسي، 2005).

لقد حدد جونسون وشارما (Johnson & Sharma, 2004) عدداً من أشكال الفساد والتي تشمل أكثر من الرشوة (Bribery) وهي:

1. الرشوة والهدايا (الابتزاز والرسوم)
2. سرقة وخصخصة المشاريع الحكومية (Kleptocracy).
3. سوء الاستيلاء (Misappropriation) ويشمل التزييف، والتزوير، وسوء استخدام تنفيذ المشاريع (الدعم).
4. عدم القيام بالواجبات (Cronyism).
5. الخرق لمصلحة وصراع المصالح.
6. التأثير المتجول للحصول على المصلحة(Influence Peddling).
7. قبول هدايا غير مناسبة للحصول على تنفيذ الخدمات المالية .
8. حماية الإدارة السيئة (التغطية، الحنث) (Perjury).
9. سوء استخدام السلطة (الإذلال، والتعذيب).
10. انتقاء التعليمات (التميز والتزوير في الانتخابات).
11. سوء تنفيذ الانتخابات (شراء الأصوات، وتزوير الانتخابات).
12. الأجرة (كبار المسؤولين المنتمون بخدمات المؤسسات) الوهمية.
13. الرعاية (patronage) إعطاء مواد مقابل دعم المواطنية.

أما هايدن هايمر (Hedenheimer, 1989) فقد صنف الفساد إلى ثلاثة فئات:

1. الفساد الأسود (Black Corruption) هو سلوك يلاقي إجماع من العامة والصفوة في استنكاره ويرغبون بترويه عقاب من حيث المدراء.
2. الفساد الرمادي (Gray Corruption) وهو السلوك الذي ترى بعض الشرائح مثل الصفوة ضرورة معاقبته، بينما لا ترى شرائح أخرى معاقبة والغالبية غير واضحة.
3. الفساد الأبيض (White Corruption) والذي ترى الصفوة العامة عدم دعم معاقبته كنوع من الفساد وأنه يمكن تحمله.

4.2.2 مقاييس الفساد:

يبين دليل المستخدم لقياس الفساد وجود أنواع من الفساد الذي يمكن قياسه، مثل: الفساد الأصغر والفساد الأكبر، وهو الأكثر رواجاً، فالفساد الأصغر يعرف على أنه

الفساد على مستوى ومجال صغير، ويتم بشكل يومي ويحصل عندما يتعامل المواطنون مع موظفين من المستويات الدنيا والمتوسطة في المستشفيات والمدارس ومراكز الشرطة ودوائر الخدمات، وفي هذا الفساد يكون حجم التعامل المالي صغيراً، ويؤثر في حياة الأفراد، أما الفساد الأكبر وهو الفساد السياسي فيشتمل على مبالغ أكبر من المال ويؤثر في حياة الدولة بالكامل مع وجود شرعية من قبل الحكومة والنخب الوطنية، أما المؤشرات على الفساد فهي متفاوتة إلا أن أهمها:

1- المؤشرات المرتكزة إلى الإدراك والمؤشرات المستندة إلى الخبرة.

2- المؤشرات المستندة إلى مصدر وحيد للبيانات مقابل المؤشرات المركبة.

3- المؤشرات الحاجزة (United Nations, 2008).

منهجية دليل مدركات لإدراك الفساد:

إن الرقم دليل مدركات الفساد (Corruption Perception Index (CPI)) هو رقم قياسي مركب يستخدم البيانات المصنفة، ويتم جمع التقييمات من خلال إجابات متخصصة مما يؤدي إلى تعزيز فهمنا للمستويات الحقيقية للفساد.

ويهدف التقرير إلى تزويد بالبيانات الخاصة بإدراك الفساد في داخل الدول، ويستخدم التقرير مصادر موثوقة وبيانات غير متحيزة لمستويات الفساد، ويقوم التقرير بإجراء مقارنات حول تطور أو تراجع الفساد دولة بدولة وسنة بسنة ويدرس العوامل المختلفة المؤثرة في تباين الفساد بين الدول والأفراد. أما المصادر الموثوقة فتقوم بدراسة الفساد داخل الدولة الواحدة من خلال إجراءات البنك الدولي التي تتابع العوامل المؤثرة في ضعف مكافحة الفساد مثل التدقيق غير الفعال، تنازع المصالح، السياسات المتحيزة تجاه مصالح ضيقة، السياسات الرديئة بفعل الفساد، والموارد العامة المحولة إلى المتنفذين لمصالح خاصة، وترى هذه المصادر أنه كلما زاد مستوى التعليم والطفرة الاقتصادية والضوابط والروادع القانونية في الدول، زاد إدراك الفساد ومحاربته من قبل القطاع العام والخاص. (Lambsdroof & Johann, 2008).

وتشير نشرة البنك الدولي لعام 1998م أن الفساد ينتعش، حيث تتوفر السياسات والحوافز له، وحيث تكون مقاومة المؤسسات له ضعيفة، ويساعد تشخيص الفساد

الدولة على فهم العيوب الحاصلة في سياساتها ومؤسساتها وتصميم إستراتيجية لتقوية أداء الدولة.

ويشير التقرير إلى تنفيذ الإصلاحات لتحسين الحكومة، ولكنه يصطدم بمقاومة من كبار المسؤولين والسياسيين والبيروقراطيين، وأحياناً تتستر هذه المقاومة بنقص في الأدلة الحاسمة حول الفساد ويوفر قياس الفساد منافع عديدة للدولة، فهو يضع قائمة بالأولويات الخاصة بالإصلاح من خلال تحديد النشاطات والدوائر التي يتركز فيها الفساد، كما يثقف الجمهور حول التكاليف الاجتماعية والاقتصادية للفساد، إلى جانب تأسيسه لأهداف يمكن قياس نقاط النجاح والفشل للإصلاح عليها.

ويرى التقرير أنه يمكن استخدام وسائل تجريبية لتشخيص الفساد، مثل تحليل البيانات الخاصة بكل دولة ومدركات الخبراء حول الفساد الكلي في الدولة، وهذه الدراسات تؤدي إلى تحسين فهمنا للفساد، وتساعد في تحديد المشاكل المحتملة في بيئة المؤسسات داخل الدولة.

والأفق الجديد في مكافحة الفساد هو في إجراء مسح للأطراف المرتبطة بالفساد وبشكل مباشر سواء في القطاع العام أم الخاص، على الرغم من محاولة هذه الأطراف تقديم معلومات مغلوطة حول مستويات الفساد، ويخلص التقرير إلى أن المسوحات ذات فائدة وأداة قوية لمحاصرة وتحجيم الفساد، حيث تركز هذه المسوحات على الحوار السياسي والمالي والاجتماعي من خلال الشفافية العامة المتولدة من خلال الإفصاح عن المعلومات وإناطة العمل بالمختصين (The World Bank, 1998).

يتم قياس الفساد بثلاث طرق رئيسية هي:

1. جمع وجهات النظر من ذوي العلاقة، ومسح المصالح الاقتصادية لكبار الموظفين، والأفراد، وكذلك أداء المراقبين الخارجية في المؤسسات غير الحكومية، والداعمون، والقطاع الخاص، ويمكن استخدام هذه البيانات بشكل فردي أو جماعي، وهناك العديد من المقاييس المتوافرة والتي تغطي العديد من الدول، وتمكن من مراقبة التطور في الفساد عبر الزمن.

2. من خلال متابعة خصائص مؤسسات الدولة، والتي تقدم معلومات عن فرص/حوافز للفساد، من مثل شفافية الموازنة، حيث يمكن أن توفر مؤشرات، لاحتمالات الفساد، ولكنها لا تقيس الفساد الفعلي.
3. المراجعة الدقيقة للمشاريع وخاصة المالية (التقرير المالي)، حيث يمكن بيان سوء الدعم والتنفيذ، وهذا محدد بمشروع، ووقت معين (Kaufmann, Kray, & Mastruzzi, 2006)

مقاييس المسوحات في قياس الفساد:

منذ الثمانينات، فإن عدد من المؤسسات قد قامت بتطوير عدد من المسوحات والمؤتمرات لقياس الفساد، وقبل الثمانينات فلا يوجد بيانات موثوقة عن الفساد، **أما أهم المقاييس فهي:**

1. فهرس الأعمال العالمي Business International Index (BII)

ويعتمد هذا المقياس مع قيمة الدولة على مؤشر من (0-10) لبيان مدى وجود الفساد في العمليات المالية، والمؤشر بناءً على آراء الخبراء والمستشارين (عادة خبير لكل دولة)، ويغطي (68) دولة وتقوم به وحدة الذكاء الاقتصادي في مجلة الاكونومست.

2. الدليل الدولي لخطورة الدولة International Risk Guidance(IRG)

وتنتج هذا المؤشر خدمات الخطورة (Risk) وهي مؤسسة خاصة وتعتمد على آراء الخبراء، ويعني بمدى قبول كبار الموظفين دفعات غير قانونية من قبل المستوى الأدنى من الحكومة، على شكل رشوة مرتبطة برخص الاستيراد والتصدير، أو المبادلة أو تقدير الضرائب أو الحماية الشرطية أو القروض.

3. تقرير التنافسية الدولي Global Croup Rep (GCR)

هذه منشورة في الأعمال، تنتج في سويسرا من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF)، ومصمم من قبل معهد هارفرد للتطور الدولي (HIID)، ويعتمد على آراء كبار رجال الأعمال حول التنافسية الوطنية في الدول التي استمر واجبها. ويشمل حوالي (3) آلاف مصلحة في (53) دولة، وتجيب عن أسئلة تتعلق بالفساد

وعلى مقياس من (1-7) لبيان مستوى الفساد في مواضيع الاستيراد والتصدير، رخص العمل، التبادل، لغوية الضرائب، حماية الشرطة القروض.

4. مقياس ضبط الفساد The Control of Corruption Measure

وهو أحد مقاييس البنك الدولي في الحاكمية، ويقيس مدى ممارسة القوة العامة للمنفعة الشخصية، بما في ذلك الفساد الكبير والصغير (Petty & Grand) وارتهان الدولة من قبل الصفوة وأصحاب المصالح الخاصة. ويشمل مقياس الحاكمية على المساءلة، والاستقرار السياسي، غياب العنف، فعالية الحكومة، نظرية التنظيم، حكم القانون، ضبط الفساد، وكلها تقع بين (-2.5إلى 2.5+) الأكبر أفضل.

فهرس مدركات الفساد Corruption Index (CPI)

ويصدر عن مؤسسة الشفافية الدولية وهي منظمة غير حكومية تحارب الفساد العام على المستوى العالمي، وقد طورت فهرس إدراك الفساد في العام (1995) "ويتكون المقياس من (0-10)، حيث (10) الأفضل ويعتمد على متوسط موزون مكون من (10) مسوح تقريباً.

فهرس رشوة الدفع The Bribe Payer Index BPI

يقيم هذا المقياس جانب العرض من الفساد، ورغبة المصالح في الدول الصناعية لرشوة كبار الموظفين في الخارج، وترتب الفساد حسب مؤشرها، ويغطي حوالي (30) دولة.

الباروميتر الدولي في الفساد The Global Corruption Barometer (GCB):

ويقدر إدراك العامة للفساد، وخبرتهم فيه لدول العالم، ويصدر تقرير بذلك. وبناء على تقرير (2006) فإن الرشوة الأكثر شيوعاً في العالم عند الشرطة.

5.2.2 هيئات مكافحة الفساد:

لقد بادرت الدول العربية في تبني السياسات وسن اللوائح والأنظمة لمحاربة الفساد، حيث لا تتوفر بيانات يمكن الاعتماد عليها في معظم الدول العربية لتقدير حجم الفساد والرشاوى التي تدفع للحصول على مقابل، أو لإنجاز معاملة، أو غير ذلك في القطاعات الخدمية، غالباً لأن معظمها يتم بشكل غير مباشر، أو يتم محاطاً بالسرية والكتمان، فمثلاً دولة الإمارات أعلنت عن ضبط شبكة من الموظفين الفاسدين الذين استغلوا وظائفهم لأغراضهم الشخصية غير المشروعة، وفي إطار محاربة الفساد أنشأت الجزائر جهازاً سرياً أنيط به تعقب الأشخاص الذين يتولون مسؤوليات على مستوى الدولة، لكي تنقذ البلاد من تبعات الفساد، وفي اليمن بدأت الدولة باتخاذ إجراءات تستهدف رموز الفساد، أما في الأردن فقد استحدثت دائرة خاصة لمكافحة الفساد الإداري والمالي، وفي لبنان أشار رئيس وزرائها إلى تفشي الفساد بسبب ضعف المراقبة والتدخلات السياسية والطائفية، وفي مصر على الرغم من المحاولات المتكررة في محاربة الفساد إلا أنها ما زالت تعاني من انتشاره بسبب قدم وترهل جهازها الإداري وتضخمه (المنظمة العربية للعلوم الإدارية، 2001م).

كما أن المملكة العربية السعودية لم تكن أقل حظاً من سابقاتها، فقد وافق مجلس الوزراء على الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد في (1427/2/1هـ)، والتي من أهدافها حماية النزاهة ومكافحة الفساد بشتى صوره ومظاهره، وتحصين المجتمع السعودي ضد الفساد وتوجيه المواطن والمقيم نحو التحلي بالسلوك السليم واحترام النصوص الشرعية والنظامية، وتوفير المناخ الملائم لنجاح خطط التنمية، لاسيما الاقتصادية والاجتماعية منها والإسهام في الجهود المبذولة لتعزيز وتطوير وتوثيق التعاون الإقليمي والعربي والدولي في مجال حماية النزاهة ومكافحة الفساد وتحقيق العدالة بين أفراد المجتمع. أما مهام الهيئة متابعة تنفيذ الإستراتيجية، ورصد نتائجها، وتقويمها، ومراجعتها، ووضع برامج عملها وآليات تطبيقها وتنسيق جهود القطاعين العام والخاص في تخطيط ومراقبة برامج مكافحة الفساد وتقويمها، وتلقي التقارير والإحصاءات الدورية للأجهزة المختصة ودراستها، وإعداد البيانات التحليلية في شأنها وجمع المعلومات والبيانات

والإحصاءات وتصنيفها، وتحديد أنواعها، وتحليلها، وتبادلها مع الجهات المختصة ذات العلاقة (كما أشارت جريدة الوطن، السنة2009).

6.2.2 واقع الفساد في الوطن العربي:

أظهرت نتائج مؤشر مدركات الفساد لعام 2009، أن دولة قطر احتلت المرتبة الأولى عربياً من حيث قلة الفساد والمرتبة 22 عالمياً، بمعدل 7 للعام 2009 متقدمة من المرتبة 28 إلى المرتبة 22 عالمياً، في حين بقي العراق والسودان والصومال في أسفل الترتيب العالمي والعربي من حيث كثرة الفساد.

أما الدول العربية التي أحرزت تقدماً بعد قطر هي الإمارات العربية المتحدة التي تقدمت من معدل 5.9 في المؤشر السابق إلى معدل 6.5 هذا العام، واحتلت المرتبة الثانية عربياً متقدمة في المرتبة الـ35 عالمياً إلى المرتبة 30، وسجل مؤشر مدركات الفساد تقدماً على الصعيد العالمي لسلطنة عمان التي تقدمت من المرتبة 41 في المؤشر السابق إلى المرتبة 39 في المؤشر الحالي من دون أي تغيير في معدلها وترتيبها على صعيد المنطقة العربية، فيما سجلت البحرين تراجعاً على الصعيد العالمي من 43 السنة الماضية إلى 46 في المؤشر الحالي، كما سجل الأردن تراجعاً على صعيد الترتيب العالمي من 47 إلى 49 في المؤشر الحالي محافظاً على ترتيبه ومعدله على مستوى المنطقة العربية.

فالتقدم الملحوظ كان للمملكة العربية السعودية التي سجلت معدل 4.3 مقارنة مع معدل 3.5 في المؤشر السابق، وتقدمت من المرتبة الـ8 إلى المرتبة الـ6 عربياً، ومن المرتبة 80 إلى المرتبة 63 عالمياً، كذلك الأمر بالنسبة لسوريا التي سجلت معدل 2.6 مقارنة مع 2.1 في المؤشر السابق، وتقدمت من المرتبة 17 عربياً في المؤشر السابق إلى المرتبة 13 في المؤشر الحالي، ومن المرتبة 147 عالمياً إلى المرتبة 126 هذا العام.

وسجلت الكويت تراجعاً من معدل 4.3 في المؤشر السابق إلى 4.1 في مؤشـر العام الحالي، واحتلت المرتبة 8 عربياً و66 عالمياً مقارنة مع المرتبة 7 عربياً و65 عالمياً في المؤشر السابق.

أما المعدل المتدني الخطير والمقلق كان للبنان، الذي سجل في المؤشر الحـالي 2.5، حيث احتل المرتبة 14 مقارنة مع معدل 3 في المؤشر السابق، وتراجع فـي الترتيب العالمي، إذ حصل على الترتيب 130 هذا العام بعدما سجل العام الماضـي الترتيب الـ102.

كما سجل اليمن تراجع مقلقاً في المعدل العام من 2.3 في المؤشر السابق إلـى 2.1 في المؤشر الحالي، ومن المرتبة 141 إلى المرتبة 154 على الصعيد العالمي.

وتفاوتت معدلات دول شمال إفريقيا بين الحفاظ النسبي على المعدل والتراجـع الملحوظ، فجاء معدل المغرب 3.3 مع 3.5 المؤشر السابق، ومن المرتبة 9 عربيـاً مقارنة مع المرتبة 8 العام الماضي، فيما تراجعت الجزائر من المرتبة 92 عالميـاً إلى المرتبة 111، ومن معدل 3.2 إلى معدل 2.8، أما تونس فتراجعت من الترتيب 62 عالمياً إلى 65 وجاء معدلها بمعدل 4.2 مقارنة مع 4.4 في المؤشـر الـسابق. وبين تقرير مؤشر مدركات الفساد أن مصر حافظت على معدل 2.8 محتلة المرتبة 111 عالمياً مقارنة مع المرتبة 115 للعام الماضي. وأظهر التقريـر أن 12 دولـة عربية جاءت معدلاتها أقل من المعدل العام للمنطقة العربية مقارنة مع معدلات 11 دولة جاءت نتائجها أيضاً أقل من المعدل العام في المؤشر السابق، مع الإشارة إلـى أن المعدل العام للمنطقة العربية هو 3.5.

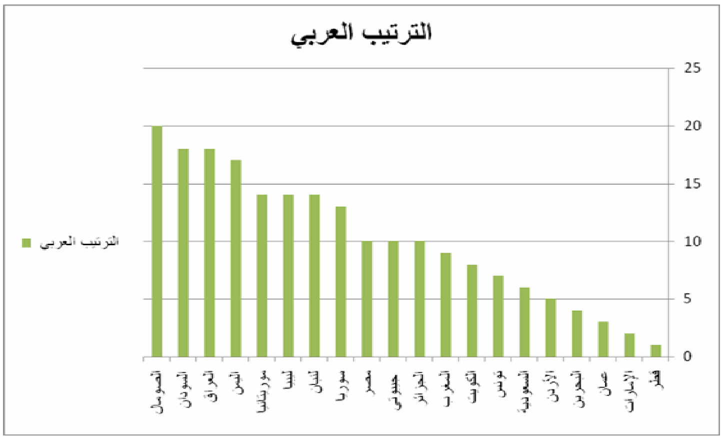
جدول (5)

مؤشر مدركات الفساد للدول العربية 2009م

الدولة	الترتيب العالمي للدولة	الترتيب العربي	قيمة مؤشر مدركات الفساد 2009 النتيجة
قطر	22	1	7.0
الإمارات	30	2	6.5
عمان	39	3	5.5
البحرين	46	4	5.1
الأردن	49	5	5.0
السعودية	63	6	4.3
تونس	65	7	4.2
الكويت	66	8	4.1

المغرب	89	9	3.3
الجزائر	111	10	2.8
جيبوتي	111	10	2.8
مصر	111	10	2.8
سوريا	126	13	2.6
لنبان	130	14	2.5
ليبيا	130	14	2.5
موريتانيا	130	14	2.5
اليمن	154	17	2.1
العراق	176	18	1.5
السودان	176	18	1.5
الصومال	180	20	1.1

المصدر: http:www.a-zgraphics.com



شكل (3)

مؤشر مدركات الفساد للدول العربية 2009

3.2 القطاع العام والقطاع الخاص:

1.3.2 القطاع العام:

إن البلدان العربية، عندما نالت استقلالها السياسي، قد ورثت هياكل اقتصادية ذات تراكيب معينة، جرى تحويلها لخدمة مصالح القوى الاستعمارية، ومرتكزة على اندماج اقتصاد المستعمرات في النظام الاقتصادي الدولي. وإن المنشآت الارتكازية والبنى التحتية، كالسكك الحديدية ووسائط النقل والموانئ ووسائل الاتصالات التي شيدتها الدولة بأموال عامة، قد آلت (بعد الاستقلال) إلى حوزة الدولة الجديدة.

ويمكن القول إنه خلال الفترة الممتدة حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، كانـت معظم الأنشطة الاقتصادية للدولة تميل نحو التركيز على تشييد البنى التحتية، وتقديم الخدمات الاجتماعية، والسياسة العامة للاقتصاد، وتنظيم حركة التجارة الخارجيـة، إضافة إلى إنتاج السلع اللازمة لتلك الخدمات التي تقع في نطاق دائرة الاحتكارات الطبيعية. ومعنى ذلك أن القطاعات المنتجة للسلع والخدمات الأخرى قد كانت ميداناً لعمل القطاع الخاص. ونظراً إلى طبيعة الاقتصادات المذكورة وإلى كونهـا قائمـة على الزراعة، وإلى طبيعة نظام ملكية الأراضي الزراعية، فإن ذلك الوضع جعـل الدخل القومي يتركز في شريحة صغيرة من الناس قوامها رجال الإقطـاع وطبقـة التجار، ولمدى أقل جماعة الصناعيين وكبار العسكريين وموظفي الخدمـة المدنيـة (النصراوي، 1990).

أولاً: القطاع العام السعودي:

إن الحاجة الى قطاع عام لتحقيق أهداف النمو الاقتصادي وتحريك المـدخرات الوطنية وتوزيع الاستثمارات يخلق فرص عمل لتوظيف القوى العاملة والتخطـيط لاستعمالها، فالتنويع الاقتصادي مطلـوب لتحقيـق أهـداف التنميـة الاقتـصادية والاجتماعية، والحد من التبعية للنظام الاقتصادي الدولي، فكل هذا لا يمكن تحقيقـه من دون أن تلعب الدولة دوراً كبيراً وفعالاً في الاقتصاد عبر القطاع العام، ويستطيع القطاع العام من خلال الوصول أو السيطرة على الموارد الوطنية واتخاذ القـرارات ليحمي المصالح الوطنية، كما أن مسألة الادخار والاسـتثمار والتطبيـع والتنميـة الاقتصادية والاجتماعية تعتبر القطاع العام ذا أهمية؛ لأنه المحرك الوحيـد المتـاح لإعادة توزيع الدخل والثروة، ولا تنحصر أهمية إعادة التوزيع هذه في رفع الـدخل الفردي ومستوى المعيشة لشريحة كبيرة من المجتمع، مما دعا الدولة إلى المساهمة بنفسها في النشاط الاقتصادي، كمؤسسة للمشاريع الكبرى، وممولـة لاسـتثماراتها، ومديرة لها، بخاصة في فترة التنمية الأولى، وذلك نزولاً عند حاجات التنمية التـي تتطلب توجيه رؤوس أموال ضخمة نحو استثمارات ضرورية، كالبنية الأساسية في مختلف المجالات (النصراوي، 1990).

ثانياً: أهمية القطاع العام السعودي:

لقد تدخلت الدولة في النشاط الاقتصادي بإنشاء المشروعات العامة، رغبة منها في توجيه الاقتصاد وإزالة الاختناقات التي كانت تقف في سبيل مسيرة التطور الاجتماعي والرغبة في إعادة توزيع جزء من الدخل المتنامي في شكل خدمات ومنافع عامة، وبأسعار مخفضة بشكل عاجل لقطاعات واسعة من المجتمع في مختلف المناطق، شملت هذه الخدمات والمنافع (قطاعات المياه والمواصلات والتعليم والصحة وغيرها)، كما اتجهت خطط التنمية للدولة نحو تنويع مصادر الدخل القومي، وتخفيف الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل، وإيجاد مجالات منتجة للعمالة المحلية المتزايدة، وما يتطلبه ذلك من إقامة مشروعات ضخمة في مجالات متعددة وقد استغلت بعض فرص الاستثمار المتاحة بإنشاء المشروعات الاقتصادية الكبيرة الحجم والمتقدمة تقنياً وإدارياً، التي تتمتع فيها السعودية بميزة نسبية، وعلى هذا، فإن القطاع العام السعودي شق طريقه ليؤسس منشآت لم تكن موجودة من قبل، وفي وقت كانت التنمية في بدايتها (دحلان، 1988).

ثالثاً: الأنواع المختلفة للمنشآت العامة في السعودية:

1. **المصالح الحكومية**: وتتمثل في الأمن والدفاع والقضاء والعلاقات الخارجية والداخلية ومهام التعليم والاتصالات والصحة وغيرها، ومن أهم صفات هذه المصالح يخضع الموظفون فيها لقوانين التوظيف المطبقة على موظفي الدولة "الخدمة المدنية" وتخضع للوائح المالية والمعايير الرقابية ولا تتمتع بأي نوع من الاستقلال الإداري والمالي.
2. **المؤسسات العامة**: وهي تقوم بإدارة مشروع أو عدد من المشروعات الزراعية والصناعية وبعض الخدمات، وتتميز هذه المؤسسات بشخصية مستقلة عن شخصية الدولة، واختيار أساليب العمل التي تلائمها دون التقيد بوزارات أو مصالح حكومية وهذا لا ينفي رقابة الدولة على هذه المؤسسات.
3. **الشركات الحكومية**: وهي تقوم بممارسة أنواع معينة من النشاط الاقتصادي، وقد تكون مملوكة للدولة أو تملك الدولة جزءاً منها، وهي تتميز بالمرونة والتحرر نسبياً من القيود الإدارية والمالية، ويمكنها أن تعمل في ظل القوانين

التي تطبق على شركات القطاع الخاص، كما إنها تخضع أيضاً لنوع من الرقابة الإدارية والمالية في الدولة (خواجكية، 1990).

2.3.2 القطاع الخاص السعودي

أولاً: أهميته:

القطاع الخاص هو مجموعه من الأنشطة الاقتصادية التي تمارس بشكل مستقل عن الإدارة الحكومية والاشراف الحكومي، بمعنى أن القطاع الخاص يتمتع بالاستقلالية في إدارته عن سلطة الحكومة من ناحية، ويهدف إلى الربح من ناحية أخرى (غطاس، 1981)، ولقد أدى القطاع الخاص السعودي دوراً مميزاً ومهماً في التنمية الاقتصادية في السعودية وحقق تطوراً ملحوظاً وأداءاً إيجابياً خلال العقود الماضية.

ولم يقتصر دوره على النشاط التجاري والاستيراد فحسب، بل اقتحم أنشطة الصناعة والزراعة والصحة والنقل والتشغيل والصيانة للعديد من المرافق الحيوية للدولة، واستطاع أن يلبي حاجات السوق المختلفة من السلع والخدمات، وتجاوز ذلك بغزو بعض منتجاته للأسواق العالمية، إلى درجة أنه أصبح ركيزة من ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعدم اعتماد الدولة على النفط فقط الذي بدأ تزايده في الخمسينات (خواجكية، 1990).

ثانياً: الخصخصة:

إن اتجاه التحول إلى القطاع الخاص، وما يقصد به من تحويل الممتلكات والأصول والإدارة الحكومية إلى القطاع الخاص، أو بمعنى آخر تحويل بعض المهمات والخدمات الحكومية لتمارس عن طريق القطاع الخاص، يمثل ظاهرة ظلت تتزايد بمعدلات سريعة في مختلف بلدان العالم، كما أن التفكير الذي انبثق عنه اصطلاح التحول إلى القطاع الخاص لم يتوقف عند فكرة تحسين أداء أجهزة المشروعات العامة، بل تعدى ذلك إلى المطالبة بعودتها لتدار وفقاً لأساليب إدارة الأعمال، ولتمارس من خلال القطاع الخاص الذي يعزز الحريات الاقتصادية،

ويعمل على رفع كفاءة الأداء، والتخفيف من الأعباء التي تتحملها الخزينة العامة للدولة (خاشقجي، 2007).

ثالثاً: أساليب التحول إلى القطاع الخاص:

إن الأساليب المتبعة في التحول إلى القطاع الخاص قد اختلفت من دولة إلى أخرى، بل داخل الدولة الواحدة اختلفت من مشروع إلى آخر، إلا أن ذلك الاختلاف لم يخرج عن السماح للقطاع الخاص لممارسة أنشطة الخدمات العامة إلى جانب الأجهزة الحكومية أوبيع أصول الدولة للقطاع الخاص (خاشقجي، 2007).

رابعاً: التجربة السعودية في الخصخصة:

مع بداية عام (1390هـ) أعلنت المملكة العربية السعودية عن وضع أول خطة خمسية للتنمية (1390هـ -1395هـ) ثم تلتها خطط خمسية، وتهدف هذه الخطط إلى تنمية الموارد الاقتصادية وأنشطة الخدمات بالتحول من اقتصاد الاستخراج إلى اقتصاد الإنتاج، حيث تم التوسع في إقامة المشروعات الإنتاجية الصناعية، وما يلزم ذلك من توسيع قاعدة أنشطة الخدمات المساعدة وإنشاء العديد من المؤسسات التعليمية والتدريبية للوفاء بمتطلبات تلك المشروعات من العمالة الوطنية المدربة، ولقد ورد في الأساس الاستراتيجي لخطة التنمية الثانية للمملكة العربية السعودية تبني الدولة سياسة فتح المجال للقطاع الخاص لمزاولة الكثير من المهام الاقتصادية في الدولة، على أساس أن لا تقوم الدولة بأي نشاط اقتصادي يمكن أن يؤدى بوساطة القطاع الخاص. وتأتي هذه السياسة عن طريق إعطاء القطاع الخاص الفرصة لتشغيل وإدارة وصيانة وترميم بعض المرافق التي تديرها الدولة حالياً، وكذلك إعطاء القطاع الخاص الفرصة للاستثمار والاشتراك في تملك وإدارة الصناعات الأساسية التي تقيمها الدولة، وتشجيع قيام المزيد من الشركات المساهمة بهدف الاستثمار في المشاريع الكبيرة. وتشجيع قيام شركات وطنية لاستثمار الأموال في الداخل إضافة الى إعادة النظر في السياسات والأنظمة الحكومية بما يمكن القطاع الخاص من العمل بمرونة وحرية (خاشقجي، 2007).

4.2 النظريات المفسره لاسباب الفساد:

هناك مجموعة من النظريات يمكن تطبيقها في تفسير الفساد الإداري ومنها النظرية التبادلية، ونظرية دور كايم، ونظرية الضغوط وهي على النحو الاتي:

أولاً: النظرية التبادلية:

يبدأ التبادل الاجتماعي عند هومانز (Homans, 1971) من تفاعل الأفراد التبادلي عاكساً الأوجه النفسية والاقتصادية لتكون قاعدة لعملية التبادل فيما بعد بين المتبادلين قوامها أهداف وغايات اجتماعية كالسمعة والاعتبار والاحترام والتقدير والنفوذ الاجتماعي، وليس المنفعة المادية لأنها ليست دائماً هدف التبادل الاجتماعي، فقد عد هومانز القبول والاحترام والتماثل الاجتماعي مكافأة اجتماعية للفرد داخل جماعته، فالجماعة الاجتماعية بنظر هومانز (Homans) تتألف من ثلاث أنواع رئيسية من المواقع الاجتماعية هي عليا، ووسطى، ودنيا، فالأفراد الذين يشغلون مواقع عليا يحصلون على مكافآت اجتماعية كثيرة بسبب تماثلهم مع قيم وأهداف جماعتهم، أما الافراد الذين يشغلون مواقع وسطى، فتكون آراؤهم واحكامهم مختلفه عن شاغلي العليا والدنيا، وهذا يعني أنهم لايتمتعون بموقع اجتماعي حيوي ونشط وفعال داخل جماعتهم، لذا وجدهم هومانز ميالين على المحافظة على مواقعهم، أما إذا اتفق أصحاب المواقع الوسطى والدنيا في آرائهم وأحكامهم، فإن ذلك لا يشير إلا إلى تماثلهم لأهداف الجماعة لا غير، لكن عندما يكون أصحاب المواقع الدنيا على خطأ وبقية أفراد الجماعة على صواب فإنهم لا يخسرون شيئاً طالما ليس لديهم ما يفقدونه لكن يحصلون على الاحترام الشخصي من خلال احترامهم لأهداف الجماعة التي ينتمون إليها (عمر، 1997).

وتؤكد هذه النظرية على عقلانية عمليات التبادل كما أوضح كل من "هومانز" سنة (1961) وكذلك "أميرسون" سنة (1972) أو على عمليات التضامن الاجتماعي الناتج عن الأفعال الإنسانية، وهذا واضح عند العالم "بلاو" سنة (1964) و"شتراوس" سنة (1969) وغيرهم، إلا أن "هومانز" يعترف بالجميل فقط لعلم النفس السلوكي والاقتصاد التقليدي. ويلخص الوريكات نظرية "هومانز" فيما يأتي:

1. إذا ما تم مكافأة سلوك معين في الماضي، فعلى الأغلب أن يتكرر مثل هـذا السلوك. وهنا تبدو صياغة "هومانز" تشمل علـم الـنفس الـسلوكي (مثيـر واستجابة والاقتصاد أي الثواب أو الجائزة).
2. خلال فترة ما، إذا ما تم مكافأة سلوك شخص ما، سوف نجد آخر يقلده.
3. كلما زادت قيمة النشاط الصادر عن شخص ما، كلما زاد تقليـده مـن قبـل الآخرين طمعا في الثواب.
4. مهما كانت قيمة الجائزة في الماضي القريب لسلوك معين، فإن قيمـة هـذه الجائزة سوف تقل عند هذا الشخص في المستقبل.
5. كلما كان توزيع العدالة على غير صالح الأفراد أو ليس من صالحهم كانـت ردود الأفعال العاطفية غاضبة.

وبناءً على هذه المقدمات السابقة استطاع "هومانز" تفسير الكثير مـن عمليـات التفاعل والتبادل الاجتماعي خاصة داخل الجماعات الـصغيرة وكـذلك المكانـات الاجتماعية والالتزام بالمعايير وعلاقات القوة (الوريكات، 2004).

علاقة النظرية بالفساد:

1 في حالة توقع الفائدة من الانتهاك، ومن ثم يحدث التوقع عن طريق الفساد كمكافأة، فإن ذلك يسهل تكرار هذه الممارسة طلباً للمنفعة.

2 ما يفسر تعدد حالات الفساد هو التقليد، حيث أن حصول شـخص علـى فائدة أو مكافئة مماثلة عن نفس الممارسة.

3 وهذا يعني أن حجم الفائدة المتحصل عليها من فساد سابق لا تماثل الفائدة التي تحققها في الوقت الحاضر، وهذا يعني ضمناً العمل على اتساع دائرة الفساد بانتهاك أكبر بحثاً عن توازن الفائدة وتحقيقها لاشباعات معينة لدى مرتكب الفساد.

ثانياً: نظرية دور كايم:

ظهر مصطلح الأنومي لأول مرة في القرن السادس عشر، على أن اسـتخدامه بصورة واضحة المعالم في علم الاجتماع كان على يد عـالم الاجتمـاع الفرنـسي دوركايم، فلقد استخدم دور كايم هذا المصطلح للإشارة على حالة من الصراع بـين

الرغبة في إشباع الاحتياجات الأساسية للفرد وبين الوسائل المتاحة لإشباع تلك الاحتياجات.

والترجمة الحرفية لمصطلح الأنومي هي اللامعيارية، وتتمثل في ثلاث صور أساسية هي:

أ. موقف اجتماعي يفتقر إلى الأعراف الاجتماعية الملائمة.
ب. غموض الاعراف الاجتماعية الخاصة بالمواقف الاجتماعية وإبهامها .
ج. عدم وجود اتفاق عام على الاعراف الاجتماعية الملائمة للمواقف الاجتماعية، أو عدم وجود تفسير عام لهذه القواعد (السمري، 2009).

وهي تعتمد على فهم العلاقة بين الفرد والمجتمع، وما ينتج عن هذه العلاقة من إخلال بالمعايير والقواعد الاجتماعية وهذا الإخلال هو المقصود باللامعيارية أو الاغتراب، واستعمل "دور كايم" مفهوم الأنومية أو اللامعيارية واعتبرها سبباً للإنحراف الاجتماعي وتعني حالة الانومية، اللاقانون أو اللانظام الذي يجد الفرد نفسه فيها مع افتقار إلى قاعدة أو معيار لسلوكه السوي مع مقارنة مع السلوك غير السوي، وفي هذه الحالة غالباً ما ينتج عن الفراغ أو التناقض الذي يعيشه الفرد في علاقته الاجتماعية، وخاصة الواجبات والمتطلبات اليومية للحياة، بحيث تكون هذه الحالة تعبيراً عن أزمة وحاجة العلاقات الإجتماعية للقيم التي تحفظ لها تناسقها ووظيفتها مما ينعكس على الفرد ويدفعه إلى العزلة ومعاداة مجتمعه أمام غياب معايير وقواعد تقوم بدور الضبط الاجتماعي، ويؤكد "دور كايم" أن ضعف المجتمع وتهاونه في إحتضان الفرد إليه بحيث أن هذا الأخير يصبح في حل من كل قيد إجتماعي أو خضوع أو إحترام لطقوسه ويعتقد أنه أصبح جزءاً فوق العادة ولا شيء يلزمه نحو مجتمعه، فيستبيح في ارتكابه الجرائم التي تصبح في نظره وسائل مشروعة لتحقيق ما عجز المجتمع عن توفيره له، وهي الحاجات الطبيعية التي بدونها لا يمكن للحياة أن تستقيم (التميمي، 2004).

وهذه الحالة النفسية تصيب الفرد عندما يفشل في إقامة علاقة سوية مع المجتمع الذي يعيش فيه، وبالتالي يضطر إلى ارتكاب سلوكيات منحرفة للتغلب على تلك الحالة النفسية، ومن أمثلة الجرائم التي تقع نتيجة لذلك الاغتراب وقد يصل الأمر

إلى الانتحار، وبذلك فإن نوع العلاقة بين الفرد والواقع الاجتماعي هي التي تحـدد مدى إمكانية انحراف الفرد، وذلك لتحقيق المطالب الأساسية، والتنشئة الاجتماعيـة السليمة، ولتحديد الطرق التي تضمن له تحقيق أهدافه ومطالبه، وبالتالي لا يـضطر الفرد إلى سلوك الطريق المنحرف لتحقيق المطالب والأهداف، وأن تجاوز الأفـراد لحدود متطلباتهم هو الذي يعرض المجتمع إلى حالة اللامعيارية حيث تفتقد المعايير والقيم الاجتماعية دورها في التنظيم الاجتماعي ويصبح اهتمام الأفراد منصباً علـى تحقيق مطالبهم الشخصية دون اعتبار لتأثير ذلك على التنظيم الاجتماعي.

وهناك خمسة أسباب تؤدي إلى اللامعيارية:

1. فقدان السيطرة نتيجة لغياب الإرادة القـادرة علـى التـأثير فـي المحـيط الاجتماعي.
2. فقدان المعنى وغياب الهدف الموجه للحياة فتصبح بلا معنى.
3. فقدان المعايير الواضحة التي توجه سلوك الأفراد.
4. الاغتراب الجماعي ويعني الانفصال عن الأهداف المحددة ثقافياً.
5. الاغتراب النفسي، ويتمثل في انفصال الشخص عن ذاته الحقيقية مما يـؤدي إلى الانسحاب والعصيان (الحديثي، 1996).

ثم عاد دور كايم واستخدم مصطلح الانومي في كتابه الانتحار (1897) ليـشير الى حالة من اللامعيارية الاخلاقية عندما يفتقد المجتمـع الـى مجموعـة القواعـد والمعايير التي توضح للناس كيف يتصرفون تجاه بعضهم الـبعض، وهكـذا فـإن المجتمع يصبح أنومياً اذا لم يعرف الافراد متى يتخلون عن الصراع من أجل تحقيق النجاح أو كيف يتعاملون مع الآخرين، وأياً كان نمط الأنومي المستخدم وهو الانهيار سواء في قواعد المجتمع أم المعايير الاخلاقية، فإنه من الواضح أن دور كايم كـان يتحدث عن انهيار الظروف المجتمعية المعيارية (OIsen, 1969).

ويمكن تطبيق نظرية الأنومي (اللامعيارية) في العلاقة بين التحضر والإنحراف حيث أن المهاجرين من الريف إلى المدينة غالباً ما يكونوا من ذوي التعليم المنخفض والمهن الدنيا مما يؤدي إلى عدم حصولهم على مهن تؤمن لهم حياة أمنه وتمكـنهم من إشباع حاجاتهم وتحقيق أهدافهم الاجتماعية والشخصية، ونظراً لإرتفـاع كلفـة

الحياة في المدينة وزيادة معدلات البطالة فإن هؤلاء الأفراد لا يـستطيعون تحقيـق الأهداف المقبولة إجتماعياً (العمل والكسب المشروع) لطرق مقبولة إجتماعياً بفعـل إنخفاض التعليم والتدريب ونوعية المهن وتؤدي إلى عدم قدرة الأفراد على تحيـق أهدافهم الاجتماعية مما يجعلهم يخبرون حالة الأنومي والإنخراط فـي الإنحـراف وخاصة السرقة لتحقيق أهدافهم الاجتماعية التي أهمها تحسين الوضع المادي لهـم (البداينة؛ والساكت، 2010).

ومما سبق يتضح بالرغم من قدم أفكار "دور كايم" إلا أنها ما زالت تأخذ مكانتها في المجتمع الحديث، فالظروف القاسية وضغط المجتمـع وغلـق فـرص الحيـاة المعاشية أمام بعض فئات أو أفراد المجتمع لا بد من أن تكون عوامل مساعدة فـي خلق الجريمة، لكن الطبيعة البشرية لا يمكن أن تستكين لظلـم وظيفتهـا الايجابيـة بالرغم مما تحدثه من سلبيات للمجتمع.

إلا أنه يلاحظ مغالاته في مسألة الخصوصية التي جعلته يراها متباينة متغـايرة بين مجتمع وآخر وبين جماعة وأخرى، مما يقف عقبة أمام إمكان القيام بتعميمـات علمية، أو صياغة قوانين حركة التطور الاجتماعي، كما أنه أنكر أهميـة الجوانـب المادية الاقتصادية فيها، وفي الوقت الذي طالب بإبعاد التفسيرات البيولوجية والنفسية عن الحقل السوسيولوجي نجده كثيراً ما كان يعقد مماثلات بيولوجية بين الظـاهرة المجتمعية والظاهرة الحيوية، كما تخلى عن الدراسة البنائية الشاملة، ورحب بأهمية تخصص فروع علم الاجتماع (عمران، 2004).

علاقة النظرية بسياق الدراسة، يشكل التناقض والقصور في آلية تحقيق الأهداف سبباً مباشراً للتفكير في تجاوز الحدود النظامية الضابطة، وذلـك مـن منطلـق أن المجتمع يسبب فشلاً في احتوائه لأفراده طبق المنظومة الاجتماعية، إما بعدم تناسب الوسائل المحققة للأهداف مع نوعية الاهداف نفسها، أو اتساع الفجوة في أثر عملية التحول المجتمعي من التضامني إلى العضوي (التعاقدي) وتقسيم العمل، ومحاولـة التكيف السريع مع الوضع يؤدي إلى التفكير في حلول وقتيه سريعة لاشباع حاجات آنية، قد لا تتوفر إلا بطرق انتهاك القوانين وتحييد القيم والأعراف كوسيلة للوصول إلى الأهداف بشكل عام.

ثالثاً: نظرية ميرتون (الضغوط):

وضع عالم الاجتماع الأمريكي "روبرت ميرتون" أساس نظرية الضغط الاجتماعي على نظرية العالم "اميل دور كايم" في الأنومي، وقد أكد ميرتون في نظريته هذه التركيب الاجتماعي والدور والمكانة ونوعية الأهداف والوسائل المستخدمة في الحصول على الأهداف التي يرسمها المجتمع فقد افترض أن المجتمع يضم تركيبتين اجتماعيتين الأولى: التركيب الحضاري أو الثقافي وهي التي تضم القيم الاجتماعية والأهداف والغايات بصورة عامة، أي ما يقيمه أفراد المجتمع ويسعون على تحقيقه، أما التركيب الثاني: فهو التركيب الاجتماعي الذي هو عبارة عن الوسائل التي بواسطتها تتحقق الأهداف والغايات، ففي المجتمعات المستقرة والمنظمة يتوازن هذين التركيبين ولكن من الصعوبة بمكان أن يحصل مثل هذا التوازن فيحدث الخلل وتدخل فيه بعض المشاكل كالجريمة وبعض الظواهر الانحرافية (الجميلي، 2002).

ويرى "ميرتون" أن المجتمع إذا كان متكامل التنظيم والنظام الاجتماعي السليم سوف يحدث تناغماً وانسجاماً بين الأهداف الاجتماعية المحددة للفرد والوسائل والأساليب المسموح بها لتحقيق تلك الأهداف، ويحدث الانحراف في المجتمع عندما ينشأ نوع من الانفصام بين المعايير (الأساليب) والأهداف التي تحققها الثقافة السائدة في المجتمع، مما يؤدي بالفرد إلى الإحساس بالتوتر والقلق داخل المجتمع لعدم قدرته على الانسجام مع الوسائل المشروعة لتحقيق الأهداف التي يصبو إليها ويلجأ إلى الانحراف. فالجريمة تحدث بالمجتمع لعدم قدرة الفرد على التكيف مع الحياة الاجتماعية السائدة لعدم قدرته على تحقيق أهدافه فيصبح في حالة صراع بين قيم المجتمع وسلوكياته الخاصة (الحديثي، 1996).

ويهتم ميرتون بصفة أساسية بدراسة الاستجابة المنحرفة من خلال العلاقة بين الأهداف الثقافية والوسائل الاجتماعية باعتبارها جزائين منفصلين، فكلما تزايدت الهوة اتساعاً بين الأهداف وبين الوسائل، كلما أدى ذلك إلى ظهور الاستجابات الجانحة بصورة كبيرة، وبذلك يحدد ميرتون بناءين متمزين هما:

1. البناء الثقافي: ويحوي مجموعة الأهداف التي وضعها المجتمع ويحث أفراده على تحقيقها.
2. البناء الأجتماعي: يتضمن مجموعة المعايير والوسائل المـشروعة لتحقيـق الأهداف (السمري، 2009).

وطبقاً لما سبق فإن مفهوم الأنومي -في رأي ميرتون- يشير إلى إن الإنهيـار في البناء الثقافي يحدث -بصفة خاصة- عندما يوجد انفصال بين القـيم والمعـايير وبين قدرة الأفراد على التوافق معها. وقد قدم "ميرتون" تصنيفاً لأنماط الاسـتجابة للأفراد وتكيفهم مع الانفصام بين الأهداف المرغوبة والوسائل المتاحة، وحدد مرتون أنماط التكيف كما في الجدول رقم (6).

جدول (6)

أنماط التكيف عند ميرتون

أنماط التكيف	الأهداف الثقافية	الوسائل المشروعة
الملتزمون	+	+
المخترعون	+	-
الطقوسيون	-	+
الإنسحابيون	-	-
الثائرون	±	±

وتعني إشارة (+) الموافقة، وإشارة (-) عدم الموافقة، وتعني إشارة (±) الرفض والإحلال.

المصدر: البداينة، والساكت، 2010م.

1. **الملتزمون**: هنا يقبل الفرد الوسائل الموجودة بـالمجتمع لتحقيـق أهدافـه، وأصحاب هذا النمط هم الأسوياء والمستقيمون في المجتمع.
2. **المخترعون**: يتقبل الفرد الأهداف ولكن يرفض الوسائل ويحاول أن يبتـدع وسائل من عنده لتحقيق أهدافه الاجتماعية، وهنا يبدأ الانحـراف، وتنـدرج تحت هذا النمط معظم الانحرافات السلوكية.
3. **الطقوسيون**: وهنا يركز الفرد على الوسائل فقـط دون الاهتمـام بتحقيـق الأهداف المعينة وإنما تصبح الوسائل هي أهداف بحد ذاتها.
4. **الانسحابيون**: عندما يعجز الفرد عن تحقيق أهدافه بالوسائل المباحة فإنه يلجأ للهروب من الحياة الاجتماعية إما عن طريق الإدمان أو الانتحار وهو بـذلك يتخلى عن الأهداف والوسائل معاً.
5. **الثائرون**: وهو أخطر الأنماط على الإطلاق، حيث يرفض الفـرد الوسـائل والأهداف ويحاول استبدالها بوسائل وأهداف لا يقبلها المجتمع لتحقيق رغبات تكون في الغالب إنحرافية ويندرج تحت هذه الفئة عتاة المجـرمين (البداينـة والساكت، 2010).

علاقة النظرية بسياق الدراسة: أن الضغوط عاملاً مؤثراً لإحداث الفساد، حيث تتقاطع الوسائل مع الأهداف، فتنعدم الوسائل السليمة للتحقيق إشباع الحاجات، وذلك

لخال في بيئة البناء الاجتماعي الذي يحدد النجاح وفق الدور وأحياناً المكان، وبذلك يصبح تحقيق الأهداف لبعض فئات المجتمع غير ممكنه، فيتم اللجوء إلى عمليـات التكيف المشار إليها آنفاً.

5.2 الدراسات السابقة ذات الصلة:

إن أغلب دراسات الفساد انطلقت من مناهج إدارية أو في حقل الإدارة، ويمكـن تقسيم الدراسات السابقة إلى الآتي:

أولاً: الدراسات العربية:

دراسة (الشهابي وداغر، 2000م) "العوامل المؤثرة في الفساد الإداري" والتـي حاولت التعرف على الخصائص الفردية والتنظيميـة لمرتكبـي الفـساد الإداري، ومعرفة علاقة المتغيرات المكونة للعوامل الفردية والتنظيمية والبيئية بارتكاب جرائم الفساد الإداري، ومدى تأثير هذه المتغيرات فـي الفـساد الإداري، وقـد توصـلت الدراسة إلى عدد من النتائج وهي: مرتكبو جرائم الفساد غالبيتهم مـن المتـزوجين وهذا يعود إلى الأعباء المالية الملقاة على المتزوجين مقارنـة بغيـر المتـزوجين، والتعليم يسهم في تحسين المنظومة القيمية للأفراد تجاه الفـساد، وزيـادة ممارسـة الفساد الإداري في المنظمة الخدمية عنها في المنظمة الإنتاجية، والثقافة التنظيميـة أكثر العوامل أهمية في التأثير في السلوك الإداري، وعدم كفاية الرقابـة والقـوانين للحد من الفساد، وأهمية القيم المجتمعية في تعميق رفض الفساد ومكافحته.

حاولت دراسة (الكبيسي، 2000م) "الفساد الإداري رؤية منهجيـة للتـشخيص والتحليل والمعالجة"، فقد هدفت إلى إيضاح مضمون الفساد الإداري وماهيته ومنافذ الفساد الإداري، كذلك هدفت الدراسة إلى إيضاح خصائص الفساد الإداري وأنماطه وأدواته وأغراضه، حيث حاولت الدراسة وضع إستراتيجية وقائية لمكافحة الفـساد تبدأ بالنفس وممارسة المحاسبة الذاتية والنقد الذاتي للممارسات والتصرفات المعتـاد عليها، ومن ثم توعية الأبناء وأفراد الأسرة وغـرس القـيم الروحيـة والفـضائل الأخلاقية وحب الخير فيهم، وقيام المؤسسات الأمنية والقضائية بالقصاص العادل في ظل تشريعات مراعية للظروف المحيطة لدوافع المفسدين ولحجم الأضرار المترتبة

على جرائمهم، وعدم التساهل في محاسبة المفسدين الذين تثبت إدانتهم، إضافة إلى التأكيد على أن الفساد الإداري لا يمكن أن يكون مدخلاً للتنمية أو طريقاً مشروعاً لتحقيق الأهداف الفردية والجماعية.

أما دراسة (الأصفر، 1422هـ) "الضوابط الأخلاقية والفساد الإداري في المؤسسات العامة" والتي هدفت إلى أن الأسباب التي يأتي على ذكرها الباحثون بين آنٍ وآخر ليست إلا مظاهر مرافقة للمشكلة الأساسية وليست عوامل مؤدية لها، وأظهرت نتائج الدراسة أن مظاهر الفساد الإداري في المؤسسات العامة نتيجة انحلال التنظيم الاجتماعي وضعف القيم الأخلاقية والحضارية التي تنظم علاقات الأفراد مع بعضهم، حيث أصبحت تنتشر بقوة قيم المصالح الفردية ومصالح الجماعات الضيقة، ومن خلالها يأخذ الناس بالنظر إلى القيم الثقافية والأخلاقية والحضارية، حيث توصف بالتخلف والتراجع في ضوء تلبيتها للحاجات الفردية وتحقيقها للمصالح الخاصة، وأن مظاهر الفساد لا تعود إلى الاعتبارات الإدارية أو الاقتصادية أو الاجتماعية إنما تعود هذه جميعاً إلى انحلال التنظيم الاجتماعي الذي أصبح أقرب إلى اللاتعلم منه إلى التنظيم.

وجاءت دراسة (اليوسف، 2002م) بعنوان "الفساد الإداري والمالي: الأسباب، والنتائج، وطرق العلاج"، والتي هدفت إلى معرفة أسباب الفساد الإداري وتحليل الآثار الاقتصادية للفساد الإداري والمالي، وأخيراً يطرح بعض وسائل علاجه وقد أوضحت نتائج الدراسة إلي أن من أسباب الفساد الإداري وجود سببين رئيسيين هما: الرغبة في الحصول على منافع غير مشروعة، والتهرب من الكلفة الواجبة لتحقيق مكاسب مادية ومعنوية للكثير من الأفراد والمؤسسات، وذلك نتيجة انخفاض الأجور وعدم كفايتها لتوفير الحاجات الأساسية والرغبة في الكسب السريع من غير بذل جهد وضعف القيم الأخلاقية والحس الوطني، وغياب الرقابة وانخفاض المحاسبة الفاعلة كما أوصت الدراسة على أنه من الواجب تحجيم الفساد في الدول النامية ومنها دول مجلس التعاون الخليجي، ومن ثم فإن ذلك يتطلب تقليل الاحتكار للسلع والخدمات في القطاعين العام والخاص وتوضيح حدود الصلاحيات وزيادة درجة المسائلة، وغرس القيم التي تردع الفرد عن إساءة استغلاله لمسئوليته ولتحقيق

ذلك لابد من تبني السياسات التالية: توفير البيئة الوقائية، تطوير البيئة المؤسسية، غرس القيم والأخلاق الإسلامية.

أظهرت دراسة (عارف، 2005م) بعنوان: "رصد اتجاهات موظفي الإدارة العليا في أجهزة الإدارة العامة السورية إزاء بعض أشكال الفساد وممارساته"، وتوصلت الدراسة إلى نتائج هي: إن اتجاهات موظفي الإدارة العليا تجاه بعض أشكال الفساد ضبابية يعتريها التشويش وعدم الاستقرار وغير واضحة، وترتبط اتجاهات موظفي الإدارة العليا تجاه بعض أشكال الفساد بالنظر إليه فقط من زاوية عدم الإضرار بالمال العام دون النظر إلى الإضرار بمصالح الآخرين كما تتعلق اتجاهات الإدارة العليا نحو أشكال الفساد بالنظرة القانونية التشريعية، بصرف النظر عن التأثير السلوكي وردود الأفعال تجاهها و تتحدد اتجاهات الإدارة العليا إزاء ممارسة الفساد بالمعايير المحاسبية التنظيمية وليس بالمعايير الأخلاقية السلوكية.

أما دراسة (آل الشيخ، 2007) والتي تناولت "الفساد الإداري أنماطه وأسبابه وسبل مكافحته"، وهدفت الدراسة إلى معرفة أسباب وأنماط الفساد وسبل مكافحته والمعوقات التي تواجه جهود مكافحة الفساد الإداري في المملكة العربية السعودية، فقد توصلت إلى أن أكثر أنماط الفساد الإداري شيوعاً من وجهة نظر المعنيين بالمكافحة هي: تسهيل عمليات الأموال، والمخالفات البريدية والتواطئ مع أصحاب الجرائم والمتهمين، بإفشاء المعلومات السرية لجهات منافسة، وأن العوامل الاقتصادية هي أكثر العوامل المسببة للفساد الإداري، يليها الاجتماعية والإدارية، والسياسية، والتنظيمية على التوالي، وأكثر الأسباب التي تؤدي إلى الفساد عدم تطبيق نظام المساءلة بشكل دقيق على جميع أجهزة الدولة، وضعف الوازع الديني، والقصور الإعلامي، وضعف أجهزة الرقابة الداخلية.

دراسة (عبداللطيف، 2008م) بعنوان: "أثر الأخلاقيات الوظيفية في تقليل فرص الفساد الإداري في الوظائف الحكومية"، وقد توصلت الدراسة إلى أن أسباب ظاهرة الفساد الإداري تتمثل في ضعف الرقابة والمتابعة وعدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، وعدم وضوح الواجبات والمسؤوليات للموظف الحكومي، وانخفاض الأجور والمرتبات التي يحصل عليها الموظف وعدم كفايتها لتلبية وإشباع

حاجته وسد متطلبات عائلته، وارتفاع الأسعار والخدمات التي يحتاجها الموظف وذلك نتيجة لظهور السوق السوداء واختفاء السلع في قنوات التوزيع الرسمية، وضعف تطبيق القوانين والأنظمة والقرارات وسوء تنظيم سلوك العاملين في المنظمات.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

تعد الدراسات الأولية في مجال الفساد في حقل العلوم السياسية في السبعينات وبداية الثمانينات. أظهرت دراسات و(Leff, 1964) و(Lui, 1995) و(Huntington, 1968).

أظهرت أن قليل من الفساد لا يأس به خاصة في بيئة بيروقراطية وروتينية. أما في منتصف الثمانينات، فقد أظهرت الدراسات أن للفساد جوانب سلبية على الاقتصاد والنمو الاقتصادي والاستثمار. ففي عام 1994 منذ أعلن البنك الدولي أن "ضبط الفساد" يعطي أولوية عليا في أجندة الدول المانحة. كما بينت دراسة كوكس وجود علاقة سلبية بين التجارة، والاستثمار الأجنبي والمساعدات المالية والفساد (Cox, 2002).

النظرة الإيجابية للفساد:

أظهرت دراسات هاننجتون ودراسة ليف (Leff, 1964) و(Huntington, 1968) أن الفساد ربما يزيد النمو الاقتصادي، وذلك بتجنب الإجراءات البيروقراطية والمعوقات، ومن خلال الرشوة يتم انجاز المعاملات بسرعة، وأن النظام المبني على الرشوة سيؤدي إلى عمليات فاعلة في توزيع العقود الحكومية، وأن غالبية المؤسسات ستجنب دفع رشاوي عالية القيمة، وأن المرتشي من معظمي الحكومة سيعمل أكثر كلما تمت رشوته. ولقد وجد باريتو (Barreto, 2001) علاقة ايجابية من الفساد ونصيب الفرد من الدخل القومي (GDP per capta).

النظرية السلبية للفساد:

لقد وجد مايردل (Myrdal, 1968) أن كبار المسؤولين ربما يؤخرون العمل الإداري بدلاً من تسريعه بسب الفساد، وذلك لجذب المزيد من الرشاوي. ويرى شليفر (Shleifer, & Vishny, 1993) أن الفساد رشوة الإنفاق الحكومي ويفسد

الحكومة، وربما تنفق أقل على التعليم، حيث من المتوقع أن لا تحصل على رشاوي في هذا القطاع.

كما قاس دبكون، ولافاونتين، وبتـرز (Depken, LaFountain & Butters 2006) أكثر الفساد العام على مصداقية الحكومـة وقـدرتها علـى دفـع ديونهـا الخارجية، ووجدوا أن الفساد يؤدي إلى خفض المصداقية . كمـا وجـد المرابعـي (Al-Marhabi, 2000) أن الدول الفاسدة تخبر معدلات تضخم عالية.

كبح الفساد (Carbing corruption)

يرى بيسلي، وماكلارين (Besley & McLaren, 1993) أن أفضل طريقـة لمكافحة الفساد من خلال الرواتب الفاعلة (Efficiency Wages) وبناء على ذلـك فإن هناك سببان، لماذا تؤدي الرواتب العالية إلى تحـسن فـي الأداء فـي جمـع الضرائب، أولاً لأن الحوافز لجامعي الـضرائب (Tax Inspector) تجنـب أخـذ الرشوة، وثانياً فإن نوعية الوظيفة (الأمانة) تحصن الموظف ضـد الرشـوة. إلا أن هذه الإستراتيجية ربما لا تكون فعالة طوال الوقت، وفي جميع الـدوائر الحكوميـة ذات العلاقة (Weiss, 1980).

ويرى هاذر وشاه (Huther & Shah, 2000) أن أي برنـامج نـاجح، ضـد الفساد يجب أن يأخذ بالحسبان الفشل الحكومي، وخفض فرص التربح وزيادة فرص العقوبات، وأن يوجه إلى نوعية الحكومية في البلد. أما أسباب الفساد فيرى تـانزي (Tanzi, 1998) أنها تقع في:

1. العوامل المساهمة مباشرة في الفساد، من مثل التشريعات والسلطات والضرائب وقرارات الإنفاق.
2. الأسباب غير المباشرة للفساد، مثل نوعية البيروقراطية، ومستوى المعيشة في القطاع الحكومي، وشفافية القوانين والعمليات وضبط المؤسسات.

الفساد والتنمية:

يرى تانزي (Tanzi, 1998) وليدبيك (Lindbeck, 1998) أن الأجور المدفوعة للعاملين في الحكومة أهم عامل في تحديد درجة الفساد، وهناك شكوك بأن الرواتب العالية تحول دون الفساد، وربما الأجور العالية تقود إلى طلب رشاوي

عالية. ويرى تريزمان (Treisman, 2000) أن الدول الغنية أقل فساداً من الدول الفقيرة، وأن (50-70%) من التباين في مؤشرات الفساد قد فسر بمستويات الدخل/نصيب الفرد، وأن الانفتاح للتجارة الأجنبية يقلل مستويات الفساد.

ويرى مايردال، وهننجتون (Huntington, 1968; Myrdal, 1968) أن التغيرات في مستوى النمو الاقتصادي والاجتماعي يؤدي إلى توليد حوافز وفرص في الفساد. وقد وجد فسمان وجاتي، أن الفساد أقل في البلدان الصغيرة الحجم (Fisman & Roberta, 2000).

وقد أظهرت دراسة (البدائية، 2010) وجود علاقة سلبية بين الفساد والتنمية البشرية في الوطن العربي (0.703-) ومع السلام (0.8-) وعلاقة ايجابية مع الأردن (0.38+).

وكما يرى فريل(Freille 2005) وجود علاقة بين حرية الإعلام والفساد.

أظهرت دراسة شو (Shaw, 2005) أن النساء في أوكرانيا ينزعن إلى الرشوة لدخول المعاهد التعليمية، وترشي في الامتحانات، وبشكل عام فإن النساء أقل استخدام للرشوة من الرجال.

وأظهرت دراسة كابلكوفا وهانوسك (Cabelkova & Hanaisek, 2004) أن الرشوة في مجال الأعمال شائعة لأنه يستفاد من الفساد. أما المؤسسات السياسية فقد لوحظ أن ظهور الفساد قليل في الحكومات الديمقراطية والتي فيها برلمان وإعلام حر، والمشفرة سياسياً (Lederman, 2005).

وترى سيرا (Serra, 2006) أن هناك خمسة عوامل تؤثر في الفساد وهي:

1. النمو الاقتصادي (الدول الغنية أقل فساد من الدول الفقيرة).
2. عدم الاستقرار السياسي.
3. الديمقراطية المستقرة (ضبط الفساد).
4. الإرث الاستعماري (الدول المستعمرة أكثر فساداً) .
5. الدين (البروستانت) أقل فساداً.

أظهرت دراسة جلال البهناساوي (El–Bahnasawi, 2008) أن حكم القانون قد أثر كثيراً في الفساد، أي أن وجود جهاز تنفيذ قانوني بنوعية عالية يرتبط مع

انخفاض الفساد، وأن الدول الغنية أقل فساداً من الدول الفقيرة، وزيادة عدد المقاعد في البرلمان للنساء ارتبطت مع مستوى منخفض من الفساد.

أظهرت دراسة جونستون (Johnston, 2001) أن الدراسة الكاملة لمضامين الفساد، تتطلب دراسة السياق الذي يوجد فيها النظام، ووجود فئات آنية بين الصفوة، وأعراف القرابة وعلاقتها بالقانون وبالاستعباد.

وقد هدفت دراسة بوترز، لوفونتين ودبكن (Butters, Lafountaine & Depkin, 2000) إلى قياس "تأثير الفساد العام على موثوقية وإدارة وقدرة الدولة على سداد ديونها"، وأوضحت نتائج الدراسة أن الفساد العام يقلل من الموثوقية التي تقاس بمعدل الائتمان القطري، وتشير تقديراتهم إلى أن زيادة بمعدل انحراف معياري واحد في الفساد تسبب انحدار الائتمان القطري بحدود الضعف تقريباً. وعلاوة على ذلك فإن انخفاضاً بمقدار انحراف معياري واحد في الفساد يمكن أن يوفر على الدولة ما بين "10100" دولار سنوياً لكل مليون دولار من الدين.

حاولت دراسه ولسون ودامانيا (Wilson & Dammania, 2005) التعرف على "العلاقة بين الفساد والمنافسة السياسية والسياسات البيئية والإفرازات البيئية"، وقام الباحثان بتحليل العلاقة بين المنافسة السياسية والإفرازات السياسية إلى جانب تحديد الجوانب الإيجابية والسلبية للتنافس السياسي، ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها أن التنافس السياسي قد يؤدي إلى تحقيق تحسين في الأداء السياسي، إلا أن التنافس لا يمكن أن يقضي علي عملية الفساد في كافة المستويات الحكومية، وإذا كان التنافس السياسي من شأنه أن يقلل من الفساد، إلا أنه كلما زاد التنافس السياسي زاد الفساد الوضيع وذلك عندما تكون مستويات الأحكام متدنية والمؤسسات القضائية ضعيفة، والسبب في ذلك أن ما يتحقق من مكاسب نتيجة تجنب تطبيق سياسات رادعة تعد كبيرة، وفرص إصدار أحكام رادعة لمثل هذا النوع من الفساد (الثانوي) تعد ضئيلة، كما أن الفساد الكبير قد لا يتأثر عندما يكون التنافس السياسي على أعلى المستويات، ويعود السبب في ذلك إلى أن صانعي السياسات مستعدون للمتاجرة بالمصالح الاجتماعية ورفاهية المواطنين من خلال التلاعب في السياسات شريطة الحصول على مكافآت مجزية ومن النتائج المهمة كذلك لهذه الدراسة أن الاهتمام

بدراسة ومعرفة آثار الفساد على الاقتصاد أكثر فائدة من الاهتمام بدراسة ومعرفة مستويات ودرجات الفساد.

كما هدفت دراسة فريل وآخرون (Freille, et. Al., 2005) "معرفة العلاقة بين الحرية الكلية للصحافة وبين الفساد من خلال تنفيذ تحليل زمني لمدة عشر سنوات"، حيث أشارت نتائجهم إلى دعم النظرة النظرية بأن القيود على حرية الصحافة تؤدي إلى مستويات أعلى من الفساد.

ويرى شاو (Shaw, 2005) بأن النساء في أوكرانيا لديهن ميل أقوى نحو الرشوة لدخول المؤسسات التعليمية وحضور الامتحانات أكثر من الرجال، وهذا يتناقض مع الدراسات السابقة التي رأت بأن النساء أقل فساداً من الرجال. وقد جمع الباحث البيانات من بين (1588) طالباً في المؤسسات التعليمية في أوكرانيا، حيث وجد بأن الطلبة الذين يعمل آباؤهم في الزراعة أكثر ميلاً لدفع الرشوة عند الامتحانات مقارنة بالطلبة الذين يعمل آباؤهم في القطاع الخاص، كما أوضح هاننسيك وكابوليكوفا (Cabelkova, Hanansek,) أن رجال الأعمال لديهم ميل نحو دفع الرشوة في أوكرانيا بسبب حصولهم على فائدة (مزايا) من هذا الفساد.

واستخدم ليدرمان وآخرون (Lederman, et. Al., 2005) شريحة قطاعين زمنية للتأكد على دور المؤسسات السياسية في تحديد سيادة الفساد، ويرى بأن الديمقراطيات والنظم البرلمانية والاستقرار السياسي وحرية الصحافة ترتبط كلها بمعدلات أقل من الفساد، وعلاوة على ذلك وجد الباحث بأن النتائج المشتركة في الأدبيات التجريبية السابقة والمتعلقة بالانفتاح والتقاليد القانونية تم أخذها بعين الاعتبار.

وقد اختبر سينيور (Senior, 2006) فـي دراسته 14 متغيراً مستقلاً ذات أهمية إحصائية كأسباب محتملة للفساد، وقد أثبتت الدراسة أن المزيد من الأسواق غير الرسمية تؤدي إلى المزيد من الفساد، والقليل من الاحترام لحقوق الملكية يزيد الفساد، والمزيد من التعليمات تزيد من إمكانية حصول الفساد، وانخفاض سقف حرية الصحافة يسبب مزيداً من الفساد، وانخفاض مستوى الأمانة يؤدى إلى زيادة الفساد، ووجد الباحث كذلك بأن التدخل الكثيف للدولة يؤدي إلى تخفيف الفساد.

كما أوضحت دراسة ليسون وسوبل(Lesson & Sobel , 2007) أن الجغرافيا قد تلعب دوراً هاماً في تحديد الفساد في أمريكا، حيث أن الولايات التي تعاني من كوارث طبيعية قاسية ومتكررة تجتذب كميات أكبر من الإغاثة من قبل إدارة الطوارئ الفدرالية والتي تؤدي إلى زيادة الفساد العام.

وأجرى مكهجي(Makhjee Subhana, 2004) دراسة لتحلل ثلاثة أسئلة تطرح أسباب نتائج التباين في مستويات الفساد في دول العالم. وهذه الأسئلة هي:

لماذا تكون مستويات الفساد في الدول ذات الحكم المركزي أعلى؟

لماذا يزيد الفساد البيروقراطي (الإداري) في المدى القصير عند تنفيذ الإجراءات الخاصة بمكافحة الفساد؟

لماذا تراجع الفساد في بعض الدول النامية ولم يتراجع في الدول النامية الأخرى؟

الفرضيات القابلة للاختبار تم اشتقاقها من نماذج رسمية تم تصميمها للإجابة على الأسئلة الثلاثة السابقة، وتم استخدام دراسات الحالات واختبارات إحصائية على مجتمعات كبيرة من أجل اختبار هذه الفرضيات.

وقد درس الفساد في ثلاث دول هي: ماليزيا وتايلاندا وإندونيسيا، وتوصل إلى أن هناك عوامل تؤثر في مستويات الفساد مثل عدد السكان والثروة الطبيعية ومستوى الفقر والتقدم التكنولوجي ومركزية أو لامركزية الإدارة وانتشار التعليم.

وفي نموذج نظري بين كل من دريهار,اكسل وثوماس Dreher, Axel, & Thomas, 2005) وجود علاقة متبادلة بين الفساد والقيود على حساب رأس المال، ويرى الباحثان بأن هذه القيود تستحث مستويات أعلى من الفساد وبالتالي فإن المزيد من الفساد يرتبط بمزيد من القيود على حساب رأس المال.

أما (Fisman &, Edward, 2006) فقد طورا تجربة طبيعية لإنشاء مقياس التفضيل المستخرج للفساد الرسمي ونبعت هذه التجربة من وجود آلاف الدبلوماسيين في مدينة نيويورك (مسئولون حكوميون من 146 دولة في العالم) في بيئة يتمتع فيها الدبلوماسيين بحصانة دبلوماسية ولا يعاقب على الوقوف الخاطئ لسيارته، ويزعم الباحثان بأن مقياسهما للفساد مرتبط مع المقياس الحالي للفساد في البلد الأم، ويرى

الباحثان بأن الأعراف الاجتماعية والثقافية المرتبطة بالفساد يتم تعزيزها بوجود الحصانة الدبلوماسية.

6.2 أسئلة الدراسة وفرضياتها:

أسئلة الدراسة:

1. ما مدركات العاملين في القطاعين العام والخاص عن الفساد الإداري من خلال مساهمة بعض العناصر الدافعة لانتشاره؟
2. ما تقييم العاملين في القطاعين العام والخاص لجهود الحكومة في المملكة العربية السعودية لمحاربة الفساد؟
3. ما مدركات العاملين في القطاع الخاص والعام لمدى انتشار الفساد في مؤسسات المجتمع؟
4. ما مدركات العاملين في القطاع الخاص والعام لانتشار مخالفات الفساد في المؤسسات الحكومية والخاصة؟
5. ما مدى ثقة العاملين في القطاع العام والخاص في مؤسسات المجتمع؟
6. ما رضا العاملين في القطاع العام والخاص عن أداء المؤسسات الحكومية في المجتمع؟
7. ما العلاقة بين كل من مقياس أسباب الفساد، وانتشار الفساد، وأشكال الفساد، وكل من الثقة في المؤسسات، والرضا عن الخدمات الحكومية، وجهود الحكومة في مكافحة الفساد؟

فرضيات الدراسة:

1- هل هنك فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لكل من القطاع (الحكومي، خاص)، والمرتبة، والنوع الاجتماعي، والحالة الاجتماعية، والمستوى التعليمي، ومكان العمل في الفساد الإداري والمختصة بمدركات العاملين في القطاعين العام والخاص بمدى مساهمة بعض العناصر في انتشار صور الفساد الإداري؟

2- هل هنك فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لكل من القطاع (الحكومي، خاص)، والمرتبة، والنوع الاجتماعي، والحالة الاجتماعية، والمستوى التعليمي، ومكان

العمل في الفساد الإداري والمختصة بمدركات العاملين في القطاعين العام والخاص لجهود الحكومة في محاربة الفساد؟

3- هل هنك فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لكل من القطاع (الحكومي، خاص)، والمرتبة، والنوع الاجتماعي، والحالة الاجتماعية، والمستوى التعليمي، ومكان العمل في الفساد الإداري والمختصة بمدى انتشار الفساد في بعض الجهات الحكومية والخاصة؟

4- هل هنك فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لكل من القطاع (الحكومي، خاص)، والمرتبة، والنوع الاجتماعي، والحالة الاجتماعية، والمستوى التعليمي، ومكان العمل في الفساد الإداري والمختصة بمدى انتشار بعض المخالفات في المؤسسات الحكومية والخاصة؟

5- هل هنك فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لكل من القطاع (الحكومي، خاص)، والمرتبة، والنوع الاجتماعي، والحالة الاجتماعية، والمستوى التعليمي، ومكان العمل في الفساد الإداري والمختصة بمدى ثقة العاملين في القطاعين العام والخاص في المؤسسات الحكومية والخاصة؟

6- هل هنك فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لكل من القطاع (الحكومي، خاص)، والمرتبة، والنوع الاجتماعي، والحالة الاجتماعية، والمستوى التعليمي، ومكان العمل في الفساد الإداري والمختصة بمدى رضا العاملين في القطاعين العام والخاص عن المؤسسات الحكومية والخاصة؟

الفصل الثالث

المنهجية والتصميم

يتناول هذا الفصل وصفاً لمجتمع الدراسة وعينتها وطريقة اختيارها، كما يهدف إلى توضيح خطوات بناء أداة الدراسة والتأكد من صدقها وثباتها، والقيام بالدراسة الميدانية، والطرق الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات واستخلاص النتائج.

1.3 **مجتمع الدراسة** وعينتها:

تم اختيار مجتمع الدراسة، من العاملين في القطاع الحكومي والقطاع الخاص من مختلف الوظائف من خلال إتباع أسلوب المسح الشامل في توزيع أداة الدراسة بعد التحقق من صدقها وثباتها على أفراد أكاديميين ورجال أعمال وإعلاميين وموظفي بنوك وطلبة. وقد بلغ إجمالي عدد مؤسسات القطاع العام والخاص التي تم توزيع الاستبيانات فيها (16) مؤسسة حكومية وخاصة وشركة وجامعة .

أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها من مجتمع الدراسة بالطريقة القصدية لتحقيق أهداف الدراسة، وبلغت عينة الدراسة الكلية (530) فرداً، إلا أن عدد الاستبيانات المسترجعة بلغ (404) وكانت نسبة المسترجع (76%) ويلاحظ أن نسبة الفاقد كبيرة وقد يعود ذلك لأهمية وخطورة الإدلاء ببعض المعلومات من قبل المبحوثين وتردد البعض أو خوفهم، أما توزيع العينة فيوضحه الجدول (7).

جدول (7)

توزيع أفراد عينة الدراسة الوظيفة

الوظيفة	نوع القطاع	العدد	النسبة المئوية
أكاديمي	حكومي+خاص	46	%11
إعلامي	حكومي+خاص	68	%17
موظف بنك	خاص	44	%11
رجل أعمال	خاص	45	%11
طالب	حكومي+خاص	61	%15
أخرى	حكومي+خاص	140	%35
المجموع		**404**	**%100**

2.3 أداة الدراسة المستخدمة:

تم استخدام الأداة التي طورها البداينة (2010)، حول مدركات الفساد، كما تم الاسترشاد بالأدب النظري حول موضوع الدراسة بالإضافة إلى بعض المقاييس الشائعة الاخرى، وتكون المقياس من جزء خاص في البيانات الديموغرافية للمستجيب، وستة أجزاء خاصة بمحور الدراسة، وتتدرج الإجابة على فقرات الاستبانة على مقياس من (صفر) إلى (10)، حيث (صفر) الأقل مساهمة و(10) الأكثر مساهمة، على الشكل التالي:

0	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10

ويطلب من المستجيب وضع الرقم الذي يعبر عن رأيه لكل بند من بنود الاستبانة، وبشكل مفصل فقد أمكن تقسيم نوع البيانات اللازمة للدراسة إلى:

1. **بيانات ديموغرافية (شخصية):** وهي بيانات عن المبحوثين متعلقة باسم القطاع الذي يعملون فيه، والمرتبة، وعدد سنوات الخبرة، والعمر، والجنس، والمستوى الوظيفي، والحالة الاجتماعية، وطبيعة العمل. وهي بيانات تفيد التعرف على خصائص مجتمع الدراسة، وتساعد في تفسير نتائج الدراسة.
2. **بيانات أساسيـة:** وهي البيانات التي تم جمعها عن المشكلة موضوع الدراسة، أي أنها بيانات متعلقة بمدركات العاملين بالقطاع العام والخاص نحو الفساد الإداري وتكونت من ستة أجزاء وهي كالآتي:

الجزء الأول: ويطلب من المستجيب إبداء رأيه بمدى مساهمة بعض العناصر في انتشار الفساد.

الجزء الثاني: ويطلب من المستجيب تقييم الجهود الحكومة في محاربة الفساد.

الجزء الثالث: ويطلب من المستجيب إبداء رأيه بمدى انتشار ظاهرة الفساد في بعض الجهات الحكومية والخاصة.

الجزء الرابع: يحدد فيه المستجيب مدى انتشار بعض المخالفات في المؤسسات الحكومية.

الجزء الخامس: ويحدد فيه المستجيب مدى ثقته في بعض المؤسسات الحكومية والخاصة.

الجزء السادس: ويطلب من المستجيب إبداء رأيه بمدى الرضا عن بعض المؤسسات الحكومية والخاصة.

وقد روعي في بناء الاستبانة الشروط الأولية في بناء المقاييس وهي:

أ. **الموضوعية**: حيث قام الباحث بتوحيد إجراءات التطبيق من حيث وضوح التعليمات، وتحديد زمن الإجابة، وطريقة التصحيح.

ب. **الشمول**: راعى الباحث أن يشتمل المقياس على جميع جوانب الفساد الإداري كما وردت في التقارير الدولية (الشفافية) وأدبيات الموضوع، وان يناسب مستويات عقلية متباينة للمبحوثين.

خطوات بناء الاستبانة:

فيما يلي الخطوات التي اتبعت في بناء الاستبانة:

الخطوة الأولى: تحديد الأبعاد التي تكّون بمجملها بنية أداة الدراسة:

بناء على أهداف الدراسة وأسئلتها وفرضياتها، تم تحديد ستة أبعاد لأداة الدراسة وهي:

1. مساهمة بعض العناصر في انتشار الفساد.
2. جهود الحكومة في محاربة الفساد.
3. مدى انتشار الفساد في بعض الجهات الحكومية والخاصة.
4. مدى انتشار بعض المخالفات في المؤسسات الحكومية.
5. مدى ثقة الأفراد في بعض المؤسسات الحكومية والخاصة.
6. مدى الرضا عن بعض المؤسسات الحكومية والخاصة.

الخطوة الثانية: كتابة فقرات أداة المقياس:

بالاعتماد على ما ورد في الجانب النظري للدراسة من وصف لمحتوى الأبعاد أعلاه، وفي ضوء بعض المقاييس الأخرى في مواضع مشابهة، تم صياغة فقرات الاستبانة، ثم عرضت فقرات الاستبانة بشكلها الأولي على (12) محكماً في مجال القضاء والتربية وعلم النفس وعلم الجريمة، وطلب منهم تحكيم صلاحية المقياس من خلال تحديد مدى شمولية الفقرات التي تم صياغتها لأبعاد المقياس في ضوء

المعايير والتعريفات الإجرائية، كما طلب منهم تحديد مدى صلاحية كل عبارة لقياس ذلك البعد، ومدى ملاءمتها للتطبيق، والتعليق كلما تطلب الأمر.

وقد أسفرت نتائج التحكيم على حصول معظم الفقرات على درجة اتفاق بين المحكمين تزيد عن (90%)، وتبين من خلال ذلك أن معظم عبارات المقياس جيدة، وتحمل صدقاً ظاهرياً جلياً، وملائمة للتطبيق على مجتمع الدراسة. ولقد تم تعديل بعض الفقرات، بناء على ملاحظات واقتراحات بعض أعضاء لجنة التحكيم، وبعد إجراء التعديلات أعيدت صياغة الفقرات والتأكد من سلامتها لغوياً.

اختبارات صدق وثبات الاستبانة:

تتضمن هذه الخطوة عرض لاختبارات الصدق والثبات التي تم إجراؤها على عينة الصدق والثبات:

أ. الصدق: تم التحقق من صدق أداة الدراسة بطريقتين:

أولاً: صدق المحكمين:

إجماع (90%) من المحكمين على جميع فقرات الاستبانة.

ثانياً: صدق البناء:

حيث تم حساب معاملات الارتباط بين مقاييس الفساد، والرضا عن أداء المؤسسات، والثقة في المؤسسات، حيث كما كان متوقعاً كانت العلاقة سلبية. والنتائج كما ظهرت في الجدول (8):

جدول (8)

معاملات الارتباط بين مقاييس الدراسة المختلفة

مقاييس الفساد	الرضا عن المؤسسات	الثقة في المؤسسات
أسباب الفساد	-0.16	-0.10
انتشار الفساد	-0.26	-0.24
أشكال الفساد	-0.16	-0.19

وهذا يدل على صدق المقياس.

ب. الثبات: تم التحقق من ثبات المقياس باستخدام كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha):

للتحقق من الاتساق الداخلي للاختبار، وتشترط هذه الطريقة أن تقيس بنود الاستبانة سمة واحدة فقط، ولذلك قام الباحث بحساب معامل الثبات لكل بعد على إنفراد، ثم قام بحساب معامل ثبات المقياس ككل باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS والجدول (9) يوضح قيم معاملات ألفا كرونباخ لكل جزء على إنفراد وللاستبانة ككل:

جدول (9)

معامل ثبات ألفا كرونباخ لأجزاء الاستبانة

الأجزاء	قيمة ألفا
مقاييس الفساد	
أسباب الفساد	0.87
مدى انتشار الفساد	0.83
أشكال الفساد	0.91
المقاييس الأخرى	
مدى ثقته في بعض المؤسسات الحكومية والخاصة	0.90
مدى الرضا عن بعض المؤسسات الحكومية والخاصة	091
جهود الحكومة في محاربة الفساد	0.30
مقاييس الفساد الكلي	**0.90**

تظهر مقاييس الفساد ثباتاً عالياً منفردة ومجتمعة. كما أن بقية المقاييس تمتعت بثبات عال باستثناء مقياس جهود الحكومة.

تنفيذ الدراسة:

بعد أن أصبحت أداة الدراسة جاهزة، تم اختيار مجتمع الدراسة من العاملين في القطاع العام والقطاع الخاص من مختلف الوظائف، وباستخدام الطريقة القصدية تم توزيع الاستبانات على أفراد عينة الدراسة من أكاديميين ورجال أعمال وإعلاميين وموظفي بنوك وطلبة بشكل مباشر (باليد)، وقد لزم أحياناً ترتيب موعد مع بعض المستجيبين وخاصة ذوي الوظائف العليا، كما لزم أحياناً أخرى أخذ موافقة رؤساء

العمل في حال توزيع الاستبانة على المرؤوسين، وقبل البدء بعرض الاستبانة أقوم بعقد لقاء أُقدّم من خلاله ملخص بسيط بهدف الدراسة، وإبلاغ المستجيب بأن زمن الإجابة 10 دقائق، حيث تم استلام بعض الاستبانات في حينها، أما البعض الآخر فكان في فترات زمنية مختلفة. وقد واجه الباحث بعض الصعوبات، مثل عدم وجود استعداد عند بعض الأفراد لتعبئة الاستبانة لإبداء رأيه، أو عدم استرجاع الاستبانة، وقد استغرقت عملية التطبيق حوالي (30) يوماً.

أساليب معالجة البيانات وتحليلها:

بعد الانتهاء من جمع الاستبيانات تم إدخال الاستجابات إلى ذاكرة الحاسوب لمعالجة البيانات التي تم الحصول عليها من الدراسة الميدانية إحصائيا باستخدام البرنامج الإحصائي الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، حيث تم استخدام أساليب التحليل الوصفي للبيانات كالتوزيعات التكرارية، ومقاييس النزعة المركزية و مقاييس التشتت ومعاملات الارتباط والتحليل الأحادي للتباين.

الفصل الرابع

عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات

1.4 عرض النتائج:

يتناول هذا الفصل عرضاً للنتائج التي أسفرت عنها الدراسة، وتمثّل باستخراج قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، بالإضافة إلى استخدام تحليل التباين الأحادي، وفيما يلي عرض لنتائج الدراسة حسب تسلسل أسئلتها وفرضياتها.

للإجابة عن السؤال الأول في الدراسة، والذي ينص على: **"ما مدركات العاملين في القطاعين العام والخاص بمدى مساهمة بعض العناصر في انتشار الفساد الإداري"؟**

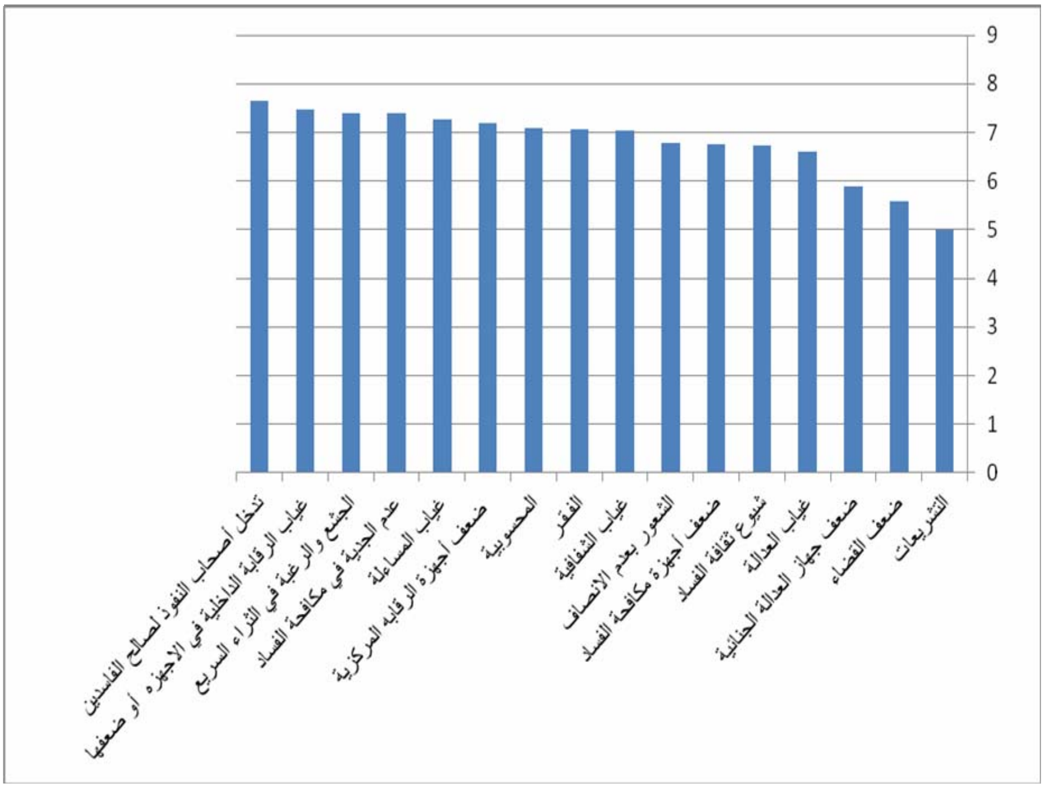
فقد تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وإعطائها رتب دالة ويظهر ذلك في الجدول (10) والشكل (4).

جدول (10)

مدى مساهمة بعض العناصر في انتشار الفساد

عناصر الفساد	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
تدخل أصحاب النفوذ لصالح الفاسدين	398	7.64	2.408	1
غياب الرقابة الداخلية أو ضعفها	392	7.48	2.391	2
عدم الجدية في مكافحة الفساد	398	7.39	2.393	3
الجشع والرغبة في الثراء السريع	398	7.39	2.474	4
غياب المساءلة	398	7.27	2.4	5
ضعف أجهزة الرقابة المركزية	395	7.19	2.373	6
المحسوبية	391	7.10	2.394	7
الفقر	398	7.06	5.521	8
غياب الشفافية	392	7.04	2.273	9
الشعور بعدم الإنصاف	391	6.77	2.385	10
ضعف أجهزة مكافحة الفساد	396	6.76	2.609	11
شيوع ثقافة الفساد	395	6.73	2.572	12
غياب العدالة	396	6.60	2.645	13
ضعف جهاز العدالة الجنائية	394	5.90	2.545	14
ضعف القضاء	393	5.59	2.9	15
التشريعات	391	4.99	2.868	16

يظهر الجدول رقم (10) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب العناصر المساهمة في انتشار صور الفساد، حيث تبين أن تدخل أصحاب النفوذ لصالح الفاسدين قد احتل المرتبة الأولى في انتشار الفساد تلاه غياب الرقابة الداخلية أو ضعفها وعدم الجدية في مكافحة الفساد. بينما جاءت العناصر التالية في المراتب الدنيا: غياب العدالة، ضعف جهاز العدالة الجنائية، ضعف القضاء، التشريعات. وكما هو موضح في الشكل (4).



الشكل (4)

مدى مساهمة بعض العناصر في انتشار الفساد

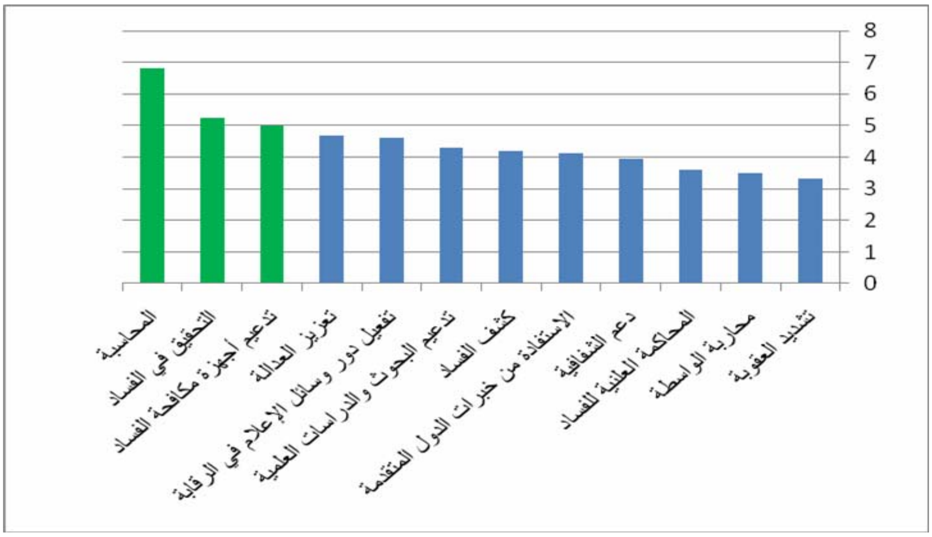
للإجابة عن السؤال الثاني في الدراسة، والذي ينص على: "**ما مدركات العاملين في القطاعين العام والخاص لجهود الحكومة في محاربة الفساد؟**"

فقد تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وإعطائها رتب دالة ويظهر ذلك في الجدول (11) والشكل (5).

جدول (11)

تقييم جهود الحكومة في محاربة الفساد

جهود الحكومة	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
المحاسبة	392	6.81	3.049	1
التحقيق في الفساد	392	5.25	5.885	2
تدعيم أجهزة مكافحة الفساد	391	5.00	2.821	3
تعزيز العدالة	392	4.68	2.796	4
تفعيل دور وسائل الإعلام في الرقابة	391	4.60	3.108	5
تدعيم البحوث والدراسات العلمية	389	4.31	2.930	6
كشف الفساد	392	4.21	3.142	7
الاستفادة من خبرات الدول المتقدمة	390	4.14	2.954	8
دعم الشفافية	391	3.95	2.700	9
المحاكمة العلنية للفساد	389	3.59	2.727	10
محاربة الواسطة	392	3.50	2.695	11
تشديد العقوبة	392	3.33	2.748	12



الشكل (5)

تقييم جهود الحكومة في محاربة الفساد

يلحظ من الجدول (11) والشكل (5) أن جهود الحكومة في العناصر التالية: المحاسبة، التحقيق في الفساد، تدعيم أجهزة مكافحة الفساد قد حازت على المراتب الأولى في جهود الحكومة في محاربة الفساد حسب مدركات العاملين في القطاع العام والقطاع الخاص. بينما جاءت جهود الحكومة في "المحاكمة العلنية للفساد، ومحاربة الواسطة، وتشديد العقوبة" في مراحل متأخرة.

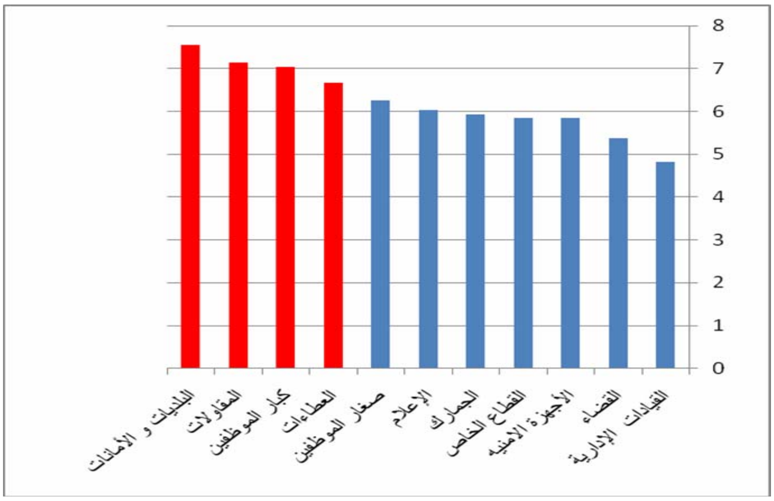
للإجابة عن السؤال الثالث في الدراسة، والذي ينص على: **"ما مدى انتشار الفساد في بعض الجهات الحكومية والخاصة التالية"؟**

وللإجابة عن هذا السؤال، فقد تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وإعطائها رتب دالة، ويظهر ذلك في الجدول (12) والشكل (6).

جدول (12)

مدى انتشار الفساد في بعض الجهات الحكومية والخاصة

الجهات الحكومية والخاصة	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
البلديات والأمانات	397	7.56	2.591	1
المقاولات	395	7.15	2.485	2
كبار الموظفين	398	7.03	2.666	3
العطاءات	381	6.66	2.516	4
صغار الموظفين	398	6.25	2.68	5
الإعلام	398	6.03	2.875	6
الجمارك	397	5.93	2.632	7
القطاع الخاص	396	5.84	2.64	8
الأجهزة الأمنية	398	5.84	2.552	9
القضاء	398	5.38	2.316	10
القيادات الإدارية	396	4.81	2.468	11



الشكل (6)

مدى انتشار الفساد في بعض الجهات الحكومية والخاصة

يلحظ من الجدول (12) والشكل (6) أن البلديات والأمانات، والمقاولات، وكبار الموظفين كانت (أكثر الجهات) فيها انتشاراً للفساد الإداري، بينما جاءت العناصر التالية في مراتب متأخرة: الأجهزة الأمنية، والقضاء، والقيادات الإدارية.

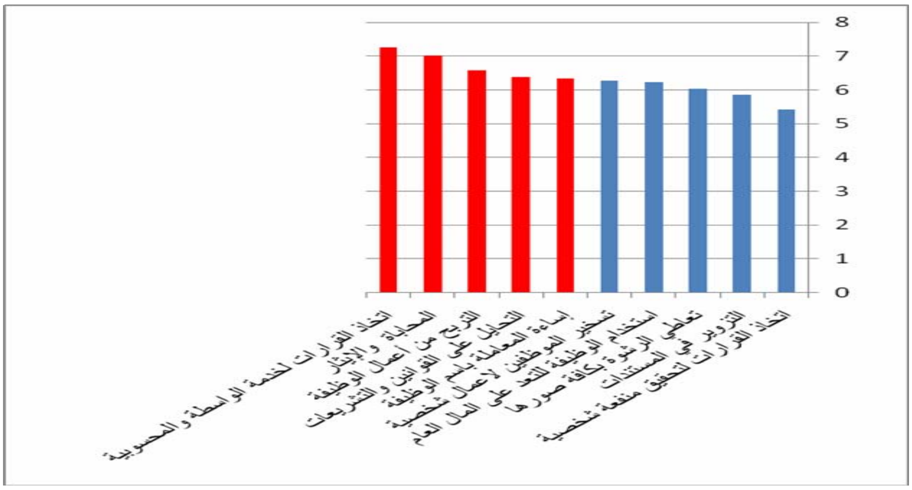
للإجابة عن السؤال الرابع في الدراسة، والذي ينص على:

"**ما مدى انتشار بعض المخالفات في المؤسسات الحكومية؟**"وللإجابة عن هذا السؤال فقد تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وإعطائها رتب دالة ويظهر ذلك في الجدول (13) والشكل (7).

جدول (13)

مدى انتشار أشكال الفساد في المؤسسات الحكومية والخاصة

المخالفة	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
اتخاذ القرارات لخدمة الواسطة والمحسوبية	397	7.26	2.561	1
المحاباة والإيثار	394	7.02	2.653	2
التربح من أعمال الوظيفة	396	6.59	2.487	3
التحايل على القوانين والتشريعات	396	6.38	2.664	4
إساءة المعاملة باسم الوظيفة	396	6.35	2.744	5
تسخير الموظفين لأعمال شخصية	396	6.27	2.454	6
استخدام الوظيفة للتعد على المال العام	394	6.24	3.326	7
تعاطي الرشوة بكافة صورها	394	6.04	2.486	8
التزوير في المستندات	393	5.85	2.475	9
اتخاذ القرارات لتحقيق منفعة شخصية	397	5.43	2.42	10



الشكل (7)

مدى انتشار بعض المخالفات في المؤسسات الحكومية والخاصة

يلحظ من الجدول (13) والشكل (7) أن اتخـاذ القـرارات لخدمـة الواسـطة والمحسوبية، المحاباة والإيثار، والتربح من أعمال الوظيفـة كانـت أكثـر أنـواع المخالفات انتشاراً في المؤسسات الحكومية والخاصة، بينما جاءت المخالفات التاليـة في مراتب متأخرة: تعاطي الرشوة بكافة صورها، والتزوير في المستندات، واتخاذ القرارات لتحقيق منفعة شخصية.

للإجابة عن السؤال الخامس في الدراسة، والذي ينص على:

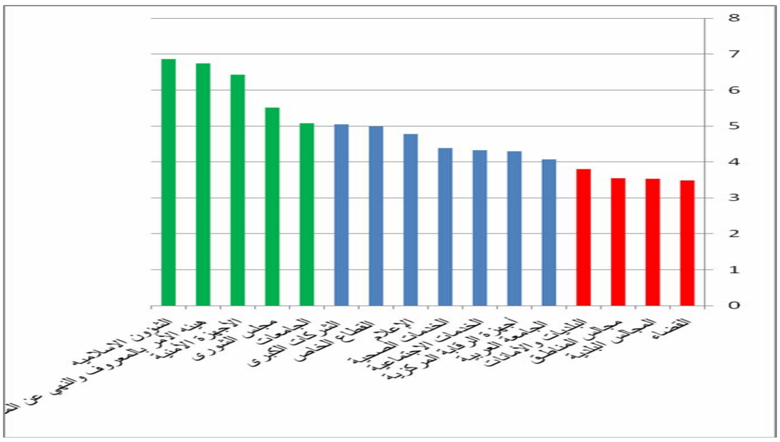
"ما مدى ثقة العاملين في القطاعين العام والخاص في بعض المؤسسات الحكومية والخاصة؟"

وللإجابة عن هذا السؤال فقد تم استخراج المتوسطات الحـسابية والانحرافـات المعيارية وإعطائها رتب دالة، ويظهر ذلك في الجدول (14) والشكل (8).

جدول (14)

مدى ثقة العاملين في القطاعين العام والخاص في المؤسسات الحكومية والخاصة

المؤسسة	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
الشؤون الإسلامية	395	6.86	2.805	1
هيئة الأمر بالمعروف	396	6.74	2.703	2
الأجهزة الأمنية	397	6.42	3.405	3
مجالس الشورى	397	5.51	2.585	4
الجامعات	397	5.07	2.725	5
الشركات الكبرى	394	5.04	2.802	6
القطاع الخاص	393	4.99	2.825	7
الإعلام	394	4.78	3.165	8
الخدمات الصحية	395	4.39	2.522	9
الخدمات الاجتماعية	395	4.32	2.61	10
أجهزة الرقابة المركزية	396	4.3	2.451	11
الجامعة العربية	394	4.07	2.767	12
البلديات والأمانات	395	3.8	2.488	13
مجالس المناطق	392	3.55	2.427	14
المجالس البلدية	394	3.53	2.64	15
القضاء	395	3.49	2.597	16



الشكل (8)

مدى ثقة العاملين في القطاعين العام والخاص في المؤسسات الحكومية والخاصة

يلحظ من الجدول (14) والشكل (8) أن الـشؤون الإسـلامية، وهيئـة الأمـر بالمعروف، والأجهزة الأمنية قد جاءت في مراتب متقدمة في ثقة العـاملين بينمـا

جاءت العناصر التالية في مراتب متأخرة: البلديات والأمانات، ومجالس المناطـق، والمجالس البلدية، والقضاء.

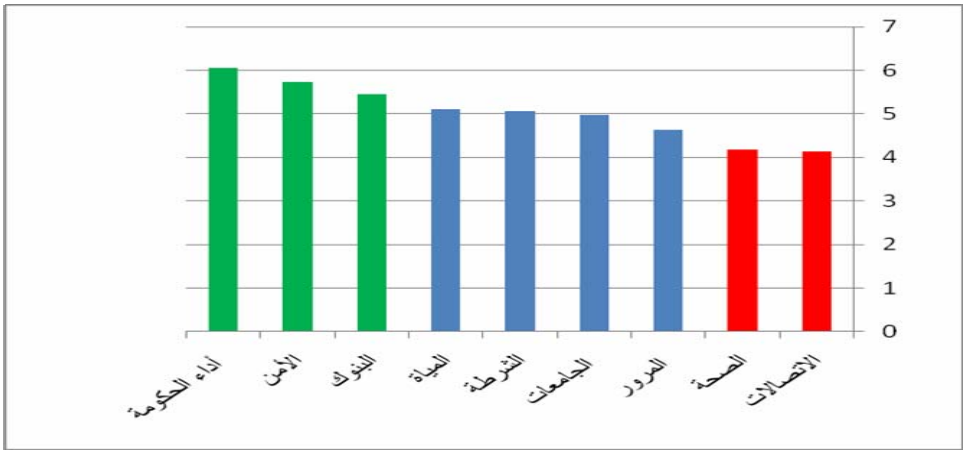
للإجابة عن السؤال السادس في الدراسة، والذي ينص علـى: "**مـا مـدى رضـا العاملين في القطاعين العام والخاص؟**"

وللإجابة عن هذا السؤال، فقد تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافـات المعيارية وإعطائها رتب دالة ويظهر ذلك في الجدول (15) والشكل (9).

جدول (15)

مدى رضا العاملين في القطاعين العام والخاص عن المؤسسات الحكومية والخاصة

المؤسسة	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
أداء الحكومة	395	6.05	2.625	1
الأمن	396	5.74	2.868	2
البنوك	396	5.45	2.736	3
المياه	397	5.11	2.873	4
الشرطة	397	5.06	2.671	5
الجامعات	397	4.97	2.548	6
المرور	398	4.63	2.633	7
الصحة	398	4.18	2.606	8
الاتصالات	396	4.14	2.772	9



الشكل (9)

مدى رضا العاملين في القطاعين

يلحظ من الجدول (15) والشكل (9) أن أداء الحكومة، والأمن، والبنوك جاءت بمراتب متقدمة بينما جاءت العناصر التالية في مراتب متأخرة: المرور، الـصحة، الاتصالات.

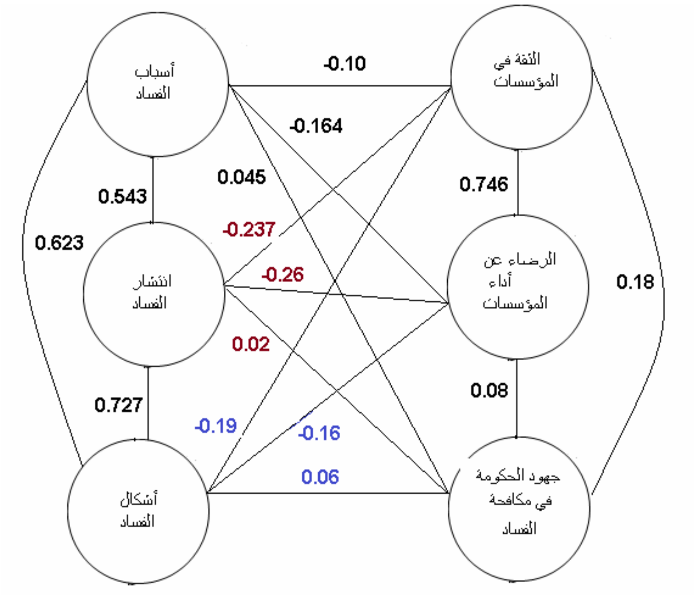
للإجابة عن السؤال السابع في الدراسة، والذي ينص على: **ما العلاقة بين كل مـن مقياس أسباب الفساد، وانتشار الفساد، وأشكال الفساد، وكـل مـن الثقـة فـي المؤسسات، والرضا عن الخدمات الحكومية، وجهود الحكومة في مكافحة الفساد؟**

فقد تم حساب معامل الارتباط بين المقاييس المختلفة للدراسة، ويظهر الجـدول رقم (16) والشكل (10) وجود علاقة سلبية وذات دلالة إحصائية بين كل من أسباب الفساد، وانتشار الفساد، وأشكال الفساد، وكل من الثقة في المؤسسات، والرضا عـن الخدمات الحكومية. كما تبين وجود علاقة ايجابية وذات دلالة إحصائية بين كل من أشكال الفساد، وانتشار الفساد، وأسباب الفساد.

جدول رقم (16)

معاملات الارتباط بين كل من مقياس أسباب الفساد، وانتشار الفساد، وأشكال الفساد، وكل من الثقة في المؤسسات، والرضا عن الخدمات الحكومية، وجهود الحكومة في مكافحة الفساد

	الثقة في المؤسسات	الرضا عن المؤسسات	تقييم جهود الحكومة	أسباب الفساد	انتشار الفساد	أشكال الفساد
الثقة في المؤسسات	1					
الرضا عن المؤسسات	0.746**	1				
تقييم جهود الحكومة	0.184**	0.081	1			
أسباب الفساد	-0.101**	-0.164**	0.045	1		
انتشار الفساد	-0.237**	-0.260**	0.22	0.563**	1	
أشكال الفساد	-0.190**	-0.161**	0.061	0.623**	0.727**	1



شكل رقم (10)

العلاقة بين كل من مقياس أسباب الفساد، وانتشار الفساد، وأشكال الفساد، وكل من الثقة في المؤسسات، والرضا عن الخدمات الحكومية، وجهود الحكومة في مكافحة الفساد

الفرضية الأولى: للتحقق من صحة الفرضية الأولى والتي تنص على أن "**هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لكل من القطاع (حكـومي، خـاص)، والمرتبـة، والنوع الاجتماعي، والحالة الاجتماعية، والمستوى التعليمي، ومكان العمـل فـي مدركات العاملين في القطاعين العام والخاص بمدى مساهمة بعض العناصر فـي انتشار صور الفساد الإداري؟ فقد تم إجراء تحليل التباين لكل متغير على حدة:**

1. **قطاع العمل (حكومي، خاص)**

لمعرفة هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في مدركات العاملين بمدى مساهمة بعض العناصر في انتشار صور الفساد الإداري تعزى لنـوع القطـاع (حكـومي، خاص)؟

تم إجراء تحليل التباين الأحادي، والجدول (17) يوضح ذلك.

ى

جدول (17)

تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق

في مساهمة بعض العناصر في انتشار الفساد وفقاً لمتغير قطاع العمل

العناصر	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
التشريعات	بين المجموعات	10.222	1	10.222	1.258	.263
	داخل المجموعات	2843.051	350	8.123		
	الإجمالي	2853.273	351			
ضعف القضاء	بين المجموعات	256	1	256	.030	.863
	داخل المجموعات	3008.185	352	8.546		
	الإجمالي	3008.441	353			
ضعف جهاز العدالة الجنائية	بين المجموعات	2.22	1	2.22	.326	.568
	داخل المجموعات	2400.158	353	6.799		
	الإجمالي	2402.377	354			
غياب العدالة	بين المجموعات	95.216	1	95.216	15.362	.000
	داخل المجموعات	2200.302	355	6.198		
	الإجمالي	2295.518	356			
شيوع ثقافة الفساد	بين المجموعات	612	1	612	.097	.756
	داخل المجموعات	2244.486	355	6.322		
	الإجمالي	2245.098	356			
ضعف أجهزة مكافحة الفساد	بين المجموعات	17.433	1	17.433	2.734	.990
	داخل المجموعات	2276.338	357	6.376		
	الإجمالي	2293.772	358			
الشعور بعدم الإنصاف	بين المجموعات	1.466	1	1.466	.270	.603
	داخل المجموعات	1904.007	351	5.425		
	الإجمالي	1905.473	352			
غياب الشفافية	بين المجموعات	4.211	1	4.211	.837	.361
	داخل المجموعات	1766.004	351	5.031		
	الإجمالي	1770.215	352			
الفـقـر	بين المجموعات	7.923	1	7.923	.241	.624
	داخل المجموعات	11665.595	355	32.861		
	الإجمالي	11673.518	356			
المحسوبية	بين المجموعات	2.836	1	2.836	.500	.480
	داخل المجموعات	2018.762	356	5.671		
	الإجمالي	2021.598	357			
ضعف أجهزة الرقابة المركزية	بين المجموعات	4.72	1	4.72	.864	.353
	داخل المجموعات	1949.798	357	5.462		
	الإجمالي	1954.518	358			
غياب المساءلة	بين المجموعات	15.425	1	15.425	2.842	.930
	داخل المجموعات	1937.739	357	5.428		

	الإجمالي	1953.164	358			
عدم الجدية في	بين المجموعات	57.63	1	57.63	10.628	.001
مكافحة الفساد	داخل المجموعات	1935.846	357	5.423		
	الإجمالي	1993.476	358			
الجشع والرغبة في	بين المجموعات	3.199	1	3.199	.535	.465
الثراء السريع	داخل المجموعات	2127.519	356	5.976		
	الإجمالي	2130.718	357			
غياب	بين المجموعات	16.533	1	16.533	2.993	.850
الرقابة الداخلية في	داخل المجموعات	1972.186	357	5.524		
الأجهزة أو ضعفها	الإجمالي	1988.719	358			
تدخل	بين المجموعات	61.071	1	61.071	11.054	.001
أصحاب النفوذ	داخل المجموعات	1943.702	355	5.475		
لصالح الفاسدين	الإجمالي	2004.773	1			

أجمع العاملون في القطاعين العام والخاص على أن التشريعات، وضعف القضاء، وضعف جهاز العدالة الجنائية، وشيوع ثقافة الفساد، وضعف أجهزة مكافحة الفساد، والشعور بعدم الإنصاف، وغياب الشفافية، والفقر، والمحسوبية، وضعف أجهزة الرقابة المركزية، وغياب المساءلة، والجشع والرغبة في الثراء السريع، وغياب الرقابة الداخلية في الأجهزة أو ضعفها مسؤلة عن انتشار الفساد الإداري.

بينما تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha\leq0.05$) في مساهمة غياب العدالة، وعدم الجدية في مكافحة الفساد، وتدخل أصحاب النفوذ لصالح الفاسدين- في انتشار الفساد (انظر الجدول رقم 17).

2. المرتبة:

أجمع العاملون باختلاف مراتبهم ودرجاتهم على أن التشريعات، وضعف القضاء، وضعف جهاز العدالة الجنائية، وشيوع ثقافة الفساد، وضعف أجهزة مكافحة الفساد، والشعور بعدم الإنصاف، وغياب الشفافية، والفقر، والمحسوبية، وضعف أجهزة الرقابة المركزية، وغياب المساءلة، والجشع والرغبة في الثراء السريع، وغياب الرقابة الداخلية في الأجهزة أو ضعفها، ومساهمة غياب العدالة، وعدم الجدية في مكافحة الفساد، وتدخل أصحاب النفوذ لصالح الفاسدين، مسؤلة عن انتشار الفساد الإداري (انظر الجدول رقم 18).

جدول (18)

تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق

في مساهمة بعض العناصر في انتشار الفساد وفقا لمتغير المرتبة

البند	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
التشريعات	بين المجموعات	4.325	1	4.325	.536	.465
	داخل المجموعات	2233.984	277	8.065		
	الإجمالي	2238.308	278			
ضعف القضاء	بين المجموعات	710	1	.710	.082	.774
	داخل المجموعات	2411.28	280	8.612		
	الإجمالي	2411.989	281			
ضعف جهاز العدالة الجنائية	بين المجموعات	1.571	1	1.571	.249	.618
	داخل المجموعات	1768.844	280	6.317		
	الإجمالي	1770.415	281			
غياب العدالة	بين المجموعات	791	1	.791	.134	.714
	داخل المجموعات	1649.79	280	5.892		
	الإجمالي	1650.582	281			
شيوع ثقافة الفساد	بين المجموعات	2.163	1	2.163	.357	.551
	داخل المجموعات	1703.59	281	6.063		
	الإجمالي	1705.753	282			
ضعف أجهزة مكافحة الفساد	بين المجموعات	5.406	1	5.406	.886	.347
	داخل المجموعات	1714.799	281	6.102		
	الإجمالي	1720.205	282			
الشعور بعدم الإنصاف	بين المجموعات	195	1	.195	.037	.849
	داخل المجموعات	1466.109	275	5.331		
	الإجمالي	1466.303	276			
غياب الشفافية	بين المجموعات	1.58	1	1.58	.312	.577
	داخل المجموعات	1393.322	275	5.067		
	الإجمالي	1394.903	276			
الفقر	بين المجموعات	44.189	1	44.189	1.120	.291
	داخل المجموعات	11067.191	280	39.526		
	الإجمالي	11111.379	281			
المحسوبية	بين المجموعات	13.044	1	13.044	2.30	.130
	داخل المجموعات	1585.782	280	5.664		
	الإجمالي	1598.826	281			
ضعف أجهزة الرقابة المركزية	بين المجموعات	21.641	1	21.641	3.790	.530
	داخل المجموعات	1599.451	280	5.712		
	الإجمالي	1621.092	281			
غياب المساءلة	بين المجموعات	11.741	1	11.741	2.060	.152

	داخل المجموعات	1593.351	280	5.691		
	الإجمالي	1605.092	281			
عدم الجدية في	بين المجموعات	14.91	1	14.91	2.630	.106
مكافحة الفساد	داخل المجموعات	1585.661	280	5.663		
	الإجمالي	1600.571	281			
الجشع والرغبة في	بين المجموعات	21.512	1	21.512	3.640	.570
الثراء السريع	داخل المجموعات	1647.428	279	5.905		
	الإجمالي	1668.94	280			
غياب	بين المجموعات	3.194	1	3.194	.577	.448
الرقابة الداخلية في	داخل المجموعات	1550.792	280	5.539		
الأجهزة أو ضعفها	الإجمالي	1553.986	281			
تدخل	بين المجموعات	1.104	1	1.104	0.210	.650
أصحاب النفوذ	داخل المجموعات	1501.056	280	5.361		
لصالح الفاسدين	الإجمالي	1502.16	281			

3. النوع الاجتماعي

أفاد العاملون في القطاعين العام والخاص باختلاف نوعهم الاجتماعي (ذكر، أنثى) على أن التشريعات، وضعف القضاء، وضعف جهاز العدالة الجنائية، وشيوع ثقافة الفساد، وضعف أجهزة مكافحة الفساد، والشعور بعدم الإنصاف، وغياب الشفافية، والفقر، والمحسوبية، وضعف أجهزة الرقابة المركزية، وغياب المساءلة، والجشع والرغبة في الثراء السريع، وغياب الرقابة الداخلية في الأجهزة أو ضعفها، وعدم الجدية في مكافحة الفساد، مسؤلة عن انتشار الفساد الإداري. في حين تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مساهمة غياب العدالة، وتدخل أصحاب النفوذ لصالح الفاسدين في انتشار الفساد (انظر الجدول رقم 19).

جدول (19)

تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق

في مساهمة بعض العناصر في انتشار الفساد وفقا لمتغير النوع الاجتماعي

البند	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
التشريعات	بين المجموعات	2.057	1	2.057	.250	.617
	داخل المجموعات	3146.94	383	8.217		
	الإجمالي	3148.997	384			
ضعف القضاء	بين المجموعات	6.91	1	6.91	.826	.364
	داخل المجموعات	3221.591	385	8.368		
	الإجمالي	3228.501	386			
ضعف جهاز العدالة الجنائية	بين المجموعات	111	1	0.111	.017	.896
	داخل المجموعات	2494.124	386	6.461		
	الإجمالي	2494.235	387			
غياب العدالة	بين المجموعات	26.89	1	26.89	3.97	.047
	داخل المجموعات	2629.687	388	6.778		
	الإجمالي	2656.577	389			
شيوع ثقافة الفساد	بين المجموعات	2.18	1	2.18	.327	.568
	داخل المجموعات	2590.087	388	6.675		
	الإجمالي	2592.267	389			
ضعف أجهزة مكافحة الفساد	بين المجموعات	8.248	1	8.248	1.24	.267
	داخل المجموعات	2602.446	390	6.673		
	الإجمالي	2610.694	391			
الشعور بعدم الإنصاف	بين المجموعات	13.428	1	13.428	2.37	.125
	داخل المجموعات	2180.096	384	5.677		
	الإجمالي	2193.523	385			
غياب الشفافية	بين المجموعات	1.148	1	1.148	.228	.633
	داخل المجموعات	1933.259	384	5.035		
	الإجمالي	1934.407	385			
الفـقـر	بين المجموعات	20.761	1	20.761	.672	.413
	داخل المجموعات	11978.113	388	30.871		
	الإجمالي	11998.874	389			
المحسوبية	بين المجموعات	80	1	80	.014	.906
	داخل المجموعات	2248.344	389	5.78		
	الإجمالي	2248.425	390			
ضعف أجهزة الرقابة المركزية	بين المجموعات	482	1	482	.088	.767
	داخل المجموعات	2134.74	390	5.474		
	الإجمالي	2135.222	391			
غياب المساءلة	بين المجموعات	9.676	1	9.676	1.74	.189

	داخل المجموعات	2175.199	390	5.577		
	الإجمالي	2184.875	391			
عدم الجدية في مكافحة الفساد	بين المجموعات	12.473	1	12.473	2.2	.139
	داخل المجموعات	2215.096	390	5.68		
	الإجمالي	2227.569	391			
الجشع والرغبة في الثراء السريع	بين المجموعات	4.413	1	4.413	.718	.397
	داخل المجموعات	2391.229	389	6.147		
	الإجمالي	2395.642	390			
غياب الرقابة الداخلية في الأجهزة أو ضعفها	بين المجموعات	7.981	1	7.981	1.4	.238
	داخل المجموعات	2227.568	390	5.712		
	الإجمالي	2235.548	391			
تدخل أصحاب النفوذ لصالح الفاسدين	بين المجموعات	20.712	1	20.712	3.57	0.05
	داخل المجموعات	2254.478	388	5.811		
	الإجمالي	2275.19	389			

4.الحالة الاجتماعية:

يرى العاملون في القطاعين العام والخاص وفقا لحالاتهم الاجتماعية (متـزوج، غير متزوج) على أن التشريعات، وضعف القضاء، وضعف جهاز العدالة الجنائية، وشيوع ثقافة الفساد، وضعف أجهزة مكافحة الفساد، والـشعور بعـدم الإنـصاف، وغياب الشفافية والمحسوبية، وضعف أجهزة الرقابة المركزية، وغيـاب العدالـة، وعدم الجدية في مكافحة الفساد، وتدخل أصحاب النفوذ لصالح الفاسدين، مسؤلة عن انتشار الفساد الإداري. في حين تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مـستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مدركات العاملين فيما يختص بمساهمة الفـقـر، والجـشع والرغبة في الثراء السريع، وغياب الرقابة الداخلية في الأجهـزة أو ضـعفها فـي انتشار الفساد (انظر جدول رقم 20).

جدول (20)

تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق

في مساهمة بعض العناصر في انتشار الفساد وفقاً لمتغير الحالة الاجتماعية

البند	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
التشريعات	بين المجموعات	2.383	1	2.383	.286	.593
	داخل المجموعات	3184.614	382	8.337		
	الإجمالي	3186.997	383			
ضعف القضاء	بين المجموعات	1.466	1	1.466	.173	.677
	داخل المجموعات	3248.213	384	8.459		
	الإجمالي	3249.679	385			
ضعف جهاز العدالة الجنائية	بين المجموعات	573	1	.573	.088	.767
	داخل المجموعات	2513.261	385	6.528		
	الإجمالي	2513.835	386			
غياب العدالة	بين المجموعات	7.856	1	7.856	1.13	.288
	داخل المجموعات	2690.859	387	6.953		
	الإجمالي	2698.715	388			
شيوع ثقافة الفساد	بين المجموعات	2.562	1	2.562	.384	.536
	داخل المجموعات	2574.479	386	6.67		
	الإجمالي	2577.041	387			
ضعف أجهزة مكافحة الفساد	بين المجموعات	340	1	.340	.049	.824
	داخل المجموعات	2675.737	389	6.879		
	الإجمالي	2676.077	390			
الشعور بعدم الإنصاف	بين المجموعات	5.134	1	5.134	.894	.345
	داخل المجموعات	2194.272	382	5.744		
	الإجمالي	2199.406	383			
غياب الشفافية	بين المجموعات	4.691	1	4.691	.907	.342
	داخل المجموعات	1981.559	383	5.174		
	الإجمالي	1986.249	384			
الفـقـر	بين المجموعات	97.696	1	97.696	3.183	.050
	داخل المجموعات	11877.753	387	30.692		
	الإجمالي	11975.45	388			
المحسوبية	بين المجموعات	533	1	.533	.092	.761
	داخل المجموعات	2239.89	388	5.773		
	الإجمالي	2240.423	389			
ضعف أجهزة الرقابة المركزية	بين المجموعات	12.286	1	12.286	2.189	.140
	داخل المجموعات	2182.824	389	5.611		
	الإجمالي	2195.11	390			
غياب المساءلة	بين المجموعات	3.854	1	3.854	.683	.409

	داخل المجموعات	2193.962	389	5.64		
	الإجمالي	2197.816	390			
عدم الجدية في مكافحة الفساد	بين المجموعات	541	1	.541	.095	.759
	داخل المجموعات	2225.449	389	5.721		
	الإجمالي	2225.99	390			
الجشع والرغبة في الثراء السريع	بين المجموعات	33.715	1	33.715	5.581	.019
	داخل المجموعات	2344.083	388	6.041		
	الإجمالي	2377.797	389			
غياب الرقابة الداخلية في الأجهزة أو ضعفها	بين المجموعات	24.529	1	24.529	4.309	.039
	داخل المجموعات	2214.35	389	5.692		
	الإجمالي	2238.88	390			
تدخل أصحاب النفوذ لصالح الفاسدين	بين المجموعات	12.877	1	12.877	2.241	.135
	داخل المجموعات	2218.368	386	5.747		
	الإجمالي	2231.245	387			

5.التعليم

أجمع العاملون في القطاعين العام والخاص وفقاً لمستوى تعليمهم على أن التشريعات، وضعف القضاء، وضعف جهاز العدالة الجنائية، وشيوع ثقافة الفساد، وضعف أجهزة مكافحة الفساد، والشعور بعدم الإنصاف، وغياب الشفافية، والفقر، والمحسوبية، وغياب المساءلة، ومساهمة غياب العدالة، وتدخل أصحاب النفوذ لصالح الفاسدين، مسؤلة عن انتشار الفساد الإداري. ولقد تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مساهمة ضعف أجهزة الرقابة المركزية، وعدم الجدية في مكافحة الفساد، والجشع والرغبة في الثراء السريع، وغياب الرقابة الداخلية أو ضعفها في انتشار الفساد (انظر جدول رقم 21).

جدول (21)

تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق

في مساهمة بعض العناصر في انتشار الفساد وفقاً لمتغير المستوى التعليمي

البند	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
التشريعات	بين المجموعات	42.554	3	14.185	1.702	.166
	داخل المجموعات	3125.351	375	8.334		
	الإجمالي	3167.905	378			
ضعف القضاء	بين المجموعات	31.125	3	10.375	1.23	.299
	داخل المجموعات	3189.43	378	8.438		
	الإجمالي	3220.555	381			
ضعف جهاز العدالة الجنائية	بين المجموعات	43.158	3	14.386	2.23	.084
	داخل المجموعات	2438.297	378	6.451		
	الإجمالي	2481.455	381			
غياب العدالة	بين المجموعات	2.627	3	876	.124	.946
	داخل المجموعات	2674.611	379	7.057		
	الإجمالي	2677.238	382			
شيوع ثقافة الفساد	بين المجموعات	48.296	3	16.099	2.455	.063
	داخل المجموعات	2484.811	379	6.556		
	الإجمالي	2533.107	382			
ضعف أجهزة مكافحة الفساد	بين المجموعات	38.3	3	12.767	1.893	.130
	داخل المجموعات	2575.765	382	6.743		
	الإجمالي	2614.065	385			
الشعور بعدم الإنصاف	بين المجموعات	19.007	3	6.336	1.124	.339
	داخل المجموعات	2113.13	375	5.635		
	الإجمالي	2132.137	378			
غياب الشفافية	بين المجموعات	22.56	3	7.52	1.482	.219
	داخل المجموعات	1908.374	376	5.075		
	الإجمالي	1930.934	379			
الفـقـر	بين المجموعات	16.682	3	5.561	.663	.575
	داخل المجموعات	3185.065	380	8.382		
	الإجمالي	3201.747	383			
المحسوبية	بين المجموعات	22.705	3	7.568	1.354	.257
	داخل المجموعات	2123.792	380	5.589		
	الإجمالي	2146.497	383			
ضعف أجهزة الرقابة المركزية	بين المجموعات	50.613	3	16.871	3.112	.026
	داخل المجموعات	2065.802	381	5.422		
	الإجمالي	2116.416	384			
غياب المساءلة	بين المجموعات	24.704	3	8.235	1.463	.224

	داخل المجموعات	2144.112	381	5.628		
	الإجمالي	2168.816	384			
عدم الجدية في مكافحة الفساد	بين المجموعات	57.869	3	19.29	3.473	.016
	داخل المجموعات	2115.965	381	5.554		
	الإجمالي	2173.834	384			
الجشع والرغبة في الثراء السريع	بين المجموعات	77.359	3	25.786	4.372	.005
	داخل المجموعات	2241.389	380	5.898		
	الإجمالي	2318.747	383			
غياب الرقابة الداخلية أو ضعفها	بين المجموعات	60.372	3	20.124	3.613	.013
	داخل المجموعات	2122.028	381	5.57		
	الإجمالي	2182.4	384			
تدخل أصحاب النفوذ لصالح الفاسدين	بين المجموعات	15.503	3	5.168	.910	.436
	داخل المجموعات	2147.159	378	5.68		
	الإجمالي	2162.662	381			

6. مكان العمل

أجمع العاملون في القطاعين العام والخاص باختلاف مواقع عملهم على أن التشريعات، وضعف القضاء، وضعف جهاز العدالة الجنائية، وشيوع ثقافة الفساد، وغياب الشفافية، والفقر، والمحسوبية، وضعف أجهزة الرقابة المركزية، والشفافية، وغياب المساءلة، وعدم الجدية في مكافحة الفساد، والجشع والرغبة في الثراء السريع، وغياب الرقابة الداخلية في الأجهزة أو ضعفها، وتدخل أصحاب النفوذ لصالح الفاسدين، مسؤلة عن انتشار الفساد الإداري. وتبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مساهمة غياب العدالة، وضعف أجهزة مكافحة الفساد، والشعور بعدم الإنصاف (انظر الجدول رقم 22).

جدول (22)

تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق

في مساهمة بعض العناصر في انتشار الفساد وفقاً لمتغير مكان العمل

البند	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
التشريعات	بين المجموعات	24.711	1	24.711	2.952	.087
	داخل المجموعات	2963.087	354	8.37		
	الإجمالي	2987.798	355			
ضعف القضاء	بين المجموعات	14.262	1	14.262	1.743	.188
	داخل المجموعات	2920.953	357	8.182		
	الإجمالي	2935.214	358			
ضعف جهاز العدالة الجنائية	بين المجموعات	12.794	1	12.794	2.013	.157
	داخل المجموعات	2269.106	357	6.356		
	الإجمالي	2281.9	358			
غياب العدالة	بين المجموعات	32.822	1	32.822	4.793	.029
	داخل المجموعات	2458.568	359	6.848		
	الإجمالي	2491.391	360			
شيوع ثقافة الفساد	بين المجموعات	447	1	447	.067	.796
	داخل المجموعات	2383.528	358	6.658		
	الإجمالي	2383.975	359			
ضعف أجهزة مكافحة الفساد	بين المجموعات	25.162	1	25.162	3.714	.050
	داخل المجموعات	2445.615	361	6.775		
	الإجمالي	2470.777	362			
الشعور بعدم الإنصاف	بين المجموعات	33.216	1	33.216	5.878	.016
	داخل المجموعات	2006.033	355	5.651		
	الإجمالي	2039.249	356			
غياب الشفافية	بين المجموعات	2.42	1	2.42	.465	.496
	داخل المجموعات	1849.411	355	5.21		
	الإجمالي	1851.832	356			
الفـقـر	بين المجموعات	28.357	1	28.357	.877	.350
	داخل المجموعات	11670.095	361	32.327		
	الإجمالي	11698.452	362			
المحسوبية	بين المجموعات	1.068	1	1.068	.194	.660
	داخل المجموعات	1991.615	361	5.517		
	الإجمالي	1992.683	362			
ضعف أجهزة الرقابة المركزية	بين المجموعات	3.213	1	3.213	.580	.447
	داخل المجموعات	1999.056	361	5.538		
	الإجمالي	2002.27	362			
غياب المساءلة	بين المجموعات	2.917	1	2.917	.523	.470

	داخل المجموعات	2013.634	361	5.578		
	الإجمالي	2016.551	362			
عدم الجدية في مكافحة الفساد	بين المجموعات	150	1	150	.027	.870
	داخل المجموعات	2010.417	361	5.569		
	الإجمالي	2010.567	362			
الجشع والرغبة في الثراء السريع	بين المجموعات	13.791	1	13.791	2.302	.130
	داخل المجموعات	2156.488	360	5.99		
	الإجمالي	2170.279	361			
غياب الرقابة الداخلية في الأجهزة أو ضعفها	بين المجموعات	7.673	1	7.673	1.376	.242
	داخل المجموعات	2012.878	361	5.576		
	الإجمالي	2020.551	362			
تدخل أصحاب النفوذ لصالح الفاسدين	بين المجموعات	1.467	1	1.467	.256	.613
	داخل المجموعات	2051.196	358	5.73		
	الإجمالي	2052.664	359			

الفرضية الثانية:

"هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لكل من القطاع (حكومي، خاص)، والمرتبة، والنوع الاجتماعي، والحالة الاجتماعية، والمستوى التعليمي، ومكان العمل في الفساد الإداري والمختصة بمدركات العاملين في القطاعين العام والخاص لجهود الحكومة في محاربة الفساد؟

وللتحقق من صحة الفرضية ولإلقاء نظرة تفصيلية على جهود الحكومة في محاربة الفساد حسب مدركات العاملين وفقاً لكل متغير من متغيرات الدراسة فقد تم إجراء تحليل التباين الأحادي لكل متغير على حدة.

1. قطاع العمل (حكومي، خاص):

لمعرفة هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في جهود الحكومة لمحاربة الفساد تم إجراء تحليل التباين الأحادي، والجدول (23) يوضح ذلك.

جدول (23)

تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق

في جهود الحكومة في محاربة الفساد وفقاً لمتغير قطاع العمل (حكومي، خاص)

البند	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
تشديد العقوبة	بين المجموعات	3.275	1	3.275	437	.509
	داخل المجموعات	2636.646	352	7.49		
	الإجمالي	2639.921	353			
التحقيق في الفساد	بين المجموعات	172	1	172	25	.875
	داخل المجموعات	2429.591	352	6.902		
	الإجمالي	2429.763	353			
تدعيم أجهزة مكافحة الفساد	بين المجموعات	1.108	1	1.108	158	.692
	داخل المجموعات	2468.507	351	7.033		
	الإجمالي	2469.615	352			
تفعيل دور وسائل الإعلام في الرقابة	بين المجموعات	5	1	5	1	.978
	داخل المجموعات	2479.23	351	7.063		
	الإجمالي	2479.235	352			
الاستفادة من خبرات الدول المتقدمة	بين المجموعات	6.238	1	6.238	741	.390
	داخل المجموعات	2945.281	350	8.415		
	الإجمالي	2951.52	351			
المحاكمة العلنية للفساد	بين المجموعات	598	1	598	60	.807
	داخل المجموعات	3481.955	349	9.977		
	الإجمالي	3482.553	350			
تدعيم البحوث والدراسات العلمية	بين المجموعات	2.759	1	2.759	323	.570
	داخل المجموعات	2979.281	349	8.537		
	الإجمالي	2982.04	350			
محاربة الواسطة	بين المجموعات	5.462	1	5.462	593	.442
	داخل المجموعات	3244.055	352	9.216		
	الإجمالي	3249.517	353			
دعم الشفافية	بين المجموعات	3.878	1	3.878	488	.485
	داخل المجموعات	2789.957	351	7.949		
	الإجمالي	2793.836	352			
تعزيز العدالة	بين المجموعات	25.235	1	25.235	3.208	.074
	داخل المجموعات	2768.968	352	7.866		
	الإجمالي	2794.203	353			
المحاسبة	بين المجموعات	4738.165	1	4738.165	1.656	.199
	داخل المجموعات	1007164.8	352	2861.264		
	الإجمالي	1011902.9	353			
كشف الفساد	بين المجموعات	9.633	1	9.633	1.085	.298
	داخل المجموعات	3126.144	352	8.881		
	الإجمالي	3135.777	353			

أجمع العاملون في القطاعين العام والخاص على أن جهود الحكومة في محاربة الفساد تتمثل في "محاربة الواسطة، ودعم الشفافية، وتعزيز العدالة، وكشف الفـساد، وتدعيم البحوث والدراسات العلمية، والمحاكمة العلنيـة للفـساد، والاسـتفادة مـن خبرات الدول المتقدمة، وتفعيل دور وسائل الإعلام في الرقابـة، وتـدعيم أجهـزة مكافحة الفساد، والتحقيق في الفساد، وتشديد العقوبة، والمحاسبة، أي بمعنى أن جميع أفراد العينة بصرف النظر عن أماكن عملهم يدركون جهود الحكومة فـي محاربـة الفساد.

2. المرتبة:

أجمع العاملون باختلاف مرتباتهم ودرجاتهم على أن جهـود الحكومـة فـي محاربة الفساد تتمثل في "محاربة الواسطة، ودعم الشفافية، وتعزيز العدالة، وكشف الفساد، وتدعيم البحوث والدراسات العلمية، والمحاكمة العلنية للفساد، والاستفادة من خبرات الدول المتقدمة، وتفعيل دور وسائل الإعلام في الرقابـة، وتـدعيم أجهـزة مكافحة الفساد، والتحقيق في الفساد، وتشديد العقوبة ، والمحاسبة، (انظر الجـدول رقم 24).

جدول (24)
تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق
في جهود الحكومة في محاربة الفساد وفقاً لمتغير المرتبة

البند	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
	بين المجموعات	4.478	1	4.478		
تشديد العقوبة	داخل المجموعات	2186.09	278	7.864	.569	.451
	الإجمالي	2190.568	279			
	بين المجموعات	4.559	1	4.559		
التحقيق في الفساد	داخل المجموعات	1969.141	278	7.083	.644	.423
	الإجمالي	1973.7	279			
	بين المجموعات	183	1	183		
تدعيم أجهزة مكافحة الفساد	داخل المجموعات	2014.011	277	7.271	.025	.874
	الإجمالي	2014.194	278			
	بين المجموعات	4.079	1	4.079		
تفعيل دور وسائل الإعلام في الرقابة	داخل المجموعات	2011.498	277	7.262	.562	.454
	الإجمالي	2015.577	278			
	بين المجموعات	281	1	281		
الاستفادة من خبرات الدول المتقدمة	داخل المجموعات	2434.113	277	8.787	.032	.858
	الإجمالي	2434.394	278			
	بين المجموعات	3.406	1	3.406		
المحاكمة العلنية للفساد	داخل المجموعات	2870.036	276	10.399	.328	.568
	الإجمالي	2873.442	277			
	بين المجموعات	3.827	1	3.827		
تدعيم البحوث والدراسات العلمية	داخل المجموعات	2367.209	276	8.577	.446	.505
	الإجمالي	2371.036	277			
	بين المجموعات	217	1	217		
محاربة الواسطة	داخل المجموعات	2703.138	277	9.759	.022	.882
	الإجمالي	2703.355	278			
	بين المجموعات	1.938	1	1.938		
دعم الشفافية	داخل المجموعات	2220.285	277	8.015	.242	.623
	الإجمالي	2222.222	278			
	بين المجموعات	19.583	1	19.583		
تعزيز العدالة	داخل المجموعات	2153.328	277	7.774	2.519	.114
	الإجمالي	2172.91	278			
	بين المجموعات	19.218	1	19.218		
المحاسبة	داخل المجموعات	2469.492	277	8.915	2.156	.143
	الإجمالي	2488.71	278			
	بين المجموعات	29.075	1	29.075		
كشف الفساد	داخل المجموعات	2464.925	277	8.899	3.267	.072
	الإجمالي	2494	278			

3. النوع الاجتماعي:

يرى جميع العاملون باختلاف نوعهم الاجتماعي "ذكر، أنثى" على أن جهـود الحكومة في محاربة الفساد تتمثل في "دعم الشفافية، وتعزيز العدالة، وتدعيم البحوث والدراسـات العلميـة، والاسـتفادة مـن خبـرات الـدول المتقدمـة، وتفعيـل دور وسائل الإعلام في الرقابة، وتدعيم أجهزة مكافحة الفساد، والتحقيق في الفساد، وتشديد العقوبة، والمحاسبة، في حين تبين فروق ذات دلالة إحـصائية فـي جهـود الحكومة في محاربة الفساد في المحاكمة العلنية للفساد، وكشف الفـساد، محاربـة الواسطة (انظر الجدول رقم 25).

جدول (25)

تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق

في جهود الحكومة في محاربة الفساد وفقاً لمتغير النوع الاجتماعي

البند	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
تشديد العقوبة	بين المجموعات	5.215	1	5.215	.688	.407
	داخل المجموعات	2908.91	384	7.575		
	الإجمالي	2914.124	385			
التحقيق في الفساد	بين المجموعات	3.644	1	3.644	.500	.480
	داخل المجموعات	2799.353	384	7.29		
	الإجمالي	2802.997	385			
تدعيم أجهزة مكافحة الفساد	بين المجموعات	9.386	1	9.386	1.267	.261
	داخل المجموعات	2836.318	383	7.406		
	الإجمالي	2845.704	384			
تفعيل دور وسائل الإعلام في الرقابة	بين المجموعات	6.752	1	6.752	.935	.334
	داخل المجموعات	2765.352	383	7.22		
	الإجمالي	2772.104	384			
الاستفادة من خبرات الدول المتقدمة	بين المجموعات	578	1	0.578	.066	.797
	داخل المجموعات	3332.294	382	8.723		
	الإجمالي	3332.872	383			
المحاكمة العلنية للفساد	بين المجموعات	81.858	1	81.858	8.471	.004
	داخل المجموعات	3681.86	381	9.664		
	الإجمالي	3763.718	382			
تدعيم البحوث والدراسات العلمية	بين المجموعات	6.908	1	6.908	.812	.368
	داخل المجموعات	3243.228	381	8.512		
	الإجمالي	3250.136	382			

محاربة الواسطة	بين المجموعات	26.041	1	26.041	2.715	.001
	داخل المجموعات	3683.174	384	9.592		
	الإجمالي	3709.215	385			
دعم الشفافية	بين المجموعات	1.022	1	1.022	.131	.718
	داخل المجموعات	2986.137	383	7.797		
	الإجمالي	2987.158	384			
تعزيز العدالة	بين المجموعات	2.142	1	2.142	.268	.605
	داخل المجموعات	3064.417	384	7.98		
	الإجمالي	3066.56	385			
المحاسبة	بين المجموعات	110.057	1	110.057	.042	.838
	داخل المجموعات	1012214	384	2635.974		
	الإجمالي	1012324.1	385			
كشف الفساد	بين المجموعات	55.328	1	55.328	6.055	.014
	داخل المجموعات	3508.654	384	9.137		
	الإجمالي	3563.982	385			

4. الحالة الاجتماعية:

يرى جميع العاملين باختلاف حالتهم الاجتماعية " متزوج غير متزوج" على أن جهود الحكومة في محاربة الفساد تتمثل في "محاربة الواسطة، ودعم الشفافية، وتدعيم البحوث والدراسات العلمية، والاستفادة من خبرات الدول المتقدمة، وتفعيل دور وسائل الإعلام في الرقابة، وتدعيم أجهزة مكافحة الفساد، والمحاسبة، في حين تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية في جهود الحكومة في محاربة الفساد في المحاكمة العلنية للفساد، وكشف الفساد، محاربة الواسطة (انظر الجدول رقم 26).

جدول (26)

تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق

جهود الحكومة في محاربة الفساد وفقاً لمتغير الحالة الاجتماعية

البند	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
تشديد العقوبة	بين المجموعات	34.932	1	34.9	4.6	.033
	داخل المجموعات	2910.122	383	7.6		
	الإجمالي	2945.055	384			
التحقيق في الفساد	بين المجموعات	41.932	1	41.9	5.81	.016
	داخل المجموعات	2762.941	383	7.21		
	الإجمالي	2804.873	384			
تدعيم أجهزة مكافحة الفساد	بين المجموعات	1.653	1	1.65	220	.639
	داخل المجموعات	2867.345	382	7.51		
	الإجمالي	2868.997	383			
تفعيل دور وسائل الإعلام في الرقابة	بين المجموعات	1.995	1	2	273	.602
	داخل المجموعات	2794.565	382	7.32		
	الإجمالي	2796.56	383			
الاستفادة من خبرات الدول المتقدمة	بين المجموعات	18.457	1	18.5	2.12	.146
	داخل المجموعات	3317.778	381	8.71		
	الإجمالي	3336.235	382			
المحاكمة العلنية للفساد	بين المجموعات	60.07	1	60.1	6.08	.014
	داخل المجموعات	3757.407	380	9.89		
	الإجمالي	3817.476	381			
تدعيم البحوث والدراسات العلمية	بين المجموعات	35.524	1	35.5	4.16	.042
	داخل المجموعات	3243.139	380	8.54		
	الإجمالي	3278.662	381			
محاربة الواسطة	بين المجموعات	1.128	1	1.13	115	.734
	داخل المجموعات	3748.976	383	9.79		
	الإجمالي	3750.104	384			
دعم الشفافية	بين المجموعات	0.058	1	0.06	7	.932
	داخل المجموعات	3037.44	382	7.95		
	الإجمالي	3037.497	383			
تعزيز العدالة	بين المجموعات	21.818	1	21.8	2.72	.001
	داخل المجموعات	3077.34	383	8.04		
	الإجمالي	3099.158	384			
المحاسبة	بين المجموعات	851.563	1	852	322	.570
	داخل المجموعات	1011493.086	383	2641		
	الإجمالي	1012344.649	384			
كشف الفساد	بين المجموعات	73.017	1	73	7.96	.005
	داخل المجموعات	3514.49	383	9.18		
	الإجمالي	3587.506	384			

5. المستوى التعليمي:

أفاد العاملون في القطاعين العام والخاص باختلاف مستواهم التعليمي علـى أن جهود الحكومة في محاربة الفساد تمثلت في "محاربة الواسـطة، ودعـم الـشفافية، وكشف الفساد، وتدعيم البحوث والدراسات العلمية، والمحاكمـة العلنيـة للفـساد، والاستفادة من خبرات الدول المتقدمة، وتفعيل دور وسائل الإعـلام فـي الرقابـة، وتدعيم أجهزة مكافحة الفساد، والتحقيق في الفساد، وتشديد العقوبة، والمحاسبة، بينما تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) فـي جهـود الحكومة في محاربة الفساد عن طريق تعزيز العدالة، والجدول (27) يوضح ذلك.

جدول (27)

تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق في جهود

الحكومة في محاربة الفساد وفقاً لمتغير المستوى التعليمي

البند	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
تشديد العقوبة	بين المجموعات	3.785	3	1.262	.163	.921
	داخل المجموعات	2913.423	376	7.748		
	الإجمالي	2917.208	379			
التحقيق في الفساد	بين المجموعات	9.404	3	3.135	.423	.737
	داخل المجموعات	2785.593	376	7.408		
	الإجمالي	2794.997	379			
تدعيم أجهزة مكافحة الفساد	بين المجموعات	16.192	3	5.397	.715	.543
	داخل المجموعات	2829.914	375	7.546		
	الإجمالي	2846.106	378			
تفعيل دور وسائل الإعلام في الرقابة	بين المجموعات	6.618	3	2.206	.298	.827
	داخل المجموعات	2776.791	375	7.405		
	الإجمالي	2783.409	378			
الاستفادة من خبرات الدول المتقدمة	بين المجموعات	18.933	3	6.311	.708	.548
	داخل المجموعات	3334.001	374	8.914		
	الإجمالي	3352.934	377			
المحاكمة العلنية للفساد	بين المجموعات	9.165	3	3.055	.302	.824
	داخل المجموعات	3769.031	373	10.11		
	الإجمالي	3778.196	376			
تدعيم البحوث والدراسات العلمية	بين المجموعات	25.643	3	8.548	.984	.400
	داخل المجموعات	3239.28	373	8.684		
	الإجمالي	3264.923	376			

محاربة الواسطة	بين المجموعات	32.322	3	10.77	1.111	.344
	داخل المجموعات	3644.865	376	9.694		
	الإجمالي	3677.187	379			
دعم الشفافية	بين المجموعات	15.215	3	5.072	.639	.591
	داخل المجموعات	2977.983	375	7.941		
	الإجمالي	2993.198	378			
تعزيز العدالة	بين المجموعات	69.739	3	23.25	2.922	.034
	داخل المجموعات	2991.588	376	7.956		
	الإجمالي	3061.326	379			
المحاسبة	بين المجموعات	17881.853	3	5961	2.254	.082
	داخل المجموعات	994322.281	376	2644		
	الإجمالي	1012204.134	379			
كشف الفساد	بين المجموعات	17.168	3	5.723	.607	.611
	داخل المجموعات	3546.422	376	9.432		
	الإجمالي	3563.589	379			

6. مكان العمل

يرى جميع العاملون في القطاعين العام والخاص باختلاف مواقع عملهم على أن جهود الحكومة في محاربة الفساد تمثلت في "محاربة الواسطة، ودعم الشفافية، وتعزيز العدالة، وكشف الفساد، وتدعيم البحوث والدراسات العلمية، والمحاكمة العلنية للفساد، والاستفادة من خبرات الدول المتقدمة، وتفعيل دور وسائل الإعلام في الرقابة، وتدعيم أجهزة مكافحة الفساد، وتشديد العقوبة، والمحاسبة، بينما تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في جهود الحكومة في التحقيق في الفساد كما يوضح ذلك جدول (28).

جدول (28)

تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق

في جهود الحكومة في محاربة الفساد وفقاً لمتغير مكان العمل

البند	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
تشديد العقوبة	بين المجموعات	5.11	1	5.11	.662	.416
	داخل المجموعات	2777.431	360	7.715		
	الإجمالي	2782.541	361			
التحقيق في الفساد	بين المجموعات	53.276	1	53.28	7.461	.007
	داخل المجموعات	2570.713	360	7.141		
	الإجمالي	2623.989	361			
تدعيم أجهزة مكافحة الفساد	بين المجموعات	17.416	1	17.42	2.322	.128
	داخل المجموعات	2692.014	359	7.499		
	الإجمالي	2709.429	360			
تفعيل دور وسائل الإعلام في الرقابة	بين المجموعات	812	1	812	.110	.740
	داخل المجموعات	2644.268	359	7.366		
	الإجمالي	2645.08	360			
الاستفادة من خبرات الدول المتقدمة	بين المجموعات	3.568	1	3.568	.398	.528
	داخل المجموعات	3206.154	358	8.956		
	الإجمالي	3209.722	359			
المحاكمة العلنية للفساد	بين المجموعات	347	1	.347	.034	.854
	داخل المجموعات	3641.397	357	10.2		
	الإجمالي	3641.744	358			
تدعيم البحوث والدراسات العلمية	بين المجموعات	498	1	0.498	.058	.810
	داخل المجموعات	3070.377	356	8.625		
	الإجمالي	3070.874	357			
محاربة الواسطة	بين المجموعات	9.867	1	9.867	.993	.320
	داخل المجموعات	3567.906	359	9.938		
	الإجمالي	3577.773	360			
دعم الشفافية	بين المجموعات	366	1	366	.045	.831
	داخل المجموعات	2891.231	358	8.076		
	الإجمالي	2891.597	359			
تعزيز العدالة	بين المجموعات	736	1	.736	.091	.763
	داخل المجموعات	2908.034	359	8.1		
	الإجمالي	2908.77	360			
المحاسبة	بين المجموعات	107.569	1	107.6	.038	.845
	داخل المجموعات	1011745.412	359	2.818		
	الإجمالي	1011852.981	360			
كشف الفساد	بين المجموعات	24.511	1	24.51	2.62	.106
	داخل المجموعات	3358.785	359	9.356		
	الإجمالي	3383.296	360			

للتحقق من فرضية الدراسة الثالثة، والتي تنص على أن: "**هل هنـاك فـروق ذات دلالة إحصائية تعزى لكل من القطـاع (حكـومي، خـاص)، والمرتبـة، والنـوع الاجتماعي، والحالة الاجتماعية، والمستوى التعليمي، ومكان العمل فـي الفـساد الإداري والمختصة بمدى انتشار الفساد في بعض الجهات الحكومية والخاصة؟**"

فقد تم إجراء تحليل التباين الأحادي لمعرفة هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في مدى انتشار الفساد وفقا لكل متغير على حدة.

1. القطاع (حكومي، خاص):

أجمع العاملون في القطاعين العام والخاص على انتشار صور الفـساد الإداري المختلفة في "القيادات الإدارية، وكبار الموظفين، وصـغار المـوظفين، والإعـلام، والقضاء، والقطاع الخاص، والعطاءات، والأجهزة والأمنية، والجمارك، والبلـديات والأمانات". بينما تبين وجود اختلاف هام في مدركاتهم فيما يتعلـق فـي انتـشار المخالفات في المقاولات (انظر جدول 29).

جدول (29)

تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق

في مدى انتشار الفساد وفقاً لمتغير قطاع العمل (حكومي، خاص)

الجهات الحكومية والخاصة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
القيادات الإدارية	بين المجموعات	4.649	1	4.65	.775	.379
	داخل المجموعات	2128.583	355	6		
	الإجمالي	2133.232	356			
كبار الموظفين	بين المجموعات	2.335	1	2.34	.451	.502
	داخل المجموعات	1849.988	357	5.18		
	الإجمالي	1852.323	358			
صغار الموظفين	بين المجموعات	14.45	1	14.5	2.35	.126
	داخل المجموعات	2197.322	357	6.16		
	الإجمالي	2211.772	358			
الإعلام	بين المجموعات	11.266	1	11.3	1.72	.191
	داخل المجموعات	2338.679	357	6.55		
	الإجمالي	2349.944	358			
القضاء	بين المجموعات	2.158	1	2.16	.311	.577
	داخل المجموعات	2449.661	353	6.94		
	الإجمالي	2451.82	354			

القطاع الخاص	بين المجموعات	5.671	1	5.67	.674	.412
	داخل المجموعات	2985.494	355	8.41		
	الإجمالي	2991.165	356			
العطاءات	بين المجموعات	163	1	163	.024	.878
	داخل المجموعات	2331.676	340	6.86		
	الإجمالي	2331.839	341			
الأجهزة الأمنية	بين المجموعات	9.707	1	9.71	1.56	.213
	داخل المجموعات	2210.282	355	6.23		
	الإجمالي	2219.989	356			
الجمارك	بين المجموعات	8.608	1	8.61	1.25	.264
	داخل المجموعات	2449.258	356	6.88		
	الإجمالي	2457.866	357			
البلديات والأمانات	بين المجموعات	20.017	1	20	3.6	.059
	داخل المجموعات	1981.337	356	5.57		
	الإجمالي	2001.355	357			
المقاولات	بين المجموعات	52.713	1	52.7	8.45	.004
	داخل المجموعات	2208.197	354	6.24		
	الإجمالي	2260.91	355			

2. المرتبة:

أجمع العاملون باختلاف مرتباتهم ودرجاتهم على تفشي الفساد في الجهات الحكومية والخاصة التالية: القيادات الإدارية، وكبار الموظفين، وصغار الموظفين، والإعلام، والقضاء، والعطاءات، والأجهزة والأمنية، والجمارك، والبلديات والأمانات. بينما تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في انتشار الفساد في القطاع الخاص، والمقاولات وكما هو مبين في جدول (30).

جدول (30)

تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق

في مدى انتشار الفساد في بعض الجهات الحكومية والخاصة وفقاً لمتغير المرتبة

الجهات الحكومية والخاصة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
القيادات الإدارية	بين المجموعات	10.111	1	10.111	1.796	.181
	داخل المجموعات	1570.89	279	5.63		
	الإجمالي	1581	280			
كبار الموظفين	بين المجموعات	17.531	1	17.531	3.444	.065
	داخل المجموعات	1430.24	281	5.09		
	الإجمالي	1447.77	282			
صغار الموظفين	بين المجموعات	1.807	1	1.807	.299	.585
	داخل المجموعات	1700.16	281	6.05		
	الإجمالي	1701.97	282			
الإعلام	بين المجموعات	13.857	1	13.857	2.139	.145
	داخل المجموعات	1814.1	280	6.479		
	الإجمالي	1827.96	281			
القضاء	بين المجموعات	126	1	126	.018	.893
	داخل المجموعات	1930.7	277	6.97		
	الإجمالي	1930.82	278			
القطاع الخاص	بين المجموعات	42.987	1	42.987	5.714	.017
	داخل المجموعات	2098.96	279	7.523		
	الإجمالي	2141.94	280			
العطاءات	بين المجموعات	9.727	1	9.727	1.429	.233
	داخل المجموعات	1823.55	268	6.804		
	الإجمالي	1833.27	269			
الأجهزة الأمنية	بين المجموعات	2.811	1	2.811	.465	.496
	داخل المجموعات	1686.36	279	6.044		
	الإجمالي	1689.17	280			
الجمارك	بين المجموعات	490	1	490	.071	.790
	داخل المجموعات	1928.12	279	6.911		
	الإجمالي	1928.61	280			
البلديات والأمانات	بين المجموعات	20.55	1	20.55	3.921	.049
	داخل المجموعات	1467.57	280	5.241		
	الإجمالي	1488.12	281			
المقاولات	بين المجموعات	31.397	1	31.397	4.938	.027
	داخل المجموعات	1767.45	278	6.358		
	الإجمالي	1798.84	279			

3. النوع الاجتماعي

يتفق جميع العاملون باختلاف نوعهم الاجتماعي على تفشي الفساد في الجهات الحكومية والخاصة التالية: القيادات الإدارية، وكبار الموظفين، وصغار المـوظفين، والقضاء، والقطاع الخاص، والعطاءات، والأجهزة والأمنية، والجمارك، والبلـديات والأمانات. بينما تبين وجود فروق ذات دلالـة إحـصائية عنـد مـستوى الدلالـة ($\alpha \leq 0.05$) في انتشار الفساد في الإعلام، والمقاولات بمعنى أن هناك فـروق بـين مدركات الذكور والإناث في انتشار الفساد في قطاع الإعلام وقطاع المقاولات، وكما هو مبين في جدول (31).

جدول (31)

تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق

في مدى انتشار الفساد وفقاً لمتغير النوع الاجتماعي

الجهات الحكومية والخاصة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
القيادات الإدارية	بين المجموعات	5.407	1	5.41	911	.340
	داخل المجموعات	2302.09	388	5.93		
	الإجمالي	2307.497	389			
كبار الموظفين	بين المجموعات	2.105	1	2.11	406	.524
	داخل المجموعات	2021.301	390	5.18		
	الإجمالي	2023.406	391			
صغار الموظفين	بين المجموعات	3.626	1	3.63	557	.456
	داخل المجموعات	2540.025	390	6.51		
	الإجمالي	2543.651	391			
الإعـلام	بين المجموعات	31.702	1	31.7	4.63	.032
	داخل المجموعات	2668.867	390	6.84		
	الإجمالي	2700.569	391			
القضاء	بين المجموعات	266	1	0.27	38	.845
	داخل المجموعات	2670.847	386	6.92		
	الإجمالي	2671.113	387			
القطاع الخاص	بين المجموعات	44	1	44	5	.942
	داخل المجموعات	3183.023	388	8.2		
	الإجمالي	3183.067	389			
العطاءات	بين المجموعات	5.683	1	5.68	797	.373
	داخل المجموعات	2659.65	373	7.13		
	الإجمالي	2665.333	374			

الأجهزة الأمنية	بين المجموعات	4.509	1	4.51	716	.398
	داخل المجموعات	2444.027	388	6.3		
	الإجمالي	2448.536	389			
الجمارك	بين المجموعات	4.251	1	4.25	599	.439
	داخل المجموعات	2758.833	389	7.09		
	الإجمالي	2763.084	390			
البلديات والأمانات	بين المجموعات	4.468	1	4.47	740	.390
	داخل المجموعات	2348.412	389	6.04		
	الإجمالي	2352.88	390			
المقاولات	بين المجموعات	26.433	1	26.4	4.03	.045
	داخل المجموعات	2540.328	387	6.56		
	الإجمالي	2566.761	388			

4. الحالة الاجتماعية:

يرى العاملون في القطاعين العام والخاص وفقاً لحالاتهم الاجتماعية (متـزوج، غير متزوج) على أن الفساد منتشر فـي الجهـات الحكوميـة والخاصـة التاليـة: القيادات الإدارية، وكبار الموظفين، وصغار الموظفين، والإعلام، والقضاء، والقطاع الخاص، والأجهزة الأمنية، والجمارك، والمقاولات، والبلديات والأمانات. بينما تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في العطاءات، كما تشير إلى ذلك البيانات الواردة في الجدول (32).

جدول (32)
تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق
في مدى انتشار الفساد وفقاً لمتغير الحالة الاجتماعية

الجهات الحكومية والخاصة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
القيادات الإدارية	بين المجموعات	74	1	74	12	.912
	داخل المجموعات	2344.481	387	6.06		
	الإجمالي	2344.555	388			
كبار الموظفين	بين المجموعات	4.002	1	4	752	.386
	داخل المجموعات	2070.525	389	5.32		
	الإجمالي	2074.527	390			
صغار الموظفين	بين المجموعات	645	1	645	99	.753
	داخل المجموعات	2536.117	389	6.52		
	الإجمالي	2536.762	390			
الإعلام	بين المجموعات	12.793	1	12.8	1.84	.176
	داخل المجموعات	2710.608	389	6.97		
	الإجمالي	2723.402	390			
القضاء	بين المجموعات	9.418	1	9.42	1.36	.244
	داخل المجموعات	2667.812	385	6.93		
	الإجمالي	2677.23	386			
القطاع الخاص	بين المجموعات	18.419	1	18.4	2.23	.136
	داخل المجموعات	3199.154	387	8.27		
	الإجمالي	3217.573	388			
العطاءات	بين المجموعات	75.195	1	75.2	10.7	.001
	داخل المجموعات	2602.529	372	7		
	الإجمالي	2677.725	373			
الأجهزة الأمنية	بين المجموعات	124	1	124	20	.889
	داخل المجموعات	2446.699	387	6.32		
	الإجمالي	2446.823	388			
الجمارك	بين المجموعات	11.755	1	11.8	1.66	.198
	داخل المجموعات	2748.204	388	7.08		
	الإجمالي	2759.959	389			
البلديات والأمانات	بين المجموعات	172	1	172	28	.867
	داخل المجموعات	2385.818	388	6.15		
	الإجمالي	2385.99	389			
المقاولات	بين المجموعات	4.157	1	4.16	616	.433
	داخل المجموعات	2603.286	386	6.74		
	الإجمالي	2607.443	387			

5. المستوى التعليمي:

يتفق العاملون باختلاف مستواهم التعليمي على أن الفساد منتشر في الجهات الحكومية والخاصة التالية: القيادات الإدارية، وكبار الموظفين، وصغار الموظفين، والإعلام، والقضاء، والقطاع الخاص، والعطاءات، والأجهزة والأمنية، والجمارك، والمقاولات، والبلديات والأمانات، كما تشير إلى ذلك البيانات الواردة في الجدول (33).

جدول (33)

تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق

في مدى انتشار الفساد وفقاً لمتغير المستوى التعليمي

الجهات الحكومية والخاصة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
القيادات الإدارية	بين المجموعات	26.027	3	8.68	1.44	.232
	داخل المجموعات	2290.788	379	6.04		
	الإجمالي	2316.815	382			
كبار الموظفين	بين المجموعات	17.573	3	5.86	1.09	.352
	داخل المجموعات	2040.489	381	5.36		
	الإجمالي	2058.062	384			
صغار الموظفين	بين المجموعات	18.375	3	6.13	945	.419
	داخل المجموعات	2469.583	381	6.48		
	الإجمالي	2487.958	384			
الإعلام	بين المجموعات	16.567	3	5.52	781	.505
	داخل المجموعات	2694.774	381	7.07		
	الإجمالي	2711.34	384			
القضاء	بين المجموعات	3.298	3	1.1	157	.925
	داخل المجموعات	2635.269	377	6.99		
	الإجمالي	2638.567	380			
القطاع الخاص	بين المجموعات	22.615	3	7.54	914	.434
	داخل المجموعات	3126.325	379	8.25		
	الإجمالي	3148.94	382			
العطاءات	بين المجموعات	14.391	3	4.8	669	.572
	داخل المجموعات	2611.598	364	7.18		
	الإجمالي	2625.989	367			
الأجهزة الأمنية	بين المجموعات	6.315	3	2.11	334	.801
	داخل المجموعات	2390.265	379	6.31		
	الإجمالي	2396.58	382			

الجمارك	بين المجموعات	24.64	3	8.21	1.16	.324
	داخل المجموعات	2683.35	380	7.06		
	الإجمالي	2707.99	383			
البلديات والأمانات	بين المجموعات	39.441	3	13.1	2.18	.090
	داخل المجموعات	2290.215	380	6.03		
	الإجمالي	2329.656	383			
المقاولات	بين المجموعات	22.556	3	7.52	1.15	.330
	داخل المجموعات	2479.109	378	6.56		
	الإجمالي	2501.665	381			

6. مكان العمل:

يتفق العاملون باختلاف مستواهم التعليمي على أن الفساد منتشر فـي الجهـات الحكومية والخاصة التالية التي تم دراستها: القيادات الإدارية، وكبـار المـوظفين، وصغار الموظفين، والإعلام، والقضاء، والقطاع الخاص، والعطاءات، والأجهـزة والأمنية، والجمارك، والمقاولات، والبلديات والأمانات (انظر جدول 34).

جدول (34)

تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق لمدى انتشار الفساد وفقاً لمتغير مكان العمل

الجهات الحكومية والخاصة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
القيادات الإدارية	بين المجموعات	18.448	1	18.4	3.11	.079
	داخل المجموعات	2138.127	360	5.94		
	الإجمالي	2156.575	361			
كبار الموظفين	بين المجموعات	1.496	1	1.5	288	.592
	داخل المجموعات	1875.645	361	5.2		
	الإجمالي	1877.14	362			
صغار الموظفين	بين المجموعات	7.157	1	7.16	1.07	.301
	داخل المجموعات	2412.832	361	6.68		
	الإجمالي	2419.989	362			
الإعلام	بين المجموعات	2	1	2	0	.987
	داخل المجموعات	2571.276	361	7.12		
	الإجمالي	2571.278	362			
القضاء	بين المجموعات	4.343	1	4.34	622	.431
	داخل المجموعات	2492.125	357	6.98		
	الإجمالي	2496.468	358			

القطاع الخاص	بين المجموعات	6	1	6	1	.979
	داخل المجموعات	3002.892	360	8.34		
	الإجمالي	3002.898	361			
العطاءات	بين المجموعات	1.187	1	1.19	161	.689
	داخل المجموعات	2545.136	345	7.38		
	الإجمالي	2546.323	346			
الأجهزة الأمنية	بين المجموعات	41	1	41	6	.936
	داخل المجموعات	2245.439	359	6.26		
	الإجمالي	2245.479	360			
الجمارك	بين المجموعات	199	1	199	28	.868
	داخل المجموعات	2593.041	360	7.2		
	الإجمالي	2593.24	361			
البلديات والأمانات	بين المجموعات	1.702	1	1.7	277	.599
	داخل المجموعات	2209.892	360	6.14		
	الإجمالي	2211.594	361			
المقاولات	بين المجموعات	308	1	308	46	.830
	داخل المجموعات	2390.434	359	6.66		
	الإجمالي	2390.742	360			

للتحقق من فرضية الدراسة الرابعة، والتي تنص على أن: **"هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لكل من القطاع (حكومي، خاص)، والمرتبة، والنوع الاجتماعي، والحالة الاجتماعية، والمستوى التعليمي، ومكان العمل في الفساد الإداري والمختصة بمدى انتشار بعض المخالفات في المؤسسات الحكومية والخاصة؟**

فقد تم إجراء تحليل التباين الأحادي لكل متغير على حدة للتحقق من دلالة الفروق في انتشار بعض المخالفات والتي تعزى لتغيرات الدراسة.

1. قطاع العمل (حكومي، خاص):

أجمع العاملون في القطاعين العام والخاص على انتشار المخالفات التالية في المؤسسات الحكومية والخاصة: التحايل على القوانين والتشريعات، واتخاذ القرارات لخدمة الواسطة والمحسوبية، والتزوير في المستندات، والتربح من أعمال الوظيفة، وتعاطي الرشوة بكافة صورها، واستخدام الوظيفة للتعدي على المال العام، وتسخير الموظفين لأعمال شخصية، وإساءة المعاملة باسم الوظيفة، واتخاذ القرارات لتحقيق

منفعة شخصية. بينما تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في انتشار مخالفة المحاباة والإيثار، والجدول (35) يوضح ذلك.

جدول (35)

تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق

في مدى انتشار بعض المخالفات وفقاً لمتغير قطاع العمل (حكومي، خاص)

البند	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
اتخاذ القرارات لتحقيق منفعة شخصية	بين المجموعات	5.528	1	5.528	.998	.319
	داخل المجموعات	1972.293	356	5.54		
	الإجمالي	1977.821	357			
اتخاذ القرارات لخدمة الواسطة والمحسوبية	بين المجموعات	7.926	1	7.926	1.384	.240
	داخل المجموعات	2038.535	356	5.726		
	الإجمالي	2046.461	357			
المحاباة والإيثار	بين المجموعات	41.518	1	41.518	7.222	.008
	داخل المجموعات	2029.468	353	5.749		
	الإجمالي	2070.986	354			
التزوير في المستندات	بين المجموعات	14.799	1	14.799	1.333	.249
	داخل المجموعات	3918.733	353	11.101		
	الإجمالي	3933.532	354			
التربح من أعمال الوظيفة	بين المجموعات	15.31	1	15.31	2.605	.107
	داخل المجموعات	2086.645	355	5.878		
	الإجمالي	2101.955	356			
تعاطي الرشوة بكافة صورها	بين المجموعات	2.225	1	2.225	.301	.584
	داخل المجموعات	2610.299	353	7.395		
	الإجمالي	2612.524	354			
استخدام الوظيفة للتعدي على المال العام	بين المجموعات	8.347	1	8.347	1.193	.275
	داخل المجموعات	2469.653	353	6.996		
	الإجمالي	2478	354			
تسخير الموظفين لأعمال شخصية	بين المجموعات	10.063	1	10.063	1.693	.194
	داخل المجموعات	2110.464	355	5.945		
	الإجمالي	2120.527	356			
إساءة المعاملة باسم الوظيفة	بين المجموعات	9.328	1	9.328	1.355	.245
	داخل المجموعات	2443.434	355	6.883		
	الإجمالي	2452.762	356			
التحايل على القوانين والتشريعات	بين المجموعات	16.779	1	16.779	2.644	.105
	داخل المجموعات	2252.924	355	6.346		
	الإجمالي	2269.703	356			

2. المرتبة:

أجمع العاملون في القطاعين العام والخاص باختلاف مرتباتهم على انتشار المخالفات التالية في المؤسسات الحكومية والخاصة: "التحايل على القوانين والتشريعات، والمحاباة والإيثار، والتربح من أعمال الوظيفة، وتعاطي الرشوة بكافة صورها، واستخدام الوظيفة للتعدي على المال العام، وتسخير الموظفين لأعمال شخصية، وإساءة المعاملة باسم الوظيفة، واتخاذ القرارات لتحقيق منفعة شخصية. بينما تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في انتشار المخالفات التالية: اتخاذ القرارات لتحقيق منفعة شخصية، واتخاذ القرارات لخدمة الواسطة والمحسوبية، والتزوير في المستندات والجدول (36) يوضح ذلك.

جدول (36)

تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق

في مدى انتشار بعض المخالفات وفقاً لمتغير المرتبة

البند	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
اتخاذ القرارات لتحقيق منفعة شخصية	بين المجموعات	30.752	1	30.752	5.518	.020
	داخل المجموعات	1560.553	280	5.573		
	الإجمالي	1591.305	281			
اتخاذ القرارات لخدمة الواسطة والمحسوبية	بين المجموعات	50.132	1	50.132	9.469	.002
	داخل المجموعات	1482.492	280	5.295		
	الإجمالي	1532.624	281			
المحاباة والإيثار	بين المجموعات	8.333	1	8.333	1.532	.217
	داخل المجموعات	1506.319	277	5.438		
	الإجمالي	1514.652	278			
التزوير في المستندات	بين المجموعات	61.272	1	61.272	4.991	.026
	داخل المجموعات	3413.228	278	12.278		
	الإجمالي	3474.5	279			
التربح من أعمال الوظيفة	بين المجموعات	3.548	1	3.548	622	.431
	داخل المجموعات	1598.069	280	5.707		
	الإجمالي	1601.617	281			
تعاطي الرشوة بكافة صورها	بين المجموعات	121	1	0.121	16	.900
	داخل المجموعات	2101.647	278	7.56		
	الإجمالي	2101.768	279			
استخدام الوظيفة للتعد على المال العام	بين المجموعات	2.211	1	2.211	318	.574
	داخل المجموعات	1935.732	278	6.963		
	الإجمالي	1937.943	279			

تسخير الموظفين لأعمال شخصية	بين المجموعات	3.586	1	3.586	604	.438
	داخل المجموعات	1663.548	280	5.941		
	الإجمالي	1667.135	281			
إساءة المعاملة باسم الوظيفة	بين المجموعات	5.805	1	5.805	877	.350
	داخل المجموعات	1847.497	279	6.622		
	الإجمالي	1853.302	280			
التحايل على القوانين والتشريعات	بين المجموعات	9.626	1	9.626	1.561	.213
	داخل المجموعات	1720.054	279	6.165		
	الإجمالي	1729.68	280			

3. النوع الاجتماعي:

اتفق العاملون في القطاعين العام والخاص باختلاف نوعهم الاجتماعي علـى انتشار المخالفات التالية في المؤسسات الحكومية والخاصة: "التحايل على القـوانين والتشريعات، واتخاذ القرارات لخدمة الواسطة والمحسوبية، والمحابـاة والإيثـار، والتربح من أعمال الوظيفة، وتعاطي الرشوة بكافة صـورها، واسـتخدام الوظيفـة للتعدي على المال العام، وتسخير الموظفين لأعمال شخصية، وإساءة المعاملة باسم الوظيفة، واتخاذ القرارات لتحقيق منفعة شخصية. بينما تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مخالفـة التزويـر فـي المـستندات، والجدول (37) يوضح ذلك.

جدول (37)

تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق

في مدى انتشار بعض المخالفات وفقاً لمتغير النوع الاجتماعي

البند	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
اتخاذ القرارات لتحقيق منفعة شخصية	بين المجموعات	401	1	401	.069	.793
	داخل المجموعات	2262.024	389	5.815		
	الإجمالي	2262.425	390			
اتخاذ القرارات لخدمة الواسطة والمحسوبية	بين المجموعات	7.618	1	7.618	1.265	.261
	داخل المجموعات	2341.87	389	6.02		
	الإجمالي	2349.488	390			
المحاباة والإيثار	بين المجموعات	1.418	1	1.418	233	.630
	داخل المجموعات	2351.25	386	6.091		
	الإجمالي	2352.668	387			
التزوير في المستندات	بين المجموعات	51.718	1	51.718	4.692	.031
	داخل المجموعات	4243.724	385	11.023		
	الإجمالي	4295.442	386			
التربح من أعمال الوظيفة	بين المجموعات	41	1	41	7	.934
	داخل المجموعات	2320.267	388	5.98		
	الإجمالي	2320.308	389			
تعاطي الرشوة بكافة صورها	بين المجموعات	100	1	100	13	.908
	داخل المجموعات	2881.818	386	7.466		
	الإجمالي	2881.918	387			
استخدام الوظيفة للتعدي على المال العام	بين المجموعات	12.965	1	12.965	1.839	.176
	داخل المجموعات	2721.29	386	7.05		
	الإجمالي	2734.255	387			
تسخير الموظفين لأعمال شخصية	بين المجموعات	46	1	46	8	.931
	داخل المجموعات	2391.813	388	6.164		
	الإجمالي	2391.859	389			
إساءة المعاملة باسم الوظيفة	بين المجموعات	1.634	1	1.634	.232	.630
	داخل المجموعات	2723.097	388	7.018		
	الإجمالي	2724.731	389			
التحايل على القوانين والتشريعات	بين المجموعات	3.839	1	3.839	.588	.444
	داخل المجموعات	2532.728	388	6.528		
	الإجمالي	2536.567	389			

4. الحالة الاجتماعية

اتفق العاملون في القطاعين العام والخاص باختلاف نوعهم الاجتماعي على انتشار المخالفات التالية في المؤسسات الحكومية والخاصة: "التحايل على القوانين والتشريعات، والمحاباة والإيثار، التزوير في المستندات، وتعاطي الرشوة بكافة صورها، واستخدام الوظيفة للتعدي على المال العام، وتسخير الموظفين لأعمال شخصية، وإساءة المعاملة باسم الوظيفة، بينما تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مخالفة اتخاذ القرارات لتحقيق منفعة شخصية، واتخاذ القرارات لخدمة الواسطة والمحسوبية، والتربح من أعمال الوظيفة، والجدول (38) يوضح ذلك.

جدول (38)

تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق في

مدى انتشار بعض المخالفات وفقاً لمتغير الحالة الاجتماعية

البند	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
اتخاذ القرارات لتحقيق منفعة شخصية	بين المجموعات	48.172	1	48.172	8.349	.004
	داخل المجموعات	2238.805	388	5.77		
	الإجمالي	2286.977	389			
اتخاذ القرارات لخدمة الواسطة والمحسوبية	بين المجموعات	60.671	1	60.671	10.059	.002
	داخل المجموعات	2340.204	388	6.031		
	الإجمالي	2400.874	389			
المحاباة والإيثار	بين المجموعات	3.289	1	3.289	532	.466
	داخل المجموعات	2382.731	385	6.189		
	الإجمالي	2386.021	386			
التزوير في المستندات	بين المجموعات	30.562	1	30.562	2.74	.099
	داخل المجموعات	4282.684	384	11.153		
	الإجمالي	4313.246	385			
التربح من أعمال الوظيفة	بين المجموعات	23.627	1	23.627	3.952	.048
	داخل المجموعات	2313.704	387	5.979		
	الإجمالي	2337.332	388			
تعاطي الرشوة بكافة صورها	بين المجموعات	1.66	1	1.66	220	.639
	داخل المجموعات	2899.725	385	7.532		
	الإجمالي	2901.385	386			
استخدام الوظيفة للتعد على المال العام	بين المجموعات	6.36	1	6.36	898	.344
	داخل المجموعات	2727.707	385	7.085		
	الإجمالي	2734.067	386			

تسخير الموظفين لأعمال شخصية	**بين المجموعات**	655	1	655	106	.745
	داخل المجموعات	2397.983	387	6.196		
	الإجمالي	2398.638	388			
إساءة المعاملة باسم الوظيفة	**بين المجموعات**	866	1	866	121	.728
	داخل المجموعات	2760.702	387	7.134		
	الإجمالي	2761.568	388			
التحايل على القوانين والتشريعات	**بين المجموعات**	831	1	831	126	.723
	داخل المجموعات	2547.92	387	6.584		
	الإجمالي	2548.751	388			

5. المستوى التعليمي:

يرى جميع العاملون في القطاعين العام والخاص باختلاف مستواهم التعليمي أن هناك انتشاراً للمخالفات التالية في المؤسسات الحكومية والخاصة: "التحايل على القوانين والتشريعات، واتخاذ القرارات لخدمة الواسطة والمحسوبية، والمحاباة والإيثار، والتربح من أعمال الوظيفة، وتعاطي الرشوة بكافة صورها، واستخدام الوظيفة للتعدي على المال العام، وإساءة المعاملة باسم الوظيفة، واتخاذ القرارات لتحقيق منفعة شخصية، بينما كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مخالفة التزوير في المستندات، ومخالفة تسخير الموظفين لأعمال شخصية، والجدول (39) يوضح ذلك.

جدول (39)

تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق

في مدى انتشار بعض المخالفات وفقاً لمتغير المستوى التعليمي

البند	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
اتخاذ القرارات لتحقيق منفعة شخصية	بين المجموعات	21.477	3	7.159	1.208	.306
	داخل المجموعات	2251.5	380	5.925		
	الإجمالي	2272.977	383			
اتخاذ القرارات لخدمة الواسطة والمحسوبية	بين المجموعات	18.882	3	6.294	1.013	.387
	داخل المجموعات	2361.118	380	6.213		
	الإجمالي	2380	383			
المحاباة والإيثار	بين المجموعات	11.124	3	3.708	.598	.617
	داخل المجموعات	2339.522	377	6.206		
	الإجمالي	2350.646	380			
التزوير في المستندات	بين المجموعات	108.936	3	36.312	3.301	.020
	داخل المجموعات	4136.653	376	11.002		
	الإجمالي	4245.589	379			
التربح من أعمال الوظيفة	بين المجموعات	30.623	3	10.208	1.71	.165
	داخل المجموعات	2262.73	379	5.97		
	الإجمالي	2293.352	382			
تعاطي الرشوة بكافة صورها	بين المجموعات	24.536	3	8.179	1.102	.348
	داخل المجموعات	2797.327	377	7.42		
	الإجمالي	2821.864	380			
استخدام الوظيفة للتعد على المال العام	بين المجموعات	34.037	3	11.346	1.635	.181
	داخل المجموعات	2615.869	377	6.939		
	الإجمالي	2649.906	380			
تسخير الموظفين لأعمال شخصية	بين المجموعات	87.902	3	29.301	4.931	.002
	داخل المجموعات	2251.878	379	5.942		
	الإجمالي	2339.781	382			
إساءة المعاملة باسم الوظيفة	بين المجموعات	44.366	3	14.789	2.119	.097
	داخل المجموعات	2652.623	380	6.981		
	الإجمالي	2696.99	383			
التحايل على القوانين والتشريعات	بين المجموعات	24.217	3	8.072	1.239	.295
	داخل المجموعات	2469.491	379	6.516		
	الإجمالي	2493.708	382			

6. مكان العمل:

يرى جميع العاملون في القطاعين العام والخاص باختلاف مواقع عملهم أن هناك انتشارا للمخالفات التالية في المؤسسات الحكومية والخاصة: "التحايل على القـوانين والتشريعات، واتخاذ القرارات لخدمة الواسطة والمحسوبية، والمحابـاة والإيثـار، والتربح من أعمال الوظيفة، واستخدام الوظيفة للتعدي على المال العـام، وتـسخير الموظفين لأعمال شخصية، وإساءة المعاملة باسم الوظيفة، واتخاذ القرارات لتحقيق منفعة شخصية. بينما كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية عنـد مـستوى الدلالـة ($\alpha \le 0.05$) في مخالفة التزوير في المستندات، وتعاطي الرشوة بكافة صـورها؛ أي أن العاملين يدركون أن هناك فروق هامـة فـي انتـشار مخالفـة "التزويـر فـي المستندات"، ومخالفة "تعاطي الرشوة بكافة صورها" بتغير مناطق عملهم، والجدول (40) يوضح ذلك.

جدول (40)

تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق

في مدى انتشار بعض المخالفات وفقاً لمتغير مكان العمل

البند	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
اتخاذ القرارات لتحقيق منفعة شخصية	بين المجموعات	20.593	1	20.593	3.597	.059
	داخل المجموعات	2060.813	360	5.724		
	الإجمالي	2081.406	361			
اتخاذ القرارات لخدمة الواسطة والمحسوبية	بين المجموعات	332	1	332	53	.818
	داخل المجموعات	2249.549	360	6.249		
	الإجمالي	2249.881	361			
المحاباة والإيثار	بين المجموعات	200	1	200	32	.859
	داخل المجموعات	2251.873	357	6.308		
	الإجمالي	2252.072	358			
التزوير في المستندات	بين المجموعات	200.715	1	200.72	18.173	.000
	داخل المجموعات	3943.018	357	11.045		
	الإجمالي	4143.733	358			
التربح من أعمال الوظيفة	بين المجموعات	3.996	1	3.996	655	.419
	داخل المجموعات	2191.5	359	6.104		
	الإجمالي	2195.496	360			
تعاطي الرشوة بكافة صورها	بين المجموعات	44.246	1	44.246	5.966	.015
	داخل المجموعات	2654.854	358	7.416		
	الإجمالي	2699.1	359			

استخدام الوظيفة للتعد على المال العام	بين المجموعات	16.244	1	16.244	2.282	.132
	داخل المجموعات	2541.344	357	7.119		
	الإجمالي	2557.588	358			
تسخير الموظفين لأعمال شخصية	بين المجموعات	2.802	1	2.802	440	.508
	داخل المجموعات	2287.497	359	6.372		
	الإجمالي	2290.299	360			
إساءة المعاملة باسم الوظيفة	بين المجموعات	6.684	1	6.684	902	.343
	داخل المجموعات	2667.496	360	7.41		
	الإجمالي	2674.18	361			
التحايل على القوانين والتشريعات	بين المجموعات	1.288	1	1.288	193	.661
	داخل المجموعات	2392.712	359	6.665		
	الإجمالي	2394	360			

للتحقق من فرضية الدراسة الخامسة، والتي تنص على أن:

"هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لكل من القطـاع (حكـومي، خـاص)، والمرتبة، والنوع الاجتماعي، والحالة الاجتماعية، والمستوى التعليمـي، ومكـان العمل في الفساد الإداري والمختصة بمدى ثقة العـاملين فـي القطـاعين العـام والخاص في المؤسسات الحكومية والخاصة؟

تم إجراء تحليل التباين الأحادي لكل متغير من متغيرات الدراسة للتحقـق مـن دلالة الفروق في مدى ثقة العاملين في القطاعين العام والخـاص فـي المؤسـسات الحكومية والخاصة.

1. قطاع العمل (حكومي، خاص):

أجمع العاملون في القطاعين العام والخاص على وجود ثقـة فـي المؤسـسات التالية: القضاء، والشؤون الإسلامية، والبلديات والأمانات، والجامعات، وهيئه الأمر بالمعروف، والجامعة العربية، والأجهزة الأمنية، والإعـلام، ومجلـس الـشورى، والمجالس البلدية، ومجالس المناطـق، والخدمات الاجتماعيـة، وأجهـزة الرقابـة المركزية، والشركات الكبرى، والخدمات الصحية. بينما اختلفوا بفروق هامـة فـي ثقتهم بالقطاع الخاص (انظر جدول 41).

جدول (41)

تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق

في مدى ثقة العاملين وفقاً لمتغير قطاع العمل (حكومي، خاص)

المؤسسة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
الفضاء	بين المجموعات	10.872	1	10.872	1.64	.201
	داخل المجموعات	2346.3	354	6.628		
	الإجمالي	2357.1	355			
الشؤون الإسلامية	بين المجموعات	5.318	1	5.318	.794	.374
	داخل المجموعات	2365.6	353	6.702		
	الإجمالي	2371	354			
البلديات والأمانات	بين المجموعات	65	1	65	.012	.914
	داخل المجموعات	1968.1	351	5.607		
	الإجمالي	1968.1	352			
الجامعات	بين المجموعات	20.859	1	20.859	3.518	.062
	داخل المجموعات	2099.2	354	5.93		
	الإجمالي	2120.1	355			
هيئه الأمر بالمعروف	بين المجموعات	17.661	1	17.661	2.459	.118
	داخل المجموعات	2535.3	353	7.182		
	الإجمالي	2553	354			
الخدمات الصحية	بين المجموعات	6.624	1	6.624	1.175	.279
	داخل المجموعات	2002	355	5.64		
	الإجمالي	2008.7	356			
الأجهزة الأمنية	بين المجموعات	24.884	1	24.884	3.789	.052
	داخل المجموعات	2324.9	354	6.567		
	الإجمالي	2349.8	355			
الإعلام	بين المجموعات	905	1	905	.146	.702
	داخل المجموعات	2187.6	354	6.18		
	الإجمالي	2188.5	355			
مجاس الشورى	بين المجموعات	2.993	1	2.993	.307	.580
	داخل المجموعات	3445.5	353	9.761		
	الإجمالي	3448.5	354			
المجالس البلدية	بين المجموعات	571	1	571	.078	.780
	داخل المجموعات	2580.3	352	7.33		
	الإجمالي	2580.9	353			
مجالس المناطـق	بين المجموعات	201	1	201	.027	.870
	داخل المجموعات	2670.3	353	7.565		
	الإجمالي	2670.5	354			
الخدمات الاجتماعية	بين المجموعات	2.066	1	2.066	.286	.593

	داخل المجموعات	2575.3	356	7.234		
	الإجمالي	2577.4	357			
أجهزة الرقابة المركزية	بين المجموعات	7.848	1	7.848	1.203	.273
	داخل المجموعات	2322.1	356	6.523		
	الإجمالي	2330	357			
القطاع الخاص	بين المجموعات	56.144	1	56.144	4.699	.031
	داخل المجموعات	4253.4	356	11.948		
	الإجمالي	4309.6	357			
الشركات الكبرى	بين المجموعات	3.351	1	3.351	.462	.497
	داخل المجموعات	2576.4	355	7.257		
	الإجمالي	2579.7	356			
الجامعة العربية	بين المجموعات	278	1	278	.036	.851
	داخل المجموعات	2780.1	355	7.831		
	الإجمالي	2780.4	356			

2. المرتبة:

أجمع العاملون في القطاعين العام والخاص باختلاف مرتباتهم على وجود ثقة في المؤسسات التالية: القضاء، والبلديات والأمانات، والجامعات، وهيئة الأمر بالمعروف، والجامعة العربية، والأجهزة الأمنية، والإعلام، ومجلس الشورى، والمجالس البلدية، ومجالس المناطق، والخدمات الاجتماعية، وأجهزة الرقابة المركزية، والقطاع الخاص، والشركات الكبرى، والخدمات الصحية كما تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\alpha \leq 0.05$) في الشؤون الإسلامية(انظر جدول 42).

جدول (42)

تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة

الفروق في مدى ثقة العاملين وفقاً لمتغير المرتبة

المؤسسة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
الفضاء	بين المجموعات	11.85	1	11.85	1.843	.176
	داخل المجموعات	1787.1	278	6.428		
	الإجمالي	1799	279			
الشؤون الإسلامية	بين المجموعات	34.607	1	34.607	5.447	.020
	داخل المجموعات	1766.4	278	6.354		
	الإجمالي	1801	279			
البلديات والأمانات	بين المجموعات	3.601	1	3.601	.681	.410
	داخل المجموعات	1460	276	5.29		
	الإجمالي	1463.6	277			
الجامعات	بين المجموعات	12.059	1	12.059	2.124	.146
	داخل المجموعات	1578.3	278	5.677		
	الإجمالي	1590.4	279			
هيئه الأمر بالمعروف	بين المجموعات	7.956	1	7.956	1.204	.273
	داخل المجموعات	1843.1	279	6.606		
	الإجمالي	1851	280			
الخدمات الصحية	بين المجموعات	1.735	1	1.735	320	.572
	داخل المجموعات	1512.4	279	5.421		
	الإجمالي	1514.2	280			
الأجهزة الأمنية	بين المجموعات	5.388	1	5.388	.839	.361
	داخل المجموعات	1785.4	278	6.422		
	الإجمالي	1790.8	279			
الإعلام	بين المجموعات	56	1	56	.009	.924
	داخل المجموعات	1728.2	279	6.194		
	الإجمالي	1728.3	280			
مجالس الشورى	بين المجموعات	2.718	1	2.718	.290	.591
	داخل المجموعات	2616.5	279	9.378		
	الإجمالي	2619.2	280			
المجالس البلدية	بين المجموعات	1.21	1	1.21	.170	.681
	داخل المجموعات	1984.6	278	7.139		
	الإجمالي	1985.8	279			
مجالس المناطـق	بين المجموعات	42	1	42	.006	.940
	داخل المجموعات	2038.8	279	7.307		
	الإجمالي	2038.8	280			
الخدمات الاجتماعية	بين المجموعات	1.181	1	1.181	.169	.681

	داخل المجموعات	1961.6	281	6.981		
	الإجمالي	1962.8	282			
أجهزة الرقابة	بين المجموعات	2.483	1	2.483	.391	.532
المركزية	داخل المجموعات	1783.3	281	6.346		
	الإجمالي	1785.8	282			
القطاع الخاص	بين المجموعات	17.806	1	17.806	2.934	.088
	داخل المجموعات	1699.1	280	6.068		
	الإجمالي	1716.9	281			
الشركات الكبرى	بين المجموعات	5.202	1	5.202	.726	.395
	داخل المجموعات	2006.4	280	7.166		
	الإجمالي	2011.6	281			
الجامعة العربية	بين المجموعات	34.446	1	34.446	4.446	.362
	داخل المجموعات	2161.3	279	7.747		
	الإجمالي	2195.8	280			

3. النوع الاجتماعي:

اتفق العاملون في القطاعين العام والخاص باختلاف نوعهم الاجتماعي(ذكر، أنثى) على وجود ثقة في المؤسسات التالية: الشؤون الإسلامية، والبلديات والأمانات، وهيئه الأمر بالمعروف، والأجهزة الأمنية، والإعلام، ومجلس الشورى، ومجالس المناطق، والخدمات الاجتماعية، وأجهزة الرقابة المركزية، والقطاع الخاص، والشركات الكبرى، والخدمات الصحية. بينما اختلفوا بفروق هامة في ثقة العاملين في القضاء، والجامعات، والمجالس البلدية، والجامعة العربية (انظر جدول 43).

جدول (43)
تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق
في مدى ثقة العاملين وفقاً لمتغير النوع الاجتماعي

المؤسسة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
القضاء	بين المجموعات	32.721	1	32.721	4.89	.028
	داخل المجموعات	2589.3	387	6.691		
	الإجمالي	2622	388			
الشؤون الإسلامية	بين المجموعات	5.639	1	5.639	.813	.368
	داخل المجموعات	2678.7	386	6.94		
	الإجمالي	2684.3	387			
البلديات والأمانات	بين المجموعات	18.762	1	18.762	3.294	.070
	داخل المجموعات	2187.5	384	5.697		
	الإجمالي	2206.2	385			
الجامعات	بين المجموعات	51.37	1	51.37	8.534	.004
	داخل المجموعات	2329.6	387	6.02		
	الإجمالي	2380.9	388			
هيئه الأمر بالمعروف	بين المجموعات	22.092	1	22.092	2.916	.088
	داخل المجموعات	2924.1	386	7.575		
	الإجمالي	2946.2	387			
الخدمات الصحية	بين المجموعات	1.331	1	1.331	.226	.635
	داخل المجموعات	2288.7	388	5.899		
	الإجمالي	2290	389			
الأجهزة الأمنية	بين المجموعات	10.486	1	10.486	1.541	.215
	داخل المجموعات	2632.7	387	6.803		
	الإجمالي	2643.2	388			
الإعلام	بين المجموعات	1.523	1	1.523	.241	.624
	داخل المجموعات	2441.9	387	6.31		
	الإجمالي	2443.4	388			
مجاس الشورى	بين المجموعات	30.871	1	30.871	3.094	.079
	داخل المجموعات	3851	386	9.977		
	الإجمالي	3881.8	387			
المجالس البلدية	بين المجموعات	60.308	1	60.308	7.677	.006
	داخل المجموعات	3024.4	385	7.856		
	الإجمالي	3084.7	386			
مجالس المناطـق	بين المجموعات	33.757	1	33.757	4.326	.038
	داخل المجموعات	3012.3	386	7.804		
	الإجمالي	3046.1	387			
الخدمات	بين المجموعات	36.202	1	36.202	4.915	.027

الاجتماعية	داخل المجموعات	2865.2	389	7.366		
	الإجمالي	2901.4	390			
أجهزة الرقابة	بين المجموعات	4.781	1	4.781	719	.397
المركزية	داخل المجموعات	2585.5	389	6.647		
	الإجمالي	2590.3	390			
القطاع الخاص	بين المجموعات	143	1	143	12	.912
	داخل المجموعات	4518.3	389	11.615		
	الإجمالي	4518.4	390			
الشركات الكبرى	بين المجموعات	290	1	290	40	.841
	داخل المجموعات	2795.5	388	7.205		
	الإجمالي	2795.7	389			
الجامعة العربية	بين المجموعات	40.115	1	40.115	5.218	.023
	داخل المجموعات	2975.3	387	7.688		
	الإجمالي	3015.5	388			

4. الحالة الاجتماعية:

أجمع العاملون في القطاعين العام والخاص باختلاف حالتهم الاجتماعية على وجود ثقة في المؤسسات التالية: البلديات والأمانات، والجامعات، وهيئة الأمر بالمعروف، والإعلام، ومجلس الشورى، والخدمات الاجتماعية، وأجهزة الرقابة المركزية، والقطاع الخاص، والشركات الكبرى، والخدمات الصحية. بينما اختلفوا بفروق هامة في ثقتهم بالقضاء، والشؤون الإسلامية، والأجهزة الأمنية، والمجالس البلدية، ومجالس المناطق، والجامعة العربية (انظر جدول 44).

جدول (44)

تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق

في مدى ثقة العاملين وفقاً لمتغير الحالة الاجتماعية

المؤسسة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
القضاء	بين المجموعات	30.313	1	30.313	4.494	.035
	داخل المجموعات	2603.8	386	6.746		
	الإجمالي	2634.1	387			
الشؤون الإسلامية	بين المجموعات	36.955	1	36.955	5.308	.022
	داخل المجموعات	2680.4	385	6.962		
	الإجمالي	2717.3	386			
البلديات والأمانات	بين المجموعات	4.573	1	4.573	.800	.372
	داخل المجموعات	2189.7	383	5.717		
	الإجمالي	2194.2	384			
الجامعات	بين المجموعات	9.472	1	9.472	1.533	.216
	داخل المجموعات	2384.4	386	6.177		
	الإجمالي	2393.8	387			
هيئه الأمر بالمعروف	بين المجموعات	1.673	1	1.673	.218	.641
	داخل المجموعات	2960.8	385	7.69		
	الإجمالي	2962.5	386			
الخدمات الصحية	بين المجموعات	6.553	1	6.553	1.097	.296
	داخل المجموعات	2311	387	5.972		
	الإجمالي	2317.5	388			
الأجهزة الأمنية	بين المجموعات	35.138	1	35.138	5.185	.023
	داخل المجموعات	2615.9	386	6.777		
	الإجمالي	2651	387			
الإعلام	بين المجموعات	4.452	1	4.452	.701	.403
	داخل المجموعات	2451.6	386	6.351		
	الإجمالي	2456	387			
مجالس الشورى	بين المجموعات	38.208	1	38.208	3.825	.051
	داخل المجموعات	3846.3	385	9.99		
	الإجمالي	3884.5	386			
المجالس البلدية	بين المجموعات	81.986	1	81.986	10.571	.001
	داخل المجموعات	2978.2	384	7.756		
	الإجمالي	3060.2	385			
مجالس المناطـق	بين المجموعات	44.861	1	44.861	5.808	.016
	داخل المجموعات	2973.8	385	7.724		
	الإجمالي	3018.7	386			

الخدمات الاجتماعية	بين المجموعات	16.014	1	16.014	2.163	.142
	داخل المجموعات	2872.2	388	7.403		
	الإجمالي	2888.3	389			
أجهزة الرقابة المركزية	بين المجموعات	22.568	1	22.568	3.398	.066
	داخل المجموعات	2576.8	388	6.641		
	الإجمالي	2599.4	389			
القطاع الخاص	بين المجموعات	12.111	1	12.111	1.044	.307
	داخل المجموعات	4499.3	388	11.596		
	الإجمالي	4511.4	389			
الشركات الكبرى	بين المجموعات	5.242	1	5.242	.717	.398
	داخل المجموعات	2828.5	387	7.309		
	الإجمالي	2833.7	388			
الجامعة العربية	بين المجموعات	86.743	1	86.743	11.305	.001
	داخل المجموعات	2961.6	386	7.673		
	الإجمالي	3048.4	387			

5. المستوى التعليمي:

أجمع العاملون في القطاعين العام والخاص باختلاف مستوياتهم التعليمية على وجود ثقة في المؤسسات التالية: القضاء، والشؤون الإسلامية، والبلديات والأمانات، وهيئه الأمر بالمعروف، والجامعة العربية، والأجهزة الأمنية، والإعلام، ومجلس الشورى، والمجالس البلدية، ومجالس المناطق، والخدمات الاجتماعية، وأجهزة الرقابة المركزية، والقطاع الخاص، والشركات الكبرى، والخدمات الصحية. بينما تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في ثقة العاملين في الجامعات (انظر جدول 45).

جدول (45)

تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق

في مدى ثقة العاملين وفقاً لمتغير المستوى التعليمي

المؤسسة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
القضاء	بين المجموعات	33.259	3	11.086	1.664	.174
	داخل المجموعات	2524.6	379	6.661		
	الإجمالي	2557.9	382			
الشؤون الإسلامية	بين المجموعات	18.538	3	6.179	.888	.447
	داخل المجموعات	2622.4	377	6.956		
	الإجمالي	2641	380			
البلديات والأمانات	بين المجموعات	33.08	3	11.027	1.91	.128
	داخل المجموعات	2171.1	376	5.774		
	الإجمالي	2204.1	379			
الجامعات	بين المجموعات	55.934	3	18.645	3.059	.028
	داخل المجموعات	2309.7	379	6.094		
	الإجمالي	2365.6	382			
هيئه الأمر بالمعروف	بين المجموعات	54.171	3	18.057	2.362	.071
	داخل المجموعات	2889.7	378	7.645		
	الإجمالي	2943.9	381			
الخدمات الصحية	بين المجموعات	23.426	3	7.809	1.3	.274
	داخل المجموعات	2283.2	380	6.009		
	الإجمالي	2306.7	383			
الأجهزة الأمنية	بين المجموعات	30.171	3	10.057	1.477	.220
	داخل المجموعات	2580.9	379	6.81		
	الإجمالي	2611	382			
الإعلام	بين المجموعات	3.549	3	1.183	.184	.907
	داخل المجموعات	2435.5	379	6.426		
	الإجمالي	2439	382			
مجالس الشورى	بين المجموعات	29.07	3	9.69	.958	.413
	داخل المجموعات	3813.1	377	10.114		
	الإجمالي	3842.1	380			
المجالس البلدية	بين المجموعات	23.308	3	7.769	.960	.412
	داخل المجموعات	3043.7	376	8.095		
	الإجمالي	3067	379			
مجالس المناطـق	بين المجموعات	31.43	3	10.477	1.313	.270
	داخل المجموعات	3008.5	377	7.98		
	الإجمالي	3039.9	380			
الخدمات	بين المجموعات	1.983	3	661	.87	.967

الاجتماعية	داخل المجموعات	2901.6	380	7.636		
	الإجمالي	2903.6	383			
أجهزة الرقابة	بين المجموعات	12.565	3	4.188	.616	.605
المركزية	داخل المجموعات	2585.7	380	6.804		
	الإجمالي	2598.2	383			
القطاع الخاص	بين المجموعات	29.411	3	9.804	.836	.474
	داخل المجموعات	4453.9	380	11.721		
	الإجمالي	4483.3	383			
الشركات الكبرى	بين المجموعات	11.054	3	3.685	.506	.679
	داخل المجموعات	2761.9	379	7.287		
	الإجمالي	2773	382			
الجامعة العربية	بين المجموعات	27.654	3	9.218	1.162	.324
	داخل المجموعات	2998.2	378	7.932		
	الإجمالي	3025.9	381			

6. مكان العمل:

لم يختلف جميع العاملين باختلاف مواقع عملهم على مستوى الثقة في المؤسسات التالية: القضاء، والشؤون الإسلامية، والبلديات والأمانات، والجامعات، وهيئه الأمر بالمعروف، والجامعة العربية، والأجهزة الأمنية، والإعلام، ومجلس الشورى، والمجالس البلدية، ومجالس المناطق، والخدمات الاجتماعية، وأجهزة الرقابة المركزية، والقطاع الخاص، والخدمات الصحية. بينما تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في ثقة العاملين في الشركات الكبرى (انظر جدول 46).

جدول (46)

تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق

في مدى ثقة العاملين وفقاً لمتغير مكان العمل

المؤسسة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
القضاء	بين المجموعات	16.358	1	16.358	2.346	.126
	داخل المجموعات	2503.2	359	6.973		
	الإجمالي	2519.5	360			
الشؤون الإسلامية	بين المجموعات	2.78	1	2.78	.383	.537
	داخل المجموعات	2599.9	358	7.262		
	الإجمالي	2602.7	359			
البلديات والأمانات	بين المجموعات	2	1	2	0	.985
	داخل المجموعات	2077.5	356	5.836		
	الإجمالي	2077.5	357			
الجامعات	بين المجموعات	1.64	1	1.64	.264	.608
	داخل المجموعات	2232.6	359	6.219		
	الإجمالي	2234.2	360			
هيئه الأمر بالمعروف	بين المجموعات	13.395	1	13.395	1.709	.192
	داخل المجموعات	2805.9	358	7.838		
	الإجمالي	2819.3	359			
الخدمات الصحية	بين المجموعات	615	1	615	.103	.748
	داخل المجموعات	2145.3	360	5.959		
	الإجمالي	2145.9	361			
الأجهزة الأمنية	بين المجموعات	10.136	1	10.136	1.536	.216
	داخل المجموعات	2369.4	359	6.6		
	الإجمالي	2379.5	360			
الإعلام	بين المجموعات	11.136	1	11.136	1.77	.184
	داخل المجموعات	2259.2	359	6.293		
	الإجمالي	2270.4	360			
مجالس الشورى	بين المجموعات	2.436	1	2.436	.247	.620
	داخل المجموعات	3536.6	358	9.879		
	الإجمالي	3539.1	359			
المجالس البلدية	بين المجموعات	10.209	1	10.209	1.307	.254
	داخل المجموعات	2780.8	356	7.811		
	الإجمالي	2791	357			
مجالس المناطـق	بين المجموعات	443	1	443	.57	.812
	داخل المجموعات	2790.4	357	7.816		
	الإجمالي	2790.8	358			
الخدمات	بين المجموعات	1.687	1	1.687	.230	.632

الاجتماعية	داخل المجموعات	2641.7	360	7.338		
	الإجمالي	2643.3	361			
أجهزة الرقابة	بين المجموعات	1.015	1	1.015	.149	.700
المركزية	داخل المجموعات	2451.3	360	6.809		
	الإجمالي	2452.3	361			
القطاع الخاص	بين المجموعات	1.223	1	1.223	.100	.753
	داخل المجموعات	4419.7	360	12.277		
	الإجمالي	4421	361			
الشركات الكبرى	بين المجموعات	34.173	1	34.173	4.621	.032
	داخل المجموعات	2662.5	360	7.396		
	الإجمالي	2696.6	361			
الجامعة العربية	بين المجموعات	13	1	13	.2	.968
	داخل المجموعات	2846.5	359	7.929		
	الإجمالي	2846.5	360			

للتحقق من فرضية الدراسة السادسة، والتي تنص على أن:

"هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لكل من القطاع (حكومي، خاص)، والمرتبة، والنوع الاجتماعي، والحالة الاجتماعية، والمستوى التعليمي، ومكان العمل في الفساد الإداري والمختصة بمدى رضا العاملين في القطاعين العام والخاص عن المؤسسات الحكومية والخاصة؟

وللتحقق من دلالة الفروق بمدى رضا العاملين في القطاعين العام والخاص عن المؤسسات الحكومية والخاصة والتي تعزى لكل متغير من متغيرات الدراسة تم إجراء تحليل التباين الأحادي.

1. القطاع (حكومي، خاص)

أجمع العاملون في القطاعين العام والخاص على أن هناك رضا عاما عن المؤسسات التالية: البنوك، والجامعات، والشرطة، والمرور، والأمن، والصحة، والاتصالات، وأداء الحكومة. بينما تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في الرضا عن مؤسسة المياه (انظر جدول 47).

جدول (47)

تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق

في مدى رضا العاملين عن المؤسسات الحكومية والخاصة وفقاً لمتغير قطاع العمل

المؤسسة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
أداء الحكومة	بين المجموعات	10	1	10	.1	.970
	داخل المجموعات	2360	354	6.667		
	الإجمالي	2360	355			
الجامعات	بين المجموعات	282	1	282	.46	.830
	داخل المجموعات	2174	356	6.105		
	الإجمالي	2174	357			
الشرطة	بين المجموعات	10.08	1	10.08	1.503	.221
	داخل المجموعات	2388	356	6.708		
	الإجمالي	2398	357			
المرور	بين المجموعات	2.159	1	2.159	.345	.557
	داخل المجموعات	2235	357	6.26		
	الإجمالي	2237	358			
الأمن	بين المجموعات	22.28	1	22.28	2.868	.091
	داخل المجموعات	2758	355	7.768		
	الإجمالي	2780	356			
الصحة	بين المجموعات	1.625	1	1.625	.259	.611
	داخل المجموعات	2236	357	6.263		
	الإجمالي	2238	358			
الاتصالات	بين المجموعات	9.321	1	9.321	1.323	.251
	داخل المجموعات	2502	355	7.048		
	الإجمالي	2511	356			
المياه	بين المجموعات	62.63	1	62.63	8.168	.005
	داخل المجموعات	2730	356	7.668		
	الإجمالي	2792	357			
البنوك	بين المجموعات	14.85	1	14.85	2.142	.144
	داخل المجموعات	2460	355	6.931		
	الإجمالي	2475	356			

2. المرتبة:

أجمع العاملون في القطاعين العام والخاص على أن هناك رضا عاما عن المؤسسات التالية: البنوك، والجامعات، والشرطة، والمرور، والأمـن، والـصحة، والميـاه، وأداء

الحكومة. بينما تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في رضا العاملين عن الاتصالات، كما تشير البيانات الواردة في الجدول (48).

جدول (48)

تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق

في مدى رضا العاملين عن المؤسسات وفقاً لمتغير المرتبة

المؤسسة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
أداء الحكومة	بين المجموعات	7.742	1	7.742	1.173	.280
	داخل المجموعات	1841.4	279	6.6		
	الإجمالي	1849.1	280			
الجامعات	بين المجموعات	1.151	1	1.151	.203	.652
	داخل المجموعات	1578.4	279	5.658		
	الإجمالي	1579.6	280			
الشرطة	بين المجموعات	10.744	1	10.744	1.687	.195
	داخل المجموعات	1770.4	278	6.368		
	الإجمالي	1781.1	279			
المرور	بين المجموعات	10.91	1	10.91	1.86	.174
	داخل المجموعات	1636.1	279	5.864		
	الإجمالي	1647	280			
الأمن	بين المجموعات	19.345	1	19.345	2.686	.102
	داخل المجموعات	2009.1	279	7.201		
	الإجمالي	2028.4	280			
الصحة	بين المجموعات	2.512	1	2.512	.434	.511
	داخل المجموعات	1616	279	5.792		
	الإجمالي	1618.6	280			
الاتصالات	بين المجموعات	79.516	1	79.516	12.324	.001
	داخل المجموعات	1800.1	279	6.452		
	الإجمالي	1879.6	280			
المياه	بين المجموعات	1.793	1	1.793	.234	.629
	داخل المجموعات	2127.6	278	7.653		
	الإجمالي	2129.4	279			
البنوك	بين المجموعات	19.501	1	19.501	2.705	.101
	داخل المجموعات	1997.2	277	7.21		
	الإجمالي	2016.7	278			

3. النوع الاجتماعي:

اتفق العاملون باختلاف نوعهم الاجتماعي على أن هنـاك رضـا عامـا عـن المؤسسات التالية: البنوك، والجامعات، والشرطة، والمرور، والأمـن، والـصحة، والاتصالات، والمياه، وأداء الحكومة، والجدول (49) يوضح ذلك.

جدول (49)

تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق

في مدى رضا العاملين عن المؤسسات وفقاً لمتغير النوع الاجتماعي

المؤسسة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
أداء الحكومة	بين المجموعات	14.369	1	14.369	2.09	.149
	داخل المجموعات	2660.8	387	6.875		
	الإجمالي	2675.2	388			
الجامعات	بين المجموعات	18.405	1	18.405	2.881	.090
	داخل المجموعات	2484.9	389	6.388		
	الإجمالي	2503.3	390			
الشرطة	بين المجموعات	627	1	627	.88	.766
	داخل المجموعات	2758.7	389	7.092		
	الإجمالي	2759.3	390			
المرور	بين المجموعات	1	1	1	.00	.993
	داخل المجموعات	2646.8	390	6.787		
	الإجمالي	2646.8	391			
الأمن	بين المجموعات	4.705	1	4.705	.576	.448
	داخل المجموعات	3167.6	388	8.164		
	الإجمالي	3172.3	389			
الصحة	بين المجموعات	2.643	1	2.643	.394	.531
	داخل المجموعات	2618.8	390	6.715		
	الإجمالي	2621.4	391			
الاتصالات	بين المجموعات	9.831	1	9.831	1.286	.257
	داخل المجموعات	2965.4	388	7.643		
	الإجمالي	2975.2	389			
المياه	بين المجموعات	141	1	141	.17	.896
	داخل المجموعات	3183.7	389	8.184		
	الإجمالي	3183.8	390			
البنوك	بين المجموعات	377	1	377	.51	.822
	داخل المجموعات	2883.3	388	7.431		
	الإجمالي	2883.6	389			

4. الحالة الاجتماعية:

أجمع العاملون في القطاعين العام والخاص باختلاف حالاتهم الاجتماعيـة علـى أن هناك رضا عاما عن المؤسسات التالية: البنوك، والجامعات، والمـرور، والميـاه، وأداء الحكومة. بينما تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في رضا العاملين عن أداء الحكومة، والشرطة، والأمن، والصحة، والاتـصالات والجـدول (50) يوضح ذلك.

جدول (50)

تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق

في مدى رضا العاملين وفقاً لمتغير الحالة الاجتماعية

المؤسسة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
أداء الحكومة	بين المجموعات	38.216	1	38.216	5.635	.018
	داخل المجموعات	2617.9	386	6.782		
	الإجمالي	2656.1	387			
الجامعات	بين المجموعات	6.288	1	6.288	973	.324
	داخل المجموعات	2506.5	388	6.46		
	الإجمالي	2512.8	389			
الشرطة	بين المجموعات	69.601	1	69.601	10.078	.002
	داخل المجموعات	2679.7	388	6.907		
	الإجمالي	2749.3	389			
المرور	بين المجموعات	20.498	1	20.498	2.991	.085
	داخل المجموعات	2666	389	6.853		
	الإجمالي	2686.5	390			
الأمن	بين المجموعات	112.86	1	112.86	14.165	.000
	داخل المجموعات	3083.3	387	7.967		
	الإجمالي	3196.2	388			
الصحة	بين المجموعات	27.056	1	27.056	4.029	.045
	داخل المجموعات	2612.4	389	6.716		
	الإجمالي	2639.5	390			
الاتصالات	بين المجموعات	38.042	1	38.042	5.034	.025
	داخل المجموعات	2924.5	387	7.557		
	الإجمالي	2962.6	388			
المياه	بين المجموعات	24.931	1	24.931	3.039	.082
	داخل المجموعات	3182.6	388	8.202		
	الإجمالي	3207.5	389			
البنوك	بين المجموعات	3.377	1	3.377	452	.502
	داخل المجموعات	2892.3	387	7.474		
	الإجمالي	2895.6	388			

5. المستوى التعليمي:

أجمع العاملون في القطاعين العام والخاص باختلاف مستواهم التعليمي على أن هناك رضا عاما عن المؤسسات التالية: البنوك، والشرطة، والأمن، والصحة، والمياه، وأداء الحكومة. بينما تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في رضا العاملين عن الجامعات، والمرور، والاتصالات، والجدول (51) يوضح ذلك.

جدول (51)

تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق

في مدى رضا العاملين عن المؤسسات وفقاً لمتغير المستوى التعليمي

المؤسسة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
أداء الحكومة	بين المجموعات	47.233	3	15.744	2.309	.076
	داخل المجموعات	2577.5	378	6.819		
	الإجمالي	2624.7	381			
الجامعات	بين المجموعات	55.72	3	18.573	2.915	.034
	داخل المجموعات	2421.3	380	6.372		
	الإجمالي	2477	383			
الشرطة	بين المجموعات	46.739	3	15.58	2.2	.088
	داخل المجموعات	2690.7	380	7.081		
	الإجمالي	2737.4	383			
المرور	بين المجموعات	54.534	3	18.178	2.639	.049
	داخل المجموعات	2617.8	380	6.889		
	الإجمالي	2672.3	383			
الأمن	بين المجموعات	47.445	3	15.815	1.937	.123
	داخل المجموعات	3094.7	379	8.165		
	الإجمالي	3142.1	382			
الصحة	بين المجموعات	10.643	3	3.548	526	.665
	داخل المجموعات	2564.7	380	6.749		
	الإجمالي	2575.3	383			
الاتصالات	بين المجموعات	117.32	3	39.107	5.263	.001
	داخل المجموعات	2816.2	379	7.43		
	الإجمالي	2933.5	382			
المياه	بين المجموعات	14.979	3	4.993	598	.617
	داخل المجموعات	3166.2	379	8.354		
	الإجمالي	3181.2	382			
البنوك	بين المجموعات	48.133	3	16.044	2.128	.096
	داخل المجموعات	2849.6	378	7.539		
	الإجمالي	2897.7	381			

6. مكان العمل

أجمع العاملون في القطاعين العام والخاص باختلاف مواقع عملهم علـى أن هنـاك رضا عاما عن المؤسسات التالية: البنوك، والجامعات، والمرور، والصحة، والاتصالات، والمياه. بينما تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) فـي رضا العاملين عن أداء الحكومة، والشرطة، والأمن، والجدول (52) يوضح ذلك.

جدول (52)

تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق

في مدى رضا العاملين عن المؤسسات وفقاً لمتغير مكان العمل

المؤسسة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
أداء الحكومة	بين المجموعات	32.376	1	32.376	4.678	.031
	داخل المجموعات	2477.4	358	6.92		
	الإجمالي	2509.8	359			
الجامعات	بين المجموعات	0.563	1	563	86	.770
	داخل المجموعات	2362.3	360	6.562		
	الإجمالي	2362.9	361			
الشرطة	بين المجموعات	30.183	1	30.183	4.282	.039
	داخل المجموعات	2537.7	360	7.049		
	الإجمالي	2567.8	361			
المرور	بين المجموعات	12.211	1	12.211	1.786	.182
	داخل المجموعات	2468.7	361	6.838		
	الإجمالي	2480.9	362			
الأمن	بين المجموعات	48.146	1	48.146	5.896	.016
	داخل المجموعات	2931.6	359	8.166		
	الإجمالي	2979.7	360			
الصحة	بين المجموعات	4.431	1	4.431	647	.422
	داخل المجموعات	2471.4	361	6.846		
	الإجمالي	2475.8	362			
الاتصالات	بين المجموعات	16.746	1	16.746	2.137	.145
	داخل المجموعات	2813.2	359	7.836		
	الإجمالي	2829.9	360			
المياه	بين المجموعات	31.281	1	31.281	3.755	.053
	داخل المجموعات	2998.8	360	8.33		
	الإجمالي	3030	361			
البنوك	بين المجموعات	4.024	1	4.024	526	.469
	داخل المجموعات	2744.3	359	7.644		
	الإجمالي	2748.3	360			

2.4 مناقشة النتائج:

كشفت نتائج الدراسة إلى أن تدخل أصحاب النفوذ لصالح الفاسدين قـد احتـل المرتبة الأولى في انتشار الفساد حسب مدركات العاملين في القطاع العام والخاص، مما يشير إلى أن هناك فساد كبير -حسب مدركات عينة الدراسة- عنـد أصـحاب النفوذ مطمئنين إلى عدم وجود من يحاسبهم نظراً لما يتمتع به هؤلاء الموظفون من سلطات وعلاقات اجتماعية وقانونية، وكذلك أشارت نتائج الدراسة إلـى أن غيـاب الرقابة الداخلية أو ضعفها وعدم الجدية في مكافحة الفساد جاءت في المرتبة الثانيـة والثالثة على التوالي، وهاتان القضيتان تعتبران امتداداً للقضية الأولى إن لم تكونـا من نتائجهما. فيما جاء غياب العدالة، ضعف جهاز العدالة الجنائية، ضعف القضاء، التشريعات في المراتب الدنيا، مما يشير إلى وجود جهاز قضائي عادل في المملكة. وتتوافق نتائج هذه الدراسة مع دراسة (عبداللطيف، 2008) من حيث مـا يخـص ضعف الرقابة والمتابعة وكذلك ضعف تطبيق القوانين والأنظمة .

كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن المحاسبة، والتحقيـق فـي الفـساد، وتـدعيم أجهزة مكافحة الفساد قد حازت على المراتب الأولى في جهود الحكومة في محاربة الفساد حسب مدركات العاملين في القطاع العام والقطاع الخاص. بينما جاءت جهود الحكومة في "المحاكمة العلنية للفساد، ومحاربة الواسطة، وتشديد العقوبة" في مراحل متأخرة، هذا رغم الجهود التي تبذلها المملكة العربية الـسعودية لمكافحـة الفـساد الإداري والتصدي وكذلك التعاميم الصادرة عن مكتب ولي العهد لمحاربـة الفـساد وتطوير الأداء والأنظمة.

أشارت النتائج إلى أن البلديات والأمانات، والمقاولات، وكبار الموظفين كانـت الأكثر جهات فيها انتشاراً للفساد الإداري، ويمكن تفسير ذلك بكثرة المشاريع والهدر المالي وارتباطها بالمقاولين والقطاع الخاص بينما جاءت العناصر التالية في مراتب متأخرة: الأجهزة الأمنية، والقضاء، والقيادات الإدارية، وقد يعود ذلك إلى بعد تلـك الجهات عن الرقابة الحكومية المباشرة، هذا رغم الجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية وعبر العديد من أجهزتها لفرض رقابة صارمة على البلديات والأمانـات، وهذا ما تم في الفترة الآخيرة بنهاية عام1430هـ عندما حصل فيـضانات نتيجـة

الأمطار في مدينة جدة في المملكة العربية السعودية من توجيـه القيـادة بمحاسـبة المتسببين بالتقصير. وعلى العكس من ذلك، فقد جاء القضاء في مراتب متأخرة، لأن القضاء هو السلطة التي يعول عليهـا النـاس فـي التحكـيم وفـض المنازعـات والخصومات وإعادة الحقوق لأصحابها. وتتوافق نتائج هذه الدراسة مع دراسـة (آل الشيخ، 2007) ودراسة (عارف، 2005) ودراسة (اليوسف، 2002) فيما يخـص الكسب السريع وعدم المحاسبة وضعف أجهزة الرقابة وعدم تطبيق المساءلة علـى الجميع.

أظهرت نتائج الدراسة إلى أن اتخاذ القرارات لخدمـة الواسـطة والمحـسوبية، المحاباة والإيثار، والتربح من أعمال الوظيفة كانت أكثر أنواع المخالفات انتشاراً في المؤسسات الحكومية والخاصة على حد سواء ويمكن تفسير ذلك بغيـاب الـشفافية وعدم وجود معايير واضحة للحكم، وكما أشار (الكبيسي، 2005) فإن ذلك يـؤدي إلى الخروج عن المبادئ القانونية الداعية إلى المساواة والعدالة بين المواطنين، كما يؤدي إلى إضعاف القيم المؤسسية والوطنية المبنية على الحياد والموضوعية والدقة في اتخاذ القرارات، بينما جاءت المخالفات التالية في مراتب متأخرة: تعاطي الرشوة بكافة صورها، والتزوير في المستندات، واتخاذ القرارات لتحقيق منفعة شخـصية. وفي هذه النتائج ما يتوافق مع دراسة(الخثران، 1424هـ) إلى أن ظاهرة الرشـوة تنمو بازدياد مضطرد في المملكة. ويشير الشاذلي (1989) إلى أن الرشوة تعد مـن أخطر الجرائم المخلة بحسن سير الإدارة الحكومية لما يترتب عليها من إخلال بالثقة بين الحاكم والمحكوم، فالرشوة تؤدي إلى فقدان الثقة، وإلى الإخلال بالمساواة بـين المواطنين. وتتوافق نتائج هذه الدراسة مع دراسة الأصفر (1422هـ) التي أشارت إلى أنه من أسباب ضعف البنية وتغليـب المـصالح الفرديـة وانحـلال التنظـيم الاجتماعي.

كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن الأجهزة الدينية مثـل الـشؤون الإسـلامية وهيئه الأمر بالمعروف، والأجهزة الأمنية قد جاءت في مراتب متقدمـة فـي ثقـة العاملين.ويعود ذلك إلى أن السعودية دولة إسلامية ونظام الحكم فيها مـستمد مـن الكتاب والسنة، وحباها الله الأماكن المقدسة كما أن العامة لديهم قناعـة فـي هـذه

الأجهزة، بينما جاءت المؤسسات التالية في مراتب متأخرة وهي(البلديات والأمانات) وقد يكون ذلك بسبب أنها أحد الأدهزة الخدمية ولها ارتباطات كبيـرة بـالمواطنين، وقد يكون ذلك سبب عدم رضاهم عن بعض الخدمات المقدمـة، أمـا مـا يخـص المجالس البلدية فيبدو أن العامة ليس لديهم تصور كامل عن طبيعة العمل بها، أما ما يخص القضاء فالقضاء أحد أهم الأجهزة التي تحكم بالشريعة ويعرف عن القـضاء السعودي نزاهته وتطبيقه لنصوص الشريعة إلا أن عدموجود الثقة عند بعض العامة قد يكون بسبب عدم كسبه لبعض القضايا المعروضة على القضاء، وتتوافـق هـذه النتائج مع دراسة بوترز ولـوفنتين(Depken ,Butters & Lafountian, 2006) في جزء من نتائجها التي أشارت إلى أن الفساد العام يقلل من الموثوقية.

وبينت نتائج الدراسة إلى أن أداء الحكومة، والأمن، والبنوك جاءت في مراتـب متقدمة في رضا العاملين وسبب ذلك الجهود الكبيرة التي تبذلها هذه الجهـات فـي تقديم الخدمات الضرورية للمواطنين على أحسن وجه وكذلك لثقة المواطنين بهـذه الجهات، أما فيما يتعلق بالبنوك فهي تسعى دائما إلى نيل رضا العميل بسبب تواجد منافسين كثر. بينما جاءت "المرور، والصحة، والاتصالات" في مراتـب متـأخرة لأسباب قد تكون معروفة للجميع، مثل مخالفات المرور ونظام الجباية المتبـع فـي ذلك، والازدحام الكبير في مرافق المستشفيات والنقص الكبير في أعـداد الأطبـاء وكادر التمريض مقابل الأعداد الكبيرة من المرضى والمـراجعين، وفيمـا يتعلـق بالاتصالات فزيادة قيم الفواتير والفصل التعسفي لخطوط الهاتف والجوال قد تكـون من أسباب عدم رضا المواطنين عن هذه المؤسسة، وفي هذه النتائج ما يتوافق مـع دراسة دبكن, بوترز ولوفنتين (Depken ,Butters & Lafountian, 2006 التي أشارت إلى أن الفساد يقلل من الرضا عند متلقي الخدمة.

لقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن هناك علاقة سلبية بين أسباب الفساد وانتـشار الفساد مع كل من الثقة في المؤسسات والرضا عن المؤسسات وقد يبدو ذلك منطقيا وواقعيا فانتشار الفساد بأشكاله المختلفة يؤدي بالعاملين إلى الشعور بعـدم العدالـة وبالتالي إلى عدم الثقة في المؤسسات والرضا عن أدائها. كما أشارت النتـائج إلـى وجود علاقة ايجابية قوية بين أشكال الفساد وانتشاره مع أسباب الفساد وقـد يعـود

سبب ذلك إلى أن وجود أسباب الفساد في المجتمع مدعاة لظهـوره وانتـشاره فـي مؤسسات الدولة المختلفة، وفي هذه النتائج ما يتوافق مع دراسة ولـسون ودامانيـا، (Wilson & Dammania, 2005).

أشارت نتائج الدراسة إلى وجود فروق هامة في مـدركات العـاملين حـسب القطاع الذي يعملون به في مساهمة العناصر التالية: غياب العدالة، عدم الجدية فـي مكافحة الفساد، وتدخل أصحاب النفوذ لصالح الفاسدين في انتشار الفساد وهـذه لا شك عناصر هامة في انتشار الفساد، وقد يعود سبب اختلاف مـدركات كـل مـن العاملين إلى ملامسة موظفي القطاع العام لبعض صور الفساد وأسبابه بشكل أكبـر من موظفي القطاع الخاص.

ووفقاً لمتغير النوع الاجتماعي، أشارت نتائج الدراسة إلى وجود فروق هامة في مساهمة غياب العدالة، وتدخل أصحاب النفوذ لصالح الفاسدين في انتشار الفـساد ويمكن تفسير ذلك بأن الأنثى في المملكة العربية السعودية لم تحصل على الفـرص الوظيفية التي تمكنها من الاطلاع المباشر على صور الفساد.

وفقاً لمتغير الحالة الاجتماعية أشارت نتائج الدراسة إلى وجود فروق هامة فـي مدركات العاملين فيما يختص بمساهمة الفـقـر، والجشع والرغبـة فـي الثـراء السريع، وغياب الرقابة الداخلية في الأجهزة أو ضعفها في انتشار الفساد، ويمكـن تفسير ذلك بأن الأفراد غير المتزوجين لا يشعرون بمعاناة كبيرة بسبب قلة الـدخل مقارنة بالأفراد المتزوجون، فقد يلجأ بعض الأفراد لاسـتغلال منـصبة الـوظيفي لتدريس أبنائه أو معالجتهم أو تسديد قرض البنك أو غيره. ووفقاً لمتغير المـستوى التعليمي أشارت نتائج الدراسة إلى وجود فروق هامة في مساهمة ضـعف أجهـزة الرقابة المركزية، وعدم الجدية في مكافحة الفساد، والجشع والرغبـة فـي الثـراء السريع، وغياب الرقابة الداخلية أو ضعفها في انتشار الفساد، وسبب ذلك المـستوى الفكري الذي تحصل عند الأفراد بسبب المستوى التعليمي المرتفع. ووفقـاً لمتغيـر مكان العمل أشارت نتائج الدراسة إلى وجود فروق هامة في مساهمة غياب العدالة، وضعف أجهزة مكافحة الفساد، والشعور بعدم الإنصاف وقد يعود ذلك إلى اختلاف

طبيعة ومكان العمل مما يتيح للبعض الاطلاع على تفاصيل الأنظمة والتعليمات في حكم عمله، بينما البعض الآخر لا يتاح له ذلك، مما يؤدي إلى اختلاف مدركاتهم.

أما وفقاً لمتغير المرتبة أشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروق هامة في مساهمة العناصر السالفة في انتشار الفساد؛ أي بمعنى أن جميع أفراد عينة الدراسة ينظرون إلى مساهمة هذه عناصر على حد سواء في انتشار الفساد بصرف النظر عن مرتباتهم الوظيفية.

أما متغير النوع الاجتماعي، أشارت نتائج الدراسة إلى وجود فروق هامة في جهود الحكومة في محاربة الفساد في المحاكمة العلنية للفساد، وكشف الفساد، محاربة الواسطة، مما يشير إلى وجود مدركات عند الرجل تختلف عن مدركات المرأة حول جهود الحكومة في محاربة الفساد وقد يعود ذلك للحرية المعطاة للرجل في الحركة ومراجعة الدوائر والمؤسسات المختلفة مقارنة بالمرأة التي تلازم المنزل اغلب الأوقات. ووفقاً لمتغير الحالة الاجتماعية فقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود فروق هامة في جهود الحكومة في تشديد العقوبة، والتحقيق في الفساد، والمحاكمة العلنية للفساد، وتعزيز العدالة وكشف الفساد. وفقاً لمتغير المرتبة أشارت نتائج الدراسة إلى وجود فروق هامة في جهود الحكومة في محاربة الفساد عن طريق تعزيز العدالة. ووفقاً لمتغير مكان العمل أشارت نتائج الدراسة إلى وجود فروق هامة في التحقيق في الفساد، ووفقاً لمتغير قطاع العمل (حكومي، خاص) ومتغير المرتبة أشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروق هامة في جهود الحكومة في محاربة الفساد حسب مدركات العاملين في القطاعين العام والخاص؛ إي بمعنى أن جميع أفراد العينة بصرف النظر عن أماكن عملهم ومرتباتهم يدركون جهود الحكومة في محاربة الفساد.

أما متغير قطاع العمل (حكومي، خاص) أشارت نتائج الدراسة إلى وجود فروق هامة في انتشار المخالفات في المقاولات ومما يؤكد ذلك وجود جميع أنواع الغش في العطاءات المختلفة والتي تظهر بعد فترة وجيزة من تسليم المشاريع. ووفقاً لمتغير المرتبة أشارت نتائج الدراسة إلى وجود فروق هامة في انتشار الفساد في القطاع الخاص، والمقاولات، وهذا يشير إلى أن مدركات الموظفين من ذوي

المراتب الدنيا تختلف عن مدركات الموظفين من ذوي المراتب العليا وقد يعود ذلك بسبب قرب ذوي المراتب العليا من صناعة القرار. ووفقاً لمتغير النوع الاجتماعي أشارت نتائج الدراسة إلى وجود فروق هامة في انتشار الفساد في الإعلام، والمقاولات؛ بمعنى أن هناك فروق بين مدركات الذكور والإناث في انتشار الفساد في قطاع الإعلام وقطاع المقاولات. ووفقاً لمتغير الحالة الاجتماعية أشارت نتائج الدراسة إلى وجود فروق هامة في العطاءات. وفقاً لمتغير المستوى التعليمي ومكان العمل أشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مدركات العاملين لانتشار الفساد في الجهات الحكومية والخاصة؛ وهذا يعني أن مدركات العاملين متشابهة ولا يوجد فروق هامة تعود إلى مكان العمل أو المستوى التعليمي.

فوفقاً لمتغير قطاع العمل (حكومي، خاص) أشارت نتائج الدراسة إلى وجود فروق هامة في انتشار مخالفة المحاباة والإيثار؛ أي أن هناك اختلافاً هاماً في كل من إدراكات موظفي القطاع الخاص وموظفي القطاع العام، حيث أن هذه المخالفة تنتشر بشكل كبير جداً بين موظفي القطاع العام، فيما لا مجال لانتشارها بين موظفي القطاع الخاص، وقد يكون سبب ذلك أن الموظف الحكومي يختبئ خلف الأنظمة والتعليمات ويطوعها لخدمته وخدمة من يخصه، وفي المقابل فان هذه المخالفة غير منتشرة بين موظفي القطاع الخاص، لأن اهتمامهم الأول والأخير مصلحة العمل وإن وجدت هذه المخالفة فالعقوبات رادعة ومنها الفصل من العمل. ووفقاً لمتغير المرتبة أشارت نتائج الدراسة إلى وجود فروق هامة في انتشار المخالفات التالية: اتخاذ القرارات لتحقيق منفعة شخصية، واتخاذ القرارات لخدمة الواسطة والمحسوبية، والتزوير في المستندات، وقد يفسر ذلك بان أصحاب المراتب العليا لهم اطلاع أوسع من الآخرين على مجريات سير كثير من الأمور. وفقاً لمتغير النوع الاجتماعي أشارت نتائج الدراسة إلى وجود فروق هامة في مخالفة التزوير في المستندات حسب مدركات العاملين من الذكور والإناث وقد يعود سبب ذلك إلى سعة اطلاع الذكور مقارنة بالإناث اللواتي يلتزمن المنزل أغلب الأوقات. ووفقاً لمتغير الحالة الاجتماعية أشارت نتائج الدراسة إلى وجود فروق هامة في انتشار مخالفة

اتخاذ القرارات لتحقيق منفعـة شخـصية، واتخـاذ القـرارات لخدمـة الواسـطة والمحسوبية، والتربح من أعمال الوظيفة. ووفقاً لمتغير المستوى التعليمي أشـارت نتائج الدراسة إلى وجود فروق هامة في مخالفة التزوير في المـستندات، ومخالفـة تسخير الموظفين لأعمال شخصية، ووفقاً لمتغير مكان العمل أشارت نتائج الدراسة إلى وجود فروق هامة في مخالفة التزوير في المستندات، وتعاطي الرشـوة بكافـة صورها؛ أي أن العاملين يدركون أن هناك فروق هامة في انتشار مخالفة "التزويـر في المستندات"، ومخالفة "تعاطي الرشوة بكافة صورها" بتغير مناطق عملهم، بينمـا لم تشر النتائج إلى وجود فروق في المخالفات الأخرى.

فحسب متغير قطاع العمل (حكومي، خاص) أشارت نتائج الدراسة إلى وجود فروق هامة في ثقة العاملين بالقطاع الخاص، أي أن هناك فـروق بـين مـدركات العاملين في القطاعين العام والخاص. ووفقاً لمتغير النوع الاجتماعي أشارت نتـائج الدراسة إلى وجود فروق هامة في ثقة العاملين في القضاء، والجامعات، والمجالس البلدية، والجامعة العربية. أما وفقاً لمتغير الحالة الاجتماعية، فقـد أشـارت نتـائج الدراسة إلى وجود فروق هامة في ثقة العاملين في القضاء، والـشؤون الإسـلامية، والأجهزة الأمنية، والمجالس البلدية، ومجالس المناطـق، والجامعة العربية، ووفقـاً لمتغير المستوى التعليمي أشارت نتائج الدراسة إلى وجود فروق هامـة فـي ثقـة العاملين في الجامعات. وفقاً لمتغير مكان العمل أشارت نتائج الدراسة إلـى وجـود فروق هامة في ثقة العاملين في الشركات الكبرى. أما وفقاً لمتغيـر المرتبـة فقـد أشارت النتائج إلى عدم وجود فروق هامة في ثقة العاملين فـي المؤسـسات وفقـاً لمتغير المرتبة.

أما متغير قطاع العمل، أشارت نتائج الدراسة إلى وجود فروق هامـة بمـدى الرضا عن مؤسسة المياه، وفقاً لمتغير المرتبة أشارت نتائج الدراسة إلـى وجـود فروق هامة في رضا العاملين عن الاتصالات، وفقاً لمتغيـر الحالـة الاجتماعيـة أشارت نتائج الدراسة إلى وجود فروق هامة في رضا العاملين عن أداء الحكومـة، والشرطة، والأمن، والصحة، والاتصالات. ووفقاً لمتغير المستوى التعليمي، أشارت

نتائج الدراسة إلى وجود فروق هامة في رضا العاملين عن الجامعات، والمرور، والاتصالات، وفقاً لمتغير مكان العمل، أشارت نتائج الدراسة إلى وجود فروق هامة في رضا العاملين عن أداء الحكومة، والشرطة، والأمن. ووفقاً لمتغير النوع الاجتماعي، أشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروق هامة؛ أي بمعنى أن هناك رضا عام من قبل العاملين في مؤسسات الدولة العامة والخاصة باختلاف نوعهم الاجتماعي.

3.4 التوصيات:

بالاعتماد على نتائج الدراسة يوصي بما يلي:

1. الحد من تسلط أصحاب النفوذ لصالح الفاسدين، والدعوة إلى الشفافية في تطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات.
2. زيادة وتفعيل دور الرقابة الداخلية اولاً ومن ثم الرقابة المركزية في مؤسسات الدولة ومؤسسات القطاع الخاص، وتفعيل أقسام الرقابة الداخلية في كل وزارة.
3. تدعيم أجهزة الضبط الإداري بالكوادر البشرية المؤهلة والمدربة وتحصينها قانونيا.
4. المحاكمة العلنية للمفسدين، لما لها من دور في ردعهم، واعتبار للآخرين وكذا محاربة الواسطة بشتى السبل، وتشديد العقوبة على الفاسدين إدارياً ومالياً وإشهارهم عن طريق وسائل الإعلام المختلفة ليكونوا عبرة لغيرهم.
5. تشديد الرقابة على كبار الموظفين من خلال إعطاء مجلس الشورى أو بعض أجهزة الرقابة المركزية سلطات أعلى للمحاسبة.
6. تحديث الأنظمة والعقوبات بصفة مستمرة لتكون مواكبة لجرائم العصر.
7. سن العقوبات القاسية بحق من يتخذ القرارات لخدمة الواسطة والمحسوبية، ويقوم بالمحاباة والإيثار، والتربح من أعمال الوظيفة من خلال تدعيم سلطات القضاء والأجهزة الأمنية وإعطائهم الصلاحيات الواسعة.
8. زيادة الصلاحيات الممنوحة لأجهزة الضبط والعمل على زيادة كوادرها لتتمكن هذه الأجهزة من القيام بواجبها على أكمل وجه.

9. تأكيد أهمية الرقابة الذاتية على النفس وتنميتها في النشء من خـلال المنـاهج الدراسية والأسرة والمجتمع والتنشئة الإسلامية الصحيحة.

10. تسهيل حصول المواطن على المعلومة فلا يمكن أن يكـون هنـاك نزاهـة وشفافية دون ضمان تدفق المعلومات وسهولة الوصول إليها.

11. إجراء المزيد من الدراسات في مناطق مختلفة بالسعودية حـول موضـوع الدراسة.

المراجع

أ: المراجع العربية:

ابن منظور، أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم. (1414هـ). **لسان العرب**، الطبعة الثالثة، دار صادر، ج6، بيروت.

الأصفر، أحمد. (1422هـ). الضوابط الأخلاقية والفساد الإداري في المؤسسات العامة، **المجلة العربية للدراسات الأمنية**، العدد32، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

آل الشيخ، خالد عبدالرحمن بن حسن. (2007). **الفساد الإداري: أنماطه وأسبابه وسبل مكافحته "نحو بناء نموذج تنظيمي" دراسة تطبيقية على المدانين بممارسته والمعنيين بمكافحته في المملكة العربية السعودية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

الألفي، أحمد. (1996). **النظام الجنائي بالمملكة العربية السعودية**، دون طبعه، معهد الإدارة العامة، الرياض.

البداينة، ذياب؛ الساكت، ميسا. (2010). فحص فروض نظرية النشاط الرتيب على سلوك الغش في الامتحانات الجامعية، **مجلة مؤتة للطباعة والنشر**، مقبولة للنشر.

البشري، محمد الأمين. (2007). **الفساد والجريمة المنظمة**، دون طبعة، مركز الدراسات والبحوث جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

الترمذي، أبي عيسى محمد بن عيسى بن سوره بن موسى. (1421هـ). **جامع الترمذي**، مراجعة صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ، الطبعة الثالثة، دار السلام للنشر والتوزيع، الرياض.

هيئة الرقابة والتحقيق، (2004–2008م). **التقرير السنوي لهيئة الرقابة والتحقيق.** الرياض.

التميمي، خليفة إبراهيم عودة. (2004). **واقع الجريمة في الريف دراسة ميدانيـة في محافظة ديالي،** رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعـة بغداد.

الجرجاني، على محمد. (1405هـ). **التعريفـات،** الطبعـة الأولـى، دار الكتـاب العربي، بيروت.

جريدة الوطن السعودية، العدد3155، التاريخ 30 مايو2009، ص10.

الجريش، سليمان محمد . (2003). **الفساد الإداري وجرائم إساءة استعمال السلطة الوظيفية،** الطبعة الأولى، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض.

الجميلي، فتحية عبدالغني. (2002). **الجريمة والمجتمع ومرتكـب الجريمـة**، دون

الحاكم، أبو عبدالله محمد بن عبدالله النيسابوري. (د.ت). **المستدرك على الصحيح**، دون طبعة، دار الكتاب العربي، بيروت.

الحديثي، مساعد. (1996). **مبادئ علم الاجتماع الجنائي،** الطبعة الأولـى، مكتبـة العبيكان، الرياض.

الخثران، عبد الكريم سعد. (1424 هـ). واقع الإجراءات الأمنية المتخذة للحـد مـن جرائم الفساد من وجهة نظر العاملين بأجهزة مكافحـة جريمـة الرشـوة بالمملكة العربية السعودية , رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية , الرياض .

حنوش، محمد الأمين. (2003). **الفساد والجريمة المنظمة،** دون طبعه، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض.

خاشقجي، هاني يوسف. (2007). **الإدارة الحكومية في المملكة العربية السعودية، الأسس-التنظيمات-التـشريعات،** دون طابعـة، دار الخريجـي للنـشر والتوزيع، الرياض.

خضر، عبدالفتاح. (1990م). **جرائم التزوير والرشوة في أنظمة المملكة العربيـة السعودية،** الطبعة الثانية، منشورات مكتبة صلاح الحجـيلان للمحامـاة والاستشارات، الرياض.

خواجكية، محمد هشام. (1990). مستقبل تجربة السعودية مـع القطـاعين العـام والخاص، **مجلة المصارف العربية**، المجلد العاشر، العدد116-117، آب أيلول، ص59-64.

دحلان، ربيع صادق. (1988). **الاتجاهات المعاصرة في إدارة المشروعات العامة: التحول إلى القطاع الخاص**، دون طبعة، دار البلاد للطباعة والنشر، جدة.

درويش، محمد بن هادي. (1411هـ). تحقيق جريمة الرشوة في المملكة العربيـة السعودية، **مجلة الأمن**، العدد الرابع، ذو الحجة، ص61.

السمري، عدلي محمود. (2009م). **علم الاجتماع الجنائي**، الطبعـة الأولـى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.

الشاذلي، فتوح عبدالله. (1989م). **جرائم التعزير المنظمة فـي المملكـة العربيـة السعودية**، الطبعة الأولى، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض.

الشهابي، إنعام؛ منقذ، محمد داغر. (2000). العوامل المؤثرة في الفـساد الإداري، **المجلة العربية للإدارة**، المجلد20، العدد2، المنظمـة العربيـة للتنميـة الإدارية، عمان.

الشيرازي، مجد الدين محمد بن يعقـوب الفيـروز أبـادي. (1977م). **القـاموس المحيط**، الطبعة الثالثة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

الصالح، محمد أحمد. (2003). **التعريف بالفساد وصوره من الوجـه الـشرعية**، المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد، ص18.

عارف، ديالا الحج. (2005). رصد اتجاهات موظفي الإدارة العليـا فـي أجهـزة الإدارة العامة السورية إزاء بعض أشكال الفساد وممارسته، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد21، العدد الأول، ص245-266.

عبداللطيف، أسار فخري. (2008). "أثر الأخلاقيات الوظيفية في تقليل فرص الفساد الإداري في الوظائف الحكومية"، **مجلة العلوم الإنسانية**، السنة الرابعـة: العدد29، ص37-44.

عبدالله، الحسن بو نعامة. (2003م). **الفساد وأثرة في القطاع الخاص**، دون طبعة، مركز الدراسات والبحوث، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الجـزء الثاني، الرياض.

عبيد، رؤوف. (1978م). **جرائم التزييف والتزوير**، دون طبعة، مطبعـة النهـضة الجديدة، القاهرة.

العثيمين، فهد سعود. (1993م). **أخلاقيات الإدارة في الوظيفة العامة وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية**، دون طبعة، مؤسسة الرسالة، بيروت.

عمر، معن خليل. (1997). **نظريات معاصرة في علم الاجتماع**، الطبعـة الأولـى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

عمران، كامل محمد. (2004م). **المدارس الاجتماعيـة المعاصـرة كليـة الآداب والعلوم الإنسانية**، الجزء الأول، منشورات جامعة دمشق، دمشق.

عيد، محمدفتحي،(2003)، **الجريمة المنظمة والفساد**، بحث مقـدم إلـى المـؤتمر العربي لمكافحة الفساد، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

غطاس، نبيه. (1981). **قاموس الاقتصاد والأعمال والمـال**، بدون طبعه، المكتبـة اللبنانية، بيروت.

الكبيسي، عامر. (2000م). الفساد الإداري رؤية منهجيـة للتـشخيص والتحليـل والمعالجة، **المجلة العربية للإدارة**، المجلد20، العدد1، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، عمان.

الكبيسي، عامر. (2005). **الفساد والعولمة تزامن لا توأمه**، دون طبعة، المكتـب الجامعي الحديث، الرياض.

كنعان، نواف سالم. (2008). الفساد الإداري المالي أسبابه آثاره وسائل مكافحتـه، **مجلة الشريعة والقانون**، العدد33، ذو الحجة 1428هـ، ص83-85.

مؤتمر الأمم المتحدة التاسع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين, القاهرة، 29 أبريل-8 مايو 1995, ورقة خلفيه أعدتها الأمانة العامة بشأن **الإجراءات الأوليـة لمحاربة الفساد,** الدورة التاسعة، فينا 18-20 أبريل 2000م، ص10.

محمد، فايزة فوزي. (2004). **الفساد وأثره على الجهازين الأمني والقضائي، الندوة العلمية حول دور الشرطة في مكافحة الفساد الإداري**، مركز البحوث والدراسات الأمنية أبو ظبي، ص155-172.

المرسوم الملكي رقم (43) وتاريخ 1377/11/19هـ.

مسلم، أبي الحسين مسلم بن الحجاج. (1421هـ). **صحيح مسلم**، الطبعة الثالثة، دار السلام للنشر والتوزيع، الرياض.

مشروع اللائحة التنظيمية لنظام هيئة التحقيق والادعاء العام،(1420هـ) لم ير.

المنظمة العربية للعلوم الإدارية. (2001م). **أخبار الإدارة العربية**، القاهرة، ص14.

النصراوي، عباس. (1990م). نشوء القطاع العام والخاص وتطوره في العالم العربي، **مجلة المصارف العربية**، المجلد العاشر، العدد116-117، آب-أيلول، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ص52-53.

نظام الإجراءات الجزائية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/39)، تاريخ 1422/7/28هـ.

النظام الأساسي للحكم بالمملكة العربية السعودية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم "أ/90" في 1412/8/27هـ.

نظام هيئة التحقيق والادعاء العام، الصادر بالمرسوم الملكي رقم "م/56" وتاريخ 1409/10/24هـ.

الوريكات، عايد عواد. (2004). **نظريات علم الجريمة**، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

اليوسف، يوسف خليفة. (2002م). الفساد الإداري والمالي الأسباب والنتائج وطرق العلاج، **مجلة العلوم الاجتماعية**، المجلد30، العدد2، جامعة الكويت، الكويت.

ب: المراجـع الانجليزيـة:

Alam, M. S. (1989). "Anatomy of Corruption: An Approach the Political Economy of Underdevelopment," **American Journal of Economics** and Sociology, 48 (4):441-456.

Barreto, Raul A. (2001) **"Endogenous Corruption Inequality and Growth: Econometric Evidence**," School of Economics, Adelaide University, Working Paper No.01-2, Adelaide, Australia.

Besley, Timothy, & John Mclaren. (1993). "Taxes and Bribery: The Role of Wage Incentives, " **Economic Journal**, 103(416):119-141.

Bissessar, N. (2008). Corruption: Its persistence, caused sequences. Depot .

Cabelkova,I.,& J. Hanousek (2004) . "The Power of Negative Thinking : Corruption Perception and Willingness to Bribe in Ukraine," **Applied Economics** , 36 (4):383-397.

Cameron , Lisa, &Ananish Chaudhuri , Nisvan Erkal , & Lata Gangadharan (2005). "**Do Attitudes Towards Corruption Differ Across Cultures ? Expermental Evidence from Australiam Indiam Indonesia, and Singapore"** Department of Economics, Working Papers Series, No.93 , The University of Melbourne .

CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX (CPI) (2009). **Transparency International anti-corruption center.** Available on: httpwww.transparency.amdocs3Table-eng.pdf .

Cox, M.(2002) , **Assessing the Impact of Trade , Foreign Investment and Foreign AID, on Political Compl**. Diss Dep. Poti. Scve The University of Alabama Tuscaloosa.

Butters Roger and Lafountain Depken Craig, Courtney,. (April 2006). "**Corruption and Creditworthiness**: Evidence From Sovereign Credit Ratings" available at SSRN: http:/ssm.com/abstract=899414.

Dreher, Axel, & Thomas Hersfield,(June 2005). " **The Economic Costs of Corruption : A Survey and New Evidence**, " available at SSRN : http;//ssrn.com/abstract=734184.

El – Bahnasawy, N. (2008) **Empirical examination of the determinants of corruption: cross-sectional and panel analysis**. Unpublished . Ph. Ddissertation. Department of Economics Colorado State University.

Fisman, Ray, & Edward, Miguel. (2006). **"Cultures of Corruption: Evidence From Diploatic Parking Tickets,"** Bureau of Research and Economic Analysis (BREAD), Working Paper No.122.

Fisman, Ray, & Roberta Gatti (2000). " **Decentralization and Corruption : Evidence Across Countries**, " World Bank Policy Research Paper, No. 2290 .

Freille, Sebastain, M., Emranul Haque, & Richard Kneller. (2005). "**A contribution to the Empirics of press freedom and corruption**", Research Paper series, the university of Nottingham, 2005/24.

Heidenheimer, A. J. (1989). "Perspectives on the Perception of corruption," in Heidenheimer, M Johnston and V. Le Vine (eds), **Political Corruption: A Handbook, New Brunswick**, NJ.

Http:WWW.a-zgraphics.com .

Huntington, S. P. (1968). **Political Order in Changing Societies**, New Haven: Yale University Press.

Huther, Jeff , & Shah. Anwar, (2002)." **Anti-corruption Policies and Programms : A Frame Work For Evalution**, " World Bank Policy Research Working Paper, No.2401.

Johnson, R. A., & S. Sharma. (2004). "About Corruption" in R.A. Johnson (ed), **The Struggle Against Corruption: A Comparative Study**, New York Palgrave Macmillan.

Johnston, M. (2001). **Political Corruption**: Concepts and Contexts. Transaction Publishing.

Kaufmann, Daniel; Aart Kraay, & Massimo Mastruzzi. (September 2006). **Governance Matters V: Aggregate and Individual Governance Indicators for 1996-2005,** "The World Bank policy Research working paper 4012.

Lambsdroof, Johann(2008), **Methodology of Corruption Perception Index**, Transparency International, August.

Lederman D., Norman L ., & Rodringo,S.(2005) "Accountability and Corruption: Political Institutions Matter", **Economics and Politics**, 17 (1) .

Leff, N. H. (1964). "Economic Development through Bureaucratic corruption, "**American Behavioral Scientist**, 8(3);8-14.

Lesson, Peter, T., & Russell, Sobel. (2007). "**Weathering Corruption, Mercatus center**", George Masom university.

Lind beck, Assar. (1998). "**Swedish lessons for post – Socialist Countries Seminar Paper No.645 Institute for International Economic studies,** Stockholm university, Stockholm, Sweden.

Lui,F.T.(1995). " An Equilibrium Queuing Model of Bribery," **Journal of Political Economy**, 93:760-781 .

Makhjee, Subhanan (2004); **Essays on the Political Economy of Corruption,** Unpublished Ph.D Dissertation, Columbia University, USA.

Myrdel, Gunnar. (1968). **Asian Drama; An Enquiry, Into The Poverty of Nations**, Now York, Twentien Century Fund.

Nye, J. S. (1967). "Corruption and Political Development; A caste Benefit Analysis," **American Political Sconce Review**, 61(2); 417-427.

Olsen Marven. (1969). "Durkheims two concepts of Anomie", sociological Quarterly, 6 (p.37).

Serra, Danila. (2006). " Empirical Determinants of Cprruption : A Sensitivity Analysis, **" Journal of Public Choice**, 126: 22-256.

Shaw, Philip. (2005). "**The Determinants of Educational Corruption in Higher Education: The case of Ukraine**" available at: HITTP://zeus.econ.umd.edu/cgibinlconference"ownload. cgi?Db_name=NEUDC2005spapeI_id=83

Shliefer ,A . & R.Vishny.(1993). Corruption, **Quarterly Journal of Economics** , 59:599-617.

Tanzi, V. (1998). **Corruption Around the World; Causes, consequences, and cures IMF staff paper**, 45:559-594.

The Global Competitiveness Report 2009-2010 Available on: http://www.weforum.org/pdf/GCR09/GCR20092010fullreport.pdf

The world Bank (1998), **prem notes, public Sector New Frontiers in Diagnosing and Combating Corruption**", October, No .7.

Transparency International (2009). **Global Corruption Barometer** Available on: http://www.transparency.org/news_room/in_focus/2009/gcb2009#dnld

Transparency International 2008 **Bribe Payers Index** Available on: http://www.karmayog.org/redirect/strred.asp?docId=20843

Treisman, Daniel. (2000). The causes of corruption; A cross-national study, **Journal of public Economics**, 76:399-457.

United Nations Development **Program Global Integrity**, First Ed. 2008, USA.

Weiss, A. (1980). Job Queues and Layoffs in Markets With Flexible Wages, **Journal of Political Economy**, 88(3): 526-538.

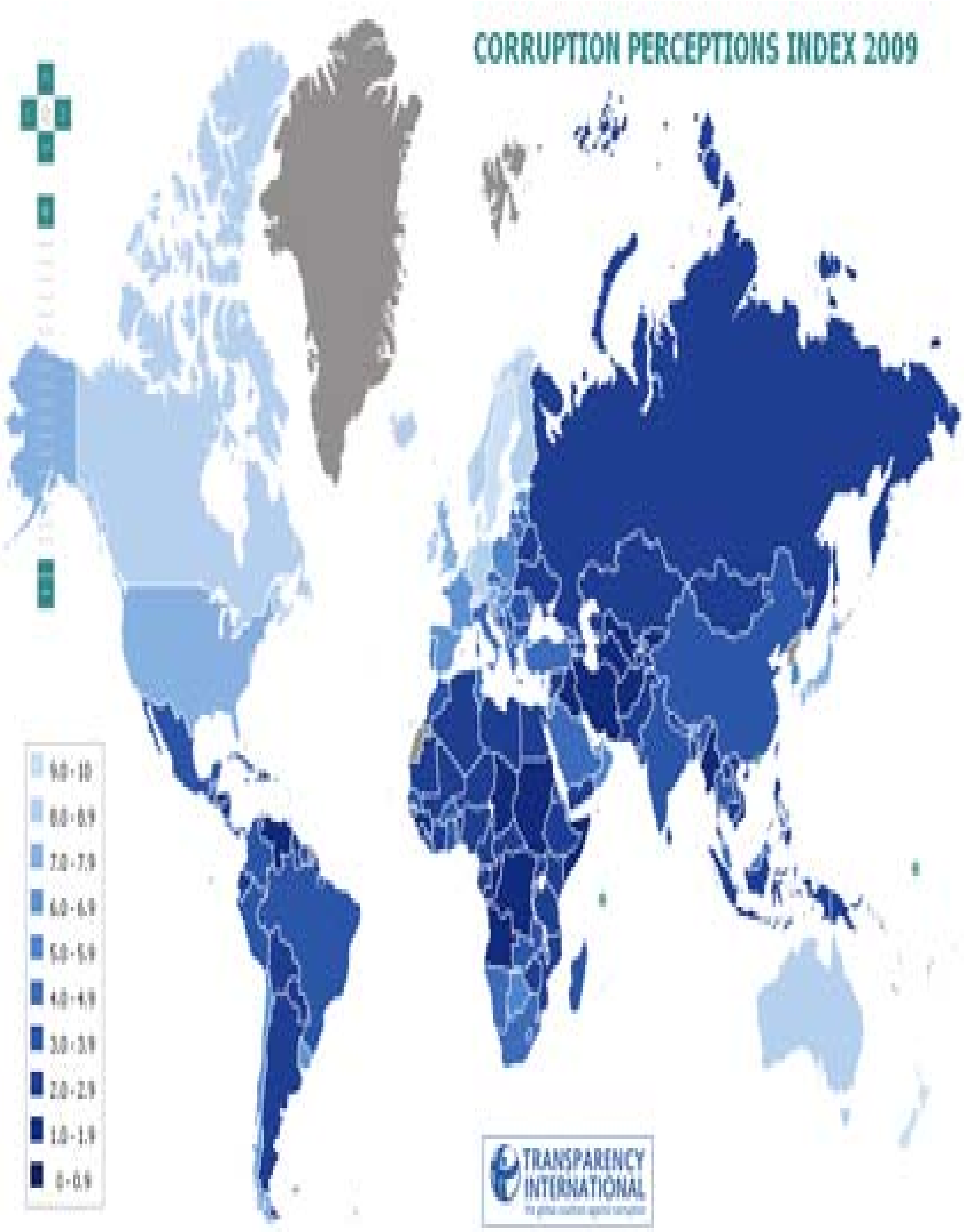
Wilson, J. K., and Richard Dammania. (2005). "Corruption, Political Comption and Environmental Policy", **Journal of Environmental Economics and Management**, vol.49, Elsevier Science Inc: New York.

ملحق (أ)

خريطة تبين توزيع مقياس مؤشرات الفساد (الرشوة) لعام 2009

ملحق (أ)

خريطة تبين توزيع مقياس مؤشرات الفساد (الرشوة) لعام 2009



http://www.ti-bih.org/Surveys.aspx?ID=cpi2009

ملحق (ب)

جدول يبين مقياس مدركات الفساد ومدى الثقة

ملحق (ب)

جدول يبين مقياس مدركات الفساد ومدى الثقة

Rank	Country/Territory	CPI 2009 Score	Surveys Used	Confidence Range
1	New Zealand	9.4	6	9.1 - 9.5
2	Denmark	9.3	6	9.1 - 9.5
3	Sweden	9.2	6	9.0 - 9.3
3	Singapore	9.2	9	9.0 - 9.4
5	Switzerland	9.0	6	8.9 - 9.1
6	Netherlands	8.9	6	8.7 - 9.0
6	Finland	8.9	6	8.4 - 9.4
8	Iceland	8.7	4	7.5 - 9.4
8	Canada	8.7	6	8.5 - 9.0
8	Australia	8.7	8	8.3 - 9.0
11	Norway	8.6	6	8.2 - 9.1
12	Luxembourg	8.2	6	7.6 - 8.8
12	Hong Kong	8.2	8	7.9 - 8.5
14	Ireland	8.0	6	7.8 - 8.4
14	Germany	8.0	6	7.7 - 8.3
16	Austria	7.9	6	7.4 - 8.3
17	United Kingdom	7.7	6	7.3 - 8.2
17	Japan	7.7	8	7.4 - 8.0
19	United States	7.5	8	6.9 - 8.0
20	Barbados	7.4	4	6.6 - 8.2
21	Belgium	7.1	6	6.9 - 7.3
22	Saint Lucia	7.0	3	6.7 - 7.5
22	Qatar	7.0	6	5.8 - 8.1
24	France	6.9	6	6.5 - 7.3
25	Uruguay	6.7	5	6.4 - 7.1
25	Chile	6.7	7	6.5 - 6.9
27	Slovenia	6.6	8	6.3 - 6.9
27	Estonia	6.6	8	6.1 - 6.9
27	Cyprus	6.6	4	6.1 - 7.1
30	United Arab Emirates	6.5	5	5.5 - 7.5
31	Saint Vincent and the Grenadines	6.4	3	4.9 - 7.5
32	Spain	6.1	6	5.5 - 6.6
32	Israel	6.1	6	5.4 - 6.7
34	Dominica	5.9	3	4.9 - 6.7
35	Puerto Rico	5.8	4	5.2 - 6.3
35	Portugal	5.8	6	5.5 - 6.2
37	Taiwan	5.6	9	5.4 - 5.9
37	Botswana	5.6	6	5.1 - 6.3

Rank	Country/Territory	CPI 2009 Score	Surveys Used	Confidence Range
39	Oman	5.5	5	4.4 - 6.5
39	Korea (South)	5.5	9	5.3 - 5.7
39	Brunei Darussalam	5.5	4	4.7 - 6.4
42	Mauritius	5.4	6	5.0 - 5.9
43	Macau	5.3	3	3.3 - 6.9
43	Costa Rica	5.3	5	4.7 - 5.9
45	Malta	5.2	4	4.0 - 6.2
46	Hungary	5.1	8	4.6 - 5.7
46	Cape Verde	5.1	3	3.3 - 7.0
46	Bahrain	5.1	5	4.2 - 5.8
49	Poland	5.0	8	4.5 - 5.5
49	Jordan	5.0	7	3.9 - 6.1
49	Bhutan	5.0	4	4.3 - 5.6
52	Lithuania	4.9	8	4.4 - 5.4
52	Czech Republic	4.9	8	4.3 - 5.6
54	Seychelles	4.8	3	3.0 - 6.7
55	South Africa	4.7	8	4.3 - 4.9
56	Slovakia	4.5	8	4.1 - 4.9
56	Samoa	4.5	3	3.3 - 5.3
56	Namibia	4.5	6	3.9 - 5.1
56	Malaysia	4.5	9	4.0 - 5.1
56	Latvia	4.5	6	4.1 - 4.9
61	Turkey	4.4	7	3.9 - 4.9
61	Cuba	4.4	3	3.5 - 5.1
63	Saudi Arabia	4.3	5	3.1 - 5.3
63	Italy	4.3	6	3.8 - 4.9
65	Tunisia	4.2	6	3.0 - 5.5
66	Kuwait	4.1	5	3.2 - 5.1
66	Georgia	4.1	7	3.4 - 4.7
66	Croatia	4.1	8	3.7 - 4.5
69	Montenegro	3.9	5	3.5 - 4.4
69	Ghana	3.9	7	3.2 - 4.6
71	Romania	3.8	8	3.2 - 4.3
71	Greece	3.8	6	3.2 - 4.3
71	FYR Macedonia	3.8	6	3.4 - 4.2
71	Bulgaria	3.8	8	3.2 - 4.5
75	Suriname	3.7	3	3.0 - 4.7
75	Peru	3.7	7	3.4 - 4.1
75	Colombia	3.7	7	3.1 - 4.3
75	Brazil	3.7	7	3.3 - 4.3
79	Trinidad and Tobago	3.6	4	3.0 - 4.3
79	Swaziland	3.6	3	3.0 - 4.7

Rank	Country/Territory	CPI 2009 Score	Surveys Used	Confidence Range
79	China	3.6	9	3.0 - 4.2
79	Burkina Faso	3.6	7	2.8 - 4.4
83	Serbia	3.5	6	3.3 - 3.9
84	Thailand	3.4	9	3.0 - 3.8
84	Panama	3.4	5	3.1 - 3.7
84	India	3.4	10	3.2 - 3.6
84	Guatemala	3.4	5	3.0 - 3.9
84	El Salvador	3.4	5	3.0 - 3.8
89	Rwanda	3.3	4	2.9 - 3.7
89	Morocco	3.3	6	2.8 - 3.9
89	Moldova	3.3	6	2.7 - 4.0
89	Mexico	3.3	7	3.2 - 3.5
89	Malawi	3.3	7	2.7 - 3.9
89	Lesotho	3.3	6	2.8 - 3.8
95	Vanuatu	3.2	3	2.3 - 4.7
95	Albania	3.2	6	3.0 - 3.3
97	Sri Lanka	3.1	7	2.8 - 3.4
97	Liberia	3.1	3	1.9 - 3.8
99	Zambia	3.0	7	2.8 - 3.2
99	Tonga	3.0	3	2.6 - 3.3
99	Senegal	3.0	7	2.5 - 3.6
99	Madagascar	3.0	7	2.8 - 3.2
99	Jamaica	3.0	5	2.8 - 3.3
99	Dominican Republic	3.0	5	2.9 - 3.2
99	Bosnia and Herzegovina	3.0	7	2.6 - 3.4
106	Niger	2.9	5	2.7 - 3.0
106	Gambia	2.9	5	1.6 - 4.0
106	Gabon	2.9	3	2.6 - 3.1
106	Benin	2.9	6	2.3 - 3.4
106	Argentina	2.9	7	2.6 - 3.1
111	Togo	2.8	5	1.9 - 3.9
111	Solomon Islands	2.8	3	2.3 - 3.3
111	Sao Tome and Principe	2.8	3	2.4 - 3.3
111	Mali	2.8	6	2.4 - 3.2
111	Kiribati	2.8	3	2.3 - 3.3
111	Indonesia	2.8	9	2.4 - 3.2
111	Egypt	2.8	6	2.6 - 3.1
111	Djibouti	2.8	4	2.3 - 3.2
111	Algeria	2.8	6	2.5 - 3.1
120	Vietnam	2.7	9	2.4 - 3.1
120	Mongolia	2.7	7	2.4 - 3.0
120	Kazakhstan	2.7	7	2.1 - 3.3

Rank	Country/Territory	CPI 2009 Score	Surveys Used	Confidence Range
120	Ethiopia	2.7	7	2.4 - 2.9
120	Bolivia	2.7	6	2.4 - 3.1
120	Armenia	2.7	7	2.6 - 2.8
126	Tanzania	2.6	7	2.4 - 2.9
126	Syria	2.6	5	2.2 - 2.9
126	Guyana	2.6	4	2.5 - 2.7
126	Eritrea	2.6	4	1.6 - 3.8
130	Uganda	2.5	7	2.1 - 2.8
130	Nigeria	2.5	7	2.2 - 2.7
130	Nicaragua	2.5	6	2.3 - 2.7
130	Mozambique	2.5	7	2.3 - 2.8
130	Mauritania	2.5	7	2.0 - 3.3
130	Maldives	2.5	4	1.8 - 3.2
130	Libya	2.5	6	2.2 - 2.8
130	Lebanon	2.5	3	1.9 - 3.1
130	Honduras	2.5	6	2.2 - 2.8
139	Philippines	2.4	9	2.1 - 2.7
139	Pakistan	2.4	7	2.1 - 2.7
139	Belarus	2.4	4	2.0 - 2.8
139	Bangladesh	2.4	7	2.0 - 2.8
143	Nepal	2.3	6	2.0 - 2.6
143	Comoros	2.3	3	1.6 - 3.3
143	Azerbaijan	2.3	7	2.0 - 2.6
146	Zimbabwe	2.2	7	1.7 - 2.8
146	Ukraine	2.2	8	2.0 - 2.6
146	Timor-Leste	2.2	5	1.8 - 2.6
146	Sierra Leone	2.2	5	1.9 - 2.4
146	Russia	2.2	8	1.9 - 2.4
146	Kenya	2.2	7	1.9 - 2.5
146	Ecuador	2.2	5	2.0 - 2.5
146	Cameroon	2.2	7	1.9 - 2.6
154	Yemen	2.1	4	1.6 - 2.5
154	Paraguay	2.1	5	1.7 - 2.5
154	Papua New Guinea	2.1	5	1.7 - 2.5
154	Côte d´Ivoire	2.1	7	1.8 - 2.4
158	Tajikistan	2.0	8	1.6 - 2.5
158	Laos	2.0	4	1.6 - 2.6
158	Central African Republic	2.0	4	1.9 - 2.2
158	Cambodia	2.0	8	1.8 - 2.2
162	Venezuela	1.9	7	1.8 - 2.0
162	Kyrgyzstan	1.9	7	1.8 - 2.1
162	Guinea-Bissau	1.9	3	1.8 - 2.0

Rank	Country/Territory	CPI 2009 Score	Surveys Used	Confidence Range
162	Democratic Republic of Congo	1.9	5	1.7 - 2.1
162	Congo Brazzaville	1.9	5	1.6 - 2.1
162	Angola	1.9	5	1.8 - 1.9
168	Turkmenistan	1.8	4	1.7 - 1.9
168	Iran	1.8	3	1.7 - 1.9
168	Haiti	1.8	3	1.4 - 2.3
168	Guinea	1.8	5	1.7 - 1.8
168	Equatorial Guinea	1.8	3	1.6 - 1.9
168	Burundi	1.8	6	1.6 - 2.0
174	Uzbekistan	1.7	6	1.5 - 1.8
175	Chad	1.6	6	1.5 - 1.7
176	Sudan	1.5	5	1.4 - 1.7
176	Iraq	1.5	3	1.2 - 1.8
178	Myanmar	1.4	3	0.9 - 1.8
179	Afghanistan	1.3	4	1.0 - 1.5
180	Somalia	1.1	3	0.9 - 1.4

ملحق (ج)

جدول يبين مؤشر لدافعي الرشاوي في الدول عام 2008م

ملحق (ج)

جدول يبين مؤشر لدافعي الرشاوي في الدول عام 2008م

Table 1. Bribe Payers Index 2008

Rank	Country/Territory	BPI 2008 Score	Standard Deviation	Confidence Interval 95%	
				Lower Bound	Upper Bound
1	Belgium	8,8	2,00	8,5	9,0
1	Canada	8,8	1,80	8,5	9,0
3	Netherlands	8,7	1,98	8,4	8,9
3	Switzerland	8,7	1,98	8,4	8,9
5	Germany	8,6	2,14	8,4	8,8
5	Japan	8,6	2,11	8,3	8,8
5	United Kingdom	8,6	2,10	8,4	8,7
8	Australia	8,5	2,23	8,2	8,7
9	France	8,1	2,48	7,9	8,3
9	Singapore	8,1	2,60	7,8	8,4
9	United States	8,1	2,43	7,9	8,3
12	Spain	7,9	2,49	7,6	8,1
13	Hong Kong	7,6	2,67	7,3	7,9
14	South Africa	7,5	2,78	7,1	8,0
14	South Korea	7,5	2,79	7,1	7,8
14	Taiwan	7,5	2,76	7,1	7,8
17	Brazil	7,4	2,78	7,0	7,7
17	Italy	7,4	2,89	7,1	7,7
19	India	6,8	3,31	6,4	7,3
20	Mexico	6,6	2,97	6,1	7,2
21	China	6,5	3,35	6,2	6,8
22	Russia	5,9	3,66	5,2	6,6

Source: Transparency International Bribe Payers Survey 2008.
Scores range from 0 to 10. The higher the score for the country, the lower the likelihood of companies from this country to engage in bribery when doing business abroad.
For number of observations see Appendix one.

ملحق (د)

كتاب تسهيل مهمة الباحث

ملحق (د)

كتاب تسهيل مهمة الباحث

بسم الله الرحمن الرحيم

MU'TAH UNIVERSITY | جامعة مؤتة

President Office | مكتب الرئيس

Ref. : ....
Date : ....

الرقم : ٣٨/١٠٦/ ٤٧٤
التاريخ : ٥ /صفر/١٤٣١هـ
الموافق : ٢١/١/٢٠١٠م

سعادة الملحق الثقافي لسفارة المملكة العربية السعودية المحترم

عمّان

تحية طيبة، وبعد:

فأرجو سعادتكم التكرُّم بالإيعاز لمن يلزم لتسهيل مهمة الطالب نامي خلف الشمَّري، والذي يدرس في جامعة مؤتة بتخصص دكتوراه علم الجريمة، في الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لإعداد دراسته التي يقوم بها، من الجهات المبيّنة أسماؤها أدناه، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه.

شاكرين لكم اهتمامكم وحرصكم على التعاون مع جامعة مؤتة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

رئيس الجامعة

د. عبدالرحيم الحنيطي

- مجلس الشورى
- الجامعات في المملكة العربية السعودية
- الثقافة والإعلام

نسخة / عميد الدراسات العليا

١٧٧/١٠٧

مؤتة – الكرك – الأردن – هاتف: ٢٣٧٢٣٨٠-٣-٩٦٢+ ص.ب: (٧) الرمز البريدي: (٦١٧١٠) فاكس: ٢٣٧٥٥٤٠-٣-٩٦٢+

ملحق (هـ)

استبانة الدراسة

ملحق (هـ)

استبانة الدراسة

جامعة مؤتـة

أخي المواطن الكريم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

هذه الاستبانة لدراسة مدركات العاملين بالقطاع العام والخاص نحو الفـساد الإداري وذلك كمتطلب تخرج لدرجة الدكتوراه في علم الجريمة. آملاً التكرم بـالقراءة المتأنيـة لكافة، الفقرات الموجودة، وتوخي الدقة في الإجابات المتوقعة من شخصكم الكريم، علمـاً أن المعلومات ستعامل بسرية ولا تستخدم إلا لغايات هذه الدراسة.

شاكراً حسن تعاونكم

الباحث: نامي خاف الشمري المشرف: د. ذياب البداينة

الجزء الأول: المعلومات الأولية

1-القطاع الذي تعمل به : 1- ( ) قطاع عام حكومي 2- ( ) قطاع خاص

2- المرتبة : 1- ( ) ثامنة فأقل 2- ( ) تاسعة فأكثر

3- ألخبره : ( ) سنه

4- الجنس : 1- ( ) ذكر 2- ( ) أنثى

5- العمر : ( ) سنة

6- الدخل الشهري : ( ) ريال

7- الحالة الاجتماعية: 1. ( ) متزوج 2. ( ) غير متزوج

8- المستوى التعليمي: 1.( ) أقل من جامعي 2.( ) جامعي 3.( ) دبلوم عالي 4.( ) دراسات عليا

9- هل لديك معرفة بموضوع الفساد الإداري : 1. ( ) نعم 2. ( ) لا

10- هل أنت :

1. ( ) عضو مجلس الشورى . 2. ( ) أكاديمي .

3. ( ) رجل أعمال . 4. ( ) إعلامي .

5. ( ) طالب . 6. ( ) موظف بنك

7. ( ) أخرى

على مقياس من (صفر) إلى (10)، حيث (صفر) الأقل مساهمة و(10) الأكثر مـساهمة فـي انتشار الفساد. ضع الرقم الذي يعبر عن رأيك في انتشار الفساد لكل بند من البنود التالية:

0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10

الأقل مساهمه **الأكثر مساهمه**

الجزء الثاني: برأيك ما مدى مساهمة العناصر التالية في انتشار الفساد

الرقم	البند	الدرجة من 10	الرقم	البند	الدرجة من 10
1	التشريعات		9	غياب العدالة	
2	ضعف القضاء		10	غياب الشفافية	
3	ضعف جهاز العدالة الجنائية		11	تدخل أصحاب النفوذ لصالح الفاسدين	
4	ضعف أجهزة مكافحة الفساد		12	عدم الجدية في مكافحة الفساد	
5	شيوع ثقافة الفساد		13	غياب المساءلة	
6	الفـقـر		14	الشعور بعدم الانصاف	
7	المحسوبية		15	الجشع والرغبة في الثراء السريع	
8	غياب الرقابة الداخلية في الاجهزه أو ضعفها		16	ضعف أجهزة ألرقابه المركزية	

على مقياس من (صفر) إلى (10)، حيث (صفر) جهود ضعيفة و(10) جهود كبيرة في مكافحة الفساد. ضع الرقم الذي يعبر عن رأيك حسب الجدول التالي:

0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10

جهود ضعيفة جهود كبيرة

الجزء الثالث: ما تقييمك لجهود الحكومة في محاربة الفساد حسب البنود التالية

الرقم	البند	الدرجة من 10	الرقم	البند	الدرجة من 10
1	**تشديد العقوبة**		7	**تدعيم البحوث والدراسات العلمية**	
2	**التحقيق في الفساد**		8	**محاربة الواسطة**	
3	**تدعيم أجهزة مكافحة الفساد**		9	**دعم الشفافية**	
4	**تفعيل دور وسائل الإعلام في الرقابة**		10	**تعزيز العدالة**	
5	**الاستفادة من خبرات الدول المتقدمة**		11	**المحاسبة**	
6	**المحاكمة العلنية للفساد**		12	**كشف الفساد**	

على مقياس من (صفر) إلى (10)، حيث (صفر) الأقل انتشاراً و(10) الأكثر انتشاراً للفساد.

ضع الرقم الذي يعبر عن رأيك في حسب الجدول التالي:

0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10

الأقل انتشاراً **الأكثر انتشاراً**

الجزء الرابع: برأيك ما مدى انتشار الفساد في الجهات التالية:

الرقم	الفساد	
	البند	الدرجة
1	الفيادات الإدارية	
2	كبار الموظفين	
3	صغار الموظفين	
4	الإعلام	
5	القضاء	
6	القطاع الخاص	
7	العطاءات	
8	الأجهزة الأمنية	
9	الجمارك	
10	البلديات و الأمانات	
11	المقاولات	

على مقياس من صفر إلى (10) ضع الدرجة المناسبة في رأيك ، حيث صفر الأقـل انتـشاراً و(10) الأكثر انتشاراً

0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10

الأقل انتشاراً **الأكثر انتشاراً**

الجزء الخامس: حسب اعتقادك ما مدى انتشار **المخالفات التالية** في المؤسسات الحكومية

م	**المخالفة**	**الدرجة من 10**
1	اتخاذ القرارات لتحقيق منفعة شخصية	
2	اتخاذ القرارات لخدمة الواسطة والمحسوبية	
3	المحاباة والإيثار	
4	التزوير في المستندات	
5	التربح من أعمال الوظيفة	
6	تعاطي الرشوة بكافة صورها	
7	استخدام الوظيفة للتعد على المال العام	
8	تسخير الموظفين لأعمال شخصية	
9	إساءة المعاملة باسم الوظيفة	
10	التحايل على القوانين والتشريعات	

على مقياس من صفر إلى (10) ضع الدرجة المناسبة في رأيك ، حيث صفر الأقل ثقة و(10) الأكثر ثقة

0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10

الأقل ثقة ... الأكثر ثقة

الجزء السادس : ما مدى ثقتك في المؤسسات التالية:

	المؤسسة	**الدرجة**	**الرقم**	**البند**	**الدرجة**
1	القضاء		9	مجالس الشورى	
2	الشؤون الإسلامية		10	المجالس البلدية	
3	البلديات والأمانات		11	مجالس المناطـق	
4	الجامعات		12	الخدمات الاجتماعية	
5	هيئه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر		13	أجهزة الرقابة المركزية	
6	الخدمات الصحية		14	القطاع الخاص	
7	الأجهزة الأمنية		15	الشركات الكبرى	
8	الإعلام		16	الجامعة العربية	

على مقياس من صفر إلى (10) حيث صفر تعني عدم الرضا و(10) تعني راضٍ جداً. اختر الرقم الذي يعبر عن رأيك في شيوع التالية في

0	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10

غير راض على الإطلاق ... راض جدا

الجزء السابع: ما مدى رضاك عن كل من؟

م	البند	الدرجة من 10
1	أداء الحكومة	
2	الجامعات	
3	الشرطة	
4	المرور	
5	الأمن	
6	الصحة	
7	الاتصالات	
8	المياه	
9	البنوك	